الدرة المضية في شرح القصيدة اليوسفية في الإعراب لابن النحوي(ت513هـ)

تأليف

عمر بن أبي بكر الصيداوي المعروف بابن المبيض

المتوفى في أواخر الثلث الأول من القرن العاشر الهجري تقريبا

دراسة وتحقيق

الدكتور/ خالد عبده الشربيني حسنين سماحة

المدرس بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنوفية . جامعة الأزهر

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونسعين به ونسهتديه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبد الله ورسوله، أفصح من نطق بلغة الضاد، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

أما بعد

فمنذ أشرقت الأرض بنور الإسلام، وشرف الله سبحانه وتعالى العربية لما جعلها وعاء لكتابه الخالد القرآن الكريم، وصار لزاما على كل مسلم حريص على فهم كلام ربه وسنة نبيه أن يتعلم اللسان العربي، هيأ الله سبحانه وتعالى للقيام على أمر هذه اللغة علماء مخلصين على تعاقب الحقب والدهور، بذلوا النفس والنفيس من أجل تيسيرها وتذليل عصيها وإظهار أسرارها ودقائقها ليسهل على القاريء استعابها وفهمهما، ومن ثم فهم كلام ربه وسنة نبيه، فخلفوا لنا تراثا فكريا جادا في شتى فروع العربية وفنونها، لم يتهيأ لأي لغة أخرى في عصر قديم أو حديث، ولا نملك إلا أن نقف لهذا التراث الخالد وقفة إجلال وإكبار .

وكان للدراسات النحوية النصيب الأوفى من هذا التراث، فالنحو بمثابة العمود الفقري لهذه اللغة السامية؛ إذ لا سبيل إلى فهمها واستعابها ومعرفة مرامي أساليبها إلا بمعرفة قواعده وأحكامه، وقد أدرك أسلافنا الأجلاء ذلك، ولاحظوا ما يعانيه بعض المتعلمين له من صعوبات وما يواجههم من مشكلات، فنشطوا من خلال مصنفاتهم الكثيرة والمتنوعة التي تزخر بها المكتبة النحوية، وما زال بعضها حبيس خزائن المخطوطات، يتنظر من ينفض عنه الغبار، ويزيح عنه ستار الإهمال والنسيان؛ لإدناء بعيده، وتمهيد صعيده، وترويض أبيه، وتذليل عصيه.

وكانت لغة التأليف المنتشرة في القرون الأولى هي النثر، ثم فطن النحاة في نهاية القرن الثاني تقريبا إلى إمكانية الاستفادة من الشعر في تسهيل تعلمه، وحفظ قواعده، والتمكن من استيعابه، وسرعة استحضاره وقت الحاجة، فالشعر أسهل حفظا من النثر، فالشعر عبر مراحله احتل لدى العربي مرتبة سامية، بما له من أثر عميق وتأثير بالغ في المشاعر

الإنسانية، التي كانت تهتز طربا وفرحا لمعاني الفرح والطرب، وبؤسا وحزنا لمعاني الحزن والهجاء، وكان له الفضل في حفظ أخبار العرب وتراثهم ومآثرهم قبل الإسلام، وما ذاك إلا لخفته على ألسنتهم، وسهولة حفظه وروايته.

ومن أقدم المنظومات في النحو والصرف التي وصلت إلينا منظومة رجزية لأحمد بن منصور اليشكري (ت 370هـ)، وهي تزيد على ألفي بيت، نقلها عنه أبو حيان في تذكرته[1]، وأولها:

الحمد لله الذي تعالى ** واستخلص العزة والجلالا

ثم تواصلت بعد ذلك المنظومات النحوية والصرفية، حتى اكتمل نضجها، واستوت على سوقها في نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع على يد ثلاثة من كبار العلماء ابن معطي (628هـ)، وابن الحاجب (646هـ)، وابن مالك (672هـ).

وقد لفت انتباهي وأنا أقلب في فهارس مخطوطات المكتبة الظاهرية شرح على منظومة نحوية، تعد من أقدم المنظومات النحوية بعد أرجوزة اليشكري، وهو شرح أبي بكر الصيداوي على القصيدة اليوسفية في الإعراب لابن النحوي، وعلمت أن منه مصورة محفوظة ضمن مجموع في مكتبة جامعة الإمام، فراسلت بعض الزملاء الذين يعملون بتلك الجامعة، وتمكنت من الحصول على نسخة منها، فجزاهم الله خيرا، وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم، وقمت بقراءة هذه المخطوطة، ووجدتها جديرة بالدراسة والتحقيق؛ لأنها شرح على منظومة من أقدم المنظومات النحوية بعد منظومة ابن اليشكري، فهي تعكس صورة صادقة لما كان عليه النظم النحوي في نهاية القرن الرابع الهجري، بالإضافة إلى أنها العمل النحوي الوحيد - فيما أعلم - للناظم والشارح، ولم أجد أحدا ممن ترجم لهما أشار إليه، فمن خلال تحقيقه ودراسته نسطيع أن نقف على فكرهما النحوي، ونضعه بين أيدي الباحثين .

لهذا وجدت نفسي متطلعة لتحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه، وازاحة

---

(1) تذكرة النحاة ص 670 . مؤسسة الرسالة .

ستار الإهمال والنسيان عنه، وإخراجه من غياهب ظلمات خزائن المخطوطات إلى النور في ثوب قشيب، ليكون إضافة للمكتبة النحوية، لينتفع به طلاب العلم خاصة المبتدئين منهم، وذلك واجب أسلافنا الأجلاء علينا.

وقد قسمت هذا الكتاب إلى قسمين بعد المقدمة :ـ **أما قسم الأول** فهو قسم الدراسة وفيه ثلاثة فصول: **الأول**: تحدثت فيه عن صاحب النظم ابن النحوي من حيث اسمه ونسبه، وكنيته ولقبه، ومولده ونشأته ورحلاته، وصفاته وأخلاقه، ومصنفاته، ووفاته . **والثاني**: تحدثت فيه عن صاحب الشرح ابن الصيداوي من حيث اسمه ونسبه، ولقبه وشهرته، ومولده ونشأته، وصفاته وأخلاقه، وشيوخه، ووفاته . **والثالث**: تحدثت فيه عن الكتاب من حيث: عنوانه وتوثيق نسبته، ومنهج الصيداوي فيه، وتوجهه النحوي، ومآخذه على الناظم، ووصف المخطوط، ومنهج التحقيق.

أما القسم الثاني: فهو تحقيق كتاب الدرة المضية في شرح القصيدة اليوسفية، ولم آل جهدا أو أدخر وسعا في ضبط ألفاظه وتحريرها، والتعليق على ما ورد به من مسائل وقضايا نحوية؛ ليخرج على تلك الصورة التي آمل أن تكون أقرب إلى أصله الذي وضعه مؤلفه، فإن أصبت ما قصدت فهذا فضل الله، وإن كان من خطأ في الرأي أو تقصير في الفهم فهو مني، فحسبي أني قصدت الصواب وبحثت عنه ودققت ما استطعت. وآمل من القاريء الكريم أن يسد ما يجد فيه من خلل، فلا يسلم إنسان من خطأ أونسيان، فكل كلام يؤخذ منه ويرد إلا كلام المعصوم صلوات ربي وسلامه عليه. وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به قارئه وسامعه، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتي يوم الدين يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير

د خالد عبده الشربيني سماحة

الفصل الأول ابن النحوي

اسمه ونسبه[1]

هو يوسف بن محمد بن يوسف، التوزري، التلمساني، القيرواني، القلعي، نسبة إلى قلعة بني حماد، المعروف بابن النحوي.

لقبه وكنيته

لقب ابن النحوي بجمال الدين كما في غلاف الدرة المضية، وذكر ذلك الصيداوي أيضا . أما كنيته فقد اختلف فيها فهي في معظم الكتب التي ترجمت له: أبو الفضل، وهي في غلاف الدرة المضية: أبو عبد الله، وبها كناه الصيداوي حيث قال عقب البيت الرابع والثلاثين :" هذان البيتان يتضمنان الدعاء لمؤلفه (رحمه الله) وهو الإمام العلامة جمال الدين أبو عبد الله ."[2]

مولده ونشأته ورحلاته

ولد ابن النحوي بمدينة توزر في حدود سنة 433هـ / 1042م، وهي مدينة تونسية تقع في الجنوب الغربي للجمهورية التونسية، وتتميز بجودة تمورها، قال عنها ياقوت الحموي:" مدينة توزر في أقصى إفريقية، ووصفها بالعمار وكثرة النخيل والبساتين." [3]

وقد استهل ابن النحوي نشاطه العلمي في مسقط رأسه، حيث أخذ

---

(1) انظر ترجمته في : الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة لأبي زكريا الأنصاري ص3، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان لابن مريم ص299.مطبعة الثعالبية . الجزائر . 1908م، بغية الوعاة للسيوطي362/2.تح محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. صيدا ،تحفة القادم لابن الأبار ص 15. دار الغرب الإسلامي. ط1 1986، التشوف إلى رجال التصوف لابن الزيات ص95. مطعبة النجاح. الدار البيضاء. ط2 1997م، جذوة الاقتباس للمكناسي ص552، 553. دار المنصورة للطباعة والوراق. الرباط. 1973، الذيل والتكملة للأوسي المركشي 434/8. تح محمد بن شريفة. مطبوعات الأكاديمية المغربية1984م، القصيدة المنفرجة لابن النحوي التوزري تح د زهير غازي زاهر ص123. مجلة الذخائر. العدد الثامن. خريف 2001م، معجم السفر لأبي طاهر السلفي ص231. تح عبد الله عمر البارودي. مكة المكرمة، معجم المؤلفين 334/13. مكتبة المتنبي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص622، منشورات كلية الدعو الإسلامية. طرابلس . ط الأولى 1989م .

(2) انظر : ص 85 .

(3) معجم البلدان 57/2 . دار صادر . وانظر الروض المعطار تح د إحسان عباس ص469 . مكتبة لبنان . ط2 1984م .

الفقه والحديث والعربية والأدب والشعر على كبير علماء توزر عبد الله بن محمد الشقراطيسي (466هـ)[1]، وكان إماما في هذه العلوم، وكان له أثر كبير في تكوين شخصية ابن النحوي العلمية، حيث جمع بين العلوم الفقهية والأدبية، فصار شاعرا مجيدا كشيخه الشقراطيسي. ثم رحل إلى مدينة صفاقس بالجنوب الشرقي التونسي للأخذ عن شيخ فقهاء عصره الشيخ أبي الحسن علي بن محمد الربعي، المعروف باللخمي (478هـ)[2]، فقرأ عليه التبصرة وصحيح البخاري. ولما جاء اللخمي سأله ما جاء بك؟ فقال: جئت لأنسخ تأليفك المسمى بالتبصرة. فقال له: إنما تريد أن تحملني في كفك إلى المغرب. يشير إلى أن عمله كله في هذا الكتاب [3].

ثم انتقل إلى قلعة بني حماد، وهي مدينة تقع في موقع جبلي رائع الجمال شمال شرق ولاية المسيلة بالقرب من مدينة بشارة، وهي بلدته الثانية، التي آثرها على بقية مدن المغرب واستقر بها، فاشتهر بنسبته إليها، وفيها أخذ عن شيخين جليلين، الشيخ أبي القاسم عبد الجليل الربعي المعروف بالديباجي[4]، والشيخ أبو عبد الله بن الفرج المازري المعروف بالذكي(516هـ)[5]، وعنه أخذ أصول الفقه وعلم الكلام، وقد تأثر به في

---

(1) هومحمد بن عبد الله بن يحيى بن علي أبو عبد الله الشقرطيسي ، من بلاد الحريد بإفريقية، من آثاره قصيدة لامية في السير . انظر : كشف الظنون 55/1، 151. دار إحياء التراث العربي، معجم المؤلفين106/12،وهدية العارفين73/2. دار إحياء التراث العربي .

(2) هو علي بن محمد الربعي، أبو الحسن، المعروف باللخمي: فقيه مالكي، له معرفة بالأدب والحديث، قيرواني الأصل. نزل سفاقس وتوفي بها. صنف كتبا مفيدة، من أحسنها تعليق كبير على المدونة في فقه المالكية، سماه " التبصرة " أورد فيه آراء خرج بها عن المذهب . انظر : الأعلام للزركلي (4/ 328)

(3) انظر : جذوة الاقتباس 553/2 .

(4)هو عبد الجليل بن أبي بكر الربعي القرو، المعروف بالديباجي، وبابن الصابوني. كان عارفا بالأصول كلها، وله فيها تصانيف منها الكتاب المستوعب في أصول الفقه . انظر : جذوة الاقتباس ص 387 .

(5) هو محمد بن أبي الفرج بن فرج، أبو عبد الله الكتاني الصقلي المالكي المعروف بالذكي: عالم بالأدب، مولده بصقلية. جال في بغداد وخراسان، ودخل الهند وكان يتتبع عثرات الشيوخ ويناقشهم. من كتبه: مقدمة في النحو. انظر: الأعلام للزركلي 6/ 328)

النظر والاجتهاد والبعد عن التقليد، حتى قيل عنه: كان ابن النحوي متفقها يميل إلى الاجتهاد كشيخه المازري[1].

وبعد أن أتم ابن النحوي مرحلة الدرس والتحصيل العلمي، وتكونت ثقافته العلمية، غدا من العلماء البارزين في قلعة بني حماد، وصار له نشاط علمي متميز بها، ساهم من خلاله في بناء مركزها الثقافي، وصار طلاب العلم يتوافدون عليه لينهلوا من علمه، وممن أخذ عنه بها ابن البذوخ الطبيب القلعي (576هـ)[2]، ومحمد بن علي، المعروف بابن الرمامة(567هـ)[3]، وغيرهما .

وفي حدود سنة (493هـ) غادر ابن النحوي قلعة بني حماد، وهو ابن ستين سنة، وتوجه إلى مدينة سلجماسة، في الجنوب الشرقي للمغرب الأقصى لأسباب غير معلومة، وأقرأ فيها الأصلين، ولكن إقامته بها لم تدم طويلا، إذ سرعان ما وقع الخلاف بينه وبين أمرائها وفقهائها؛ إذ كان أغلب فقهاء المغربين: الأوسط والأقصى ينفرون من علم الكلام وأصول الفقه، وكان ابن النحوي يقوم بتدريسهما بمسجد ابن عبد الله، الذي أقرأ فيه الأصلين، وفي ذات يوم وهو يدرس للطلبة علم الكلام دخل عليه أحد رؤساء المدينة وهو عبد الله بن بسام، فسأل باستخفاف عما يقرئه أبو الفضل. فقيل له: أصول الدين وأصول الفقه. فقال: أرى أن هذا يريد أن يدخل علينا علوما لا نعرفها، وأمر بإخراجه من المسجد. وقام أبو الفضل من مكانه ثم قال له: أمت العلم أماتك الله هنا. ويذكر مترجموه أن الله سبحانه وتعالى استجاب دعوته، فقد قتل ابن بسام بالرماح على يد جماعة

---

(1) انظر : القصيدة المنفرجة تح د. زهير غازي ص 123 .

(2) هو عمر بن علي بن البذوخ القلعي المغربي، أبو جعفر: عالم بالأدوية المركبة والمفردة، له معرفة بالطب. أصله من المغرب. سكن دمشق، وتوفي بها. عاش طويلا. من كتبه " حواش على قانون ابن سينا " و " شرح فصول أبقراط " أرجوزة. انظر : الأعلام للزركلي (5/ 55)

(3) هو محمد بن علي بن جعفر أبو عبد الله القيسي: فقيه من أهل (قلعة حماد) بالعدوة. تعلم بقرطبة، وولي قضاء فاس سنة 536ه وكان ضعيفا، فاعتزل، واشتغل بالتدريس، وتوفي بها.له كتب منها (تسهيل المطلب لتحصيل المذهب). انظر : الأعلام للزركلي (6/ 279)

من قبيلة ملوانة الصنهاجية في اليوم التالي لطرده[1].

واضطر ابن النحوي لمغادرة سجلماسة حيث المناخ غير مناسب لممارسة نشاطه العلمي، واتجه إلى مدينة فاس، وكان حلوله بها سنة (494هـ) تقريبا، وقد افتتن ابن النحوي بجمال هذه المدينة فقال فيها : (من البسيط) [2]

يا فاسُ مِنْكِ جميعُ الحسنِ مُسترقٌ ** وساكنوك أهنِّيهم بما رُزِقـــــوا
هــذا نســيمُك أم رَوْحٌ لَراحتِنــا ** وماؤك السلسلُ الصّافي أم الوَرقُ
أرضٌ تخلّلهــا الأنهــارُ داخلَــها ** حتى المجالسُ والأسواقُ والطرقُ

وقد استقر ابن النحوي بها مدة، زاول فيها نشاطه العلمي، فقام بتدريس أصول الفقه، فأقرأ اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي(476هـ)[3]، كما درس علم الكلام، والنحو، ولازمه طلاب العلم، وأخذوا عنه، وأعجبوا به، وممن أخذ عنه بفاس أبو عمران موسى بن حماد الصنهاجي(535هـ)[4] قاضي الجماعة بمراكش، وعيسى بن يوسف (543هـ) [5]من بيت بني الملجوم، وعلي بن حرزهم الصوفي (559هـ)[6] .

---

(1) انظر : البستان ص300، ونيل الابتهاج ص 622 .
(2) انظر : جذوة الاقتباس ص 553 .
(3) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، أبو إسحاق.كان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في عصره، واشتهر بقوة الحجة في الجدل والمناظرة. من مصنفاته: التنبيه، والمهذب في الفقه،واللمع في أصول الفقه،وشرحه.انظر:الأعلام للزركلي (1/ 51)
(4) موسى بن حماد الصنهاجي، أبو عمران، من أهل العدو، كان فقيها حافظا للرأي، عالما بالمسائل والأحكام مقدما في معرفتهما. انظر: الذيل والتكملة 524/8، والصلة لابن بشكوال (ص: 579) الخانجي . ط2 1955م .
(5) هو عيسى بن يوسف بن عيسى بن علي الأزدي، المدعو بابن الملجوم، من بيت بني الملجوم بفاس، وهو لقب على جدهم، سمي بذلك لتوقف كان في لسانه وكلامه. كان عارفا بالفقه ذاكرا للمسائل، مقدما في علم الفرائض . انظر : الجذوة ص 500 .
(6) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن محمد بن عبد الله بن حرزهم، كان حافظا زاهدا في الدنيا متصوفا. انظر : التشوف ص165 ، ونيل الابتهاج ص 513 .

وقد مال ابن النحوي خلال هذه الفترة إلى التصوف والزهد، وتأثر تأثرا كبيرا بتعاليم أبي حامد الغزالي(505هـ)[1]الصوفية الفلسفية المتقيدة بالأصول، وكان شديد الاعتزاز بكتابه: إحياء علوم الدين، ومن أجله خاض معركة للدفاع عنه، وذلك عندما أفتى قاضي قرطبة ابن حمدين(546هـ)[2] بإحراق الإحياء، وتابعه على فتواه طائفة من الفقهاء في الأندلس والمغرب الأقصى، ولما انصاع الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين(537هـ)[3] لرأي الفقهاء، فأصدر أمره بجمع نسخ الإحياء لإحراقها، كتب إليه ابن النحوي معارضا هذا العمل، وأفتى بما يناقض فتوى ابن حمدين منتصرا للغزالي، وكان يقرأ في رمضان كل يوم جزءا من الإحياء، وكان قد نسخه في ثلاثين جزءا. وعندما ألزم والي مدينة فاس الناس بأن يحلفوا بالأيمان المغلظة على أن الإحياء ليس عندهم، ووقع بعض الناس في الحرج لم يجدوا إلا ابن النحوي ليستفتوه في ذلك. قال الحسن بن حرزهم:" لما وقع هذا ذهبت إلى أبي الفضل أستفتيه في تلك الأيمان، فأفتاني بأنها لا تلزم، وكان على محمله أسفار، فقال لي: هي من الإحياء، وددت أني لا أنظر في عمري سواها ."[4]

وقد جر عليه ذلك الموقف كثيرا من المتاعب والمصاعب؛ إذ وقع صدام بينه وبين فقهاء المدينة بسبب ما جاء به من الأصول وعلم الكلام، وجرى بينه وبين قاضيها ابن دبوس[5]، مثل ما جرى بينه وبين والي سجلماسة، فما كان من ابن النحوي إلا أن دعا عليه بالموت والهلاك لما أبطل درسه، فأجيبت دعوته وأصبح ميتا، حتى غدا الناس يقولون: نعوذ

---

(1) هو حجة الإسلام محمد بن محمد بن محمد الغَزَالي الطوسي، أبو حامد، فيلسوف، متصوف، له نحو مئتى مصنف. مولده ووفاته في الطابران (قصبة طوس بخراسان) من كتبه إحيار علوم الدين ، وتهافت الفلاسفة. انظر : الأعلام للزركلي (7/ 22)

(2) هو حمد بن محمد بن أحمد التغلبي،المعروف بابن حمدين:قاض، من أمراء الأندلس أيام ملوك الطوائف.انظر:الأعلام للزركلي1/ 215.

(3) هو علي بن يوسف بن تاشفين اللمتوني،أبو الحسن:أمير المسلمين بمراكش،وثاني ملوك دولة الملثمين المرابطين.انظر:الأعلام للزركلي(5/ 33)

(4) انظر : التشوف ص96، وجذوة الاقتباس ص552، ونيل الابتهاج ص622 .

(5) هو عبد الحق بن عبد الله ابن دبوس . توفى بفاس سنة 557هـ . انظر : جذوة الاقتباس ص388 .

بالله من دعوة ابن النحوي[1]

ولما رأى ابن النحوي أن حياته بمدينة فاس أصبحت محفوفة بالمخاطر، وأن الأمور تسير فيها على غير ما يحب ويرغب، قرر الرحيل عنها والعودة إلى قلعة الحمادية، وقوبل فيها بالحفاوة والترحاب، وواصل فيها نشاطه العلمي بكل حرية، ومارس تدريس الأصول وعلم الكلام والنحو، وعنه أخذ النحو ـ كما ذكر السيوطي(911هـ)[2] فيها عبد الملك بن سليمان التاهرتي[3]، وصار يتردد بينها وبين مسقط رأسه توزر؛ لزيارة أهله، وكان ينزل في دارهم، وهي المعروفة باسم خلوة أبي الفضل .

صفاته وأخلاقه :

اتفق من ترجم لابن النحوي على أنه من العلماء العاملين الورعين، العارفين بالله تعالي، والسائرين على درب الصالحين وسننهم، وأنه عرف بشدة الخوف من الله تعالي، وزهده وعفته، فكان لا يقبل من أحد شيئا، ويعيش مما يأتيه من بلده توزر، ومن شعره في ذلك :- (البسيط)[4]

عَطاء ذِي الْعَرْش خير من عطائكم ** وسيبه وَاسع يُرْجَى وينتظر
أَنْتُم يكدر مَا تعطون مِنْكُم ** وَالله يُعْطي فَلَا منّ وَلَا كدر
لَا حكم إِلّا لمن تمضى مَشِيئَته ** وَفِي يَدَيْهِ على مَا شاءه الْقدر

وكان إذا تأخر ما يأتيه من بلده دعاء بدعاء الخضر عليه السلام : " اللهم كما لطفت في عظمتك دون اللطفاء ..إلخ " [5]

---

(1) انظر : الشوف ص96 .
(2) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، إمام حافظ مؤرخ أديب ، له نحو 600 مصنف . انظر : الأعلام للزركلي (3/ 301)
(3) انظر : بغية الوعاة 362/2 ، ومعجم السفر ص 149 .
(4) انظر : البغية2/ 362 .
(5) انظر : البستان ص302 .

ومن المواقف التي تدل على حلمه وتواضعه ما حكاه تلميذه ابن حرزهم من أنه كان يلبس البياض، فدخل عليه شاب من طلبة العلم فبادر أن يسلم عليه فأراق الحبر على ثوب أبي الفضل. فخجل الطالب. فقال له أبو الفضل مزيحا عنه الخجل: كنت أقول: أي لون أصبغ به هذا الثوب، فالآن أصبغه حبريا، فجرده وبعث به إلى الصباغ [1].

ومنها ما ذكره صاحب نيل الابتهاج من أن ابن النحوي لما عاد إلى قلعة بني حماد أخذ نفسه بالتقشف ولبس خشن الثوب، وكانت جبته إلى ركبتيه قال:" فمر يوما بالفقيه أبي عبد الله ابن عصمة المفتي فلا يسلم عليه لشغل باله، فعظم عليه، فلما رجع ناداه محقرا يا يوسف، فجاءه فقال له: يا توزري: صفرت وجهك، ورققت ساقيك، وصرت تمر ولا تسلم. فاعتذر. فلم يقبل، وأغلظ له في القول فقال: غفر الله لك يا فقيه يا أبا محمد ." [2]

مصنفاته :

من الطبيعي أن يكون لابن النحوي تآليف تحمل آراءه وأفكاره واجتهاده بعد أن تبين لنا مكانته العلمية وثقافته المتنوعه بين الأصول وعلم الكلام وعلم العربية والشعر، وأنه لم يكن يرى التقليد وإنما يميل إلى النظر والاجتهاد، وهذا ما أشار إليه التنبكتي(1036هـ) عندما قال عنه :" وكان عارفا بأصول الدين والفقه يميل إلى النظر والاجتهاد، له تآليف ." [3]

إلا أن معظم من ترجم له لم يسم معظم هذه التآليف، ولا يعلم السبب في ذلك، ولعله يرجع إلى أسباب سياسية؛ إذ كانت دولة المرابطين - كما تقدم - ينفرون من أصول الفقه وعلم الكلام. والذي أشاروا إليه فقط من هذه التآليف هي قصيدته المنفرجة، وهي قصيدة صوفية، كتب لها الذيوع والانتشار بين الناس؛ لأنهم اعتقدوا أنها تحتوي اسم الله الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، وهي تقع في ثمانية وثلاثين بيتا، وفقا لما حصره

---

(1) انظر : التشوف ص97 ، وجذوة الاقتباس 553 .
(2) ص 662 . وانظر : التشوف ص100 .
(3) نيل الابتهاج ص 622 .

الدكتور زهير غازي[1] ، ومطلعها:-

اشـــــتدي أزمـــــة تنفرجـــــي ** قـــد آذن ليلـــك بـــالبلج

وقد شكك بعضهم في نسبتها إلى ابن النحوي، جاء في شرح الشيخ زكريا الأنصاري (ت 926هـ)[2] لهذه القصيدة ما نصه:" فهذا ما اشتدت إليه حاجة المتفهمين للمنفرجة قصيدة الإمام البحر الحبر الفهامة، العارف بالله تعالى، أبي الفضل يوسف بن محمد بن يوسف التوزري الأصل المعروف بابن النحوي، على ما قاله العلامة أحمد بن أبي زيد البجائي (ت810) شارحها، أو أبي عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الأندلسي، على ما قاله العلامة تاج الدين السبكي (ت 771) في طبقاته، مع نقله الأول عن أبي عبد الله محمد بن علي التوزري المعروف بابن المصري ."[3]

ومن تصانيفه التي لم يشر إليها أحد ممن ترجم له المنظومة النحوية، التي سماها اليوسفية، حيث قال :-

وَلَـمْ أنظِـــمِ اليوسـفية أبتغـــي ** بهـا غَيْرَ رِضْوَانِ الإلـه مَـع الْغُفْرِ

وهي منظومة نحوية رائية من بحر الطويل تقع في واحد وأربعين بيتا، ولكنه أشار في مقدمتها إلى أنها ثمانية وثلاثون بيتا، حيث قال :-

أَيَـا طَالِـبَ الإعْـرَابِ دُونَـكَ جُمْلَـة ** مِـنْ أَحْـرُفٍ أَلّفْتُهَـا لَـكَ فِـي شِـعْرِ[4]
تُعَلِّمُـكَ الإعْـرَابِ وَهِـيَ قَـــرِيبَة ** مُنَظَّمَـة يَسَّـرْتُهَا أيّ مَـــا يُسْـــرِ
ثَلَاثُـونَ بَيْتـاً فَـرْعُهَا وَثَمَـــانِية ** تُعَلِّـمُ يَوْمـاً مَـا يُعَلّـمُ فِـي شَهْـــرِ

وهذا ما جعل ابن المبيض يتوقف عند هذا العدد قال:" قوله (ثلاثون بيتـا) فقـط وإلا هـل سـقط مـن أصـل النسـخة شـيء أم لا؟ ومـا مـراده

---

(1) انظر : القصيدة المنفرجة ص 126 .
(2) هو شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدّين الحافظ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي ثم القاهري الأزهري الشافعي. انظر: شذرات الذهب (10/ 186) . دار ابن كثير . ط 1 1986م.
(3) الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة ص 3 ، و القصيدة المنفرجة لابن النحوي تح د زهير غازي ص 122 .
(4) وقع في أول تفعلية في الشطر الثاني خرم، وهو حذف أول الوتد المجموع.

بقوله:فرعها وثمانية ؟! فليعلم ذلك والله أعلم."[1]

ولعل ابن النحوي استثنى هذه الأبيات الثلاثة من عدد تلك المنظومة، حيث يصير العدد بدونها ثمانية وثلاثين بيتا .

ومما يؤكد نسبة هذه المنظومة إليه ما جاء بغلاف الدرة المضية للصيداوي كما سيأتي. وقد اشتملت تلك المنظومة على عدد من الأبواب النحوية التي رأى أنها تكفي المتعلم المبتديء، بدأها بحروف الجر على غير عادة متقدميه، ومعظم لاحقيه، كما صنع معاصره الحريري (516هـ)[2]في الملحة، في حين أنه أخّر الحديث عن أقسام الكلام وعلامات الاسم والفعل والحرف بعد حديثه عن نواصب وجوازم المضارع، وهذا مما أخذه عليه الشيخ الصيداوي كما سيأتي .

ولهذه القصيدة شرحان :-

الأول: شرح الشيخ عمر بن أبي بكر المبيض، وقد سماه : الدرة المضية في شرح القصيدة اليوسفية " وهو الذي نقدمه محققا للقاريء عقب هذه الدراسة .

والثاني: شرح محمد بن أحمد المرابط اليعقوبي المتوفى سنة (1221هـ)[3]. ويوجد منه نسختان خطيتان محفوظتان في الخزانة العامة بالرباط .

وفاته :

بعد حياة حافلة بالدرس والتحصيل والعطاء لبى ابن النحوى نداء ربه بقلعة الحمادية في شهر الله المحرم سنة ثلاث عشرة وخمسمائة (513هـ) عن عمر يناهز الثمانين عاما ، وله الآن بها ضريح مشهور معروف باسم سيدي أبي الفضل .[4]

الفصل الثاني ترجمة الصيداوي

---

(1) انظر ص 36 .
(2) هو الْفضل بن مُحَمَّد بن عَليّ بن الْفضل القصباني أَبُو الْقَاسِم النَّحْوِيّ الْبَصْرِيّ، كَانَ وَاسع الْعلم، غزير الْفضل إِمَامًا فِي اللُّغَة . انظر: بغية الوعاة (2/ 246)
(3) انظر ترجمته في المعسول للسوسي 49/5 . المغرب .
(4) انظر : جذوة الاقتباس ص553، ونيل الابتهاج 623 .

يبدو أن الصيداوي كان قليل الحظ، حيث لفه الإهمال والنسيان ، فلم يكن معروفا عند كثيرين من أصحاب كتب التراجم، ولذا لم أتمكن من الوقوف له على ترجمة شافية وافية، إلا تلك الأسطر القليلة الموجزة التي كتبها شيخه شمس الدين السخاوي(ت902) رحمه الله تعالى .

اسمه ونسبه[1]

هو عمر بن محمد بن أبي بكر، الصيداوي. هكذا ورد نسبه في نهاية كتابه قال:" قال مؤلفه رحمه الله هذا ما يسر الله به عليّ الفقير إلى الله تعالى عمر بن محمد بن أبي بكر المبيض الصيداوي[2]."[3] ولم يذكر السخاوي في نسبه محمدا، وزاد الدمشقي : الشافعي [4].

لقبه وشهرته

اشتهر الصيداوي (رحمه الله) كما ذكر السخاوي، وكما هو ظاهر في نصه السابق ، بابن المبيض. ولم يضبطها السخاوي ولا الناسخ رحمهما الله، فإن كانت بكسر الميم وسكون الباء وفتح المثناة التحتية وتشديد الضاد فمعناها : بياض الشعر ، قال ابن دريد :-

واشتعل المبيض فِي مسوده ** مثل اشتعال النّار فِي جزل الغضى

وإن كانت بضم الميم وفتح الباء وتشديد المثناة التحتية مع كسرها ، فهي اسم فاعل من بيّض ، والتبيض مهنة قديمة كانت سائدة في بلاد الشام،وهي تبييض الأواني النحاسية، فيبدو أنها كانت مهنة العائلة،وما زال هذا اللقب سائدا حتى الآن في بلاد الشام،وقد اشتهر بعض العلماء بهذا اللقب منهم:-

* يوسف بن المبيض الدمشقي ينعت بالجمال كان إمام المدرسة القيمرية بدمشق، قرأ السبع على محمد بن علي بن عسكر الجعبري، قرأ عليه السبعة أحمد الحواري الضحاك، وكان مجودا حسن الصوت والأداء, توفي سنة "بياض" وخمسين وسبعمائة[5]

* يوسف بن أحمد بن أبي بكر بن محمد بن عبد الله بن محمد الحمصي

---

(1) انظر : الضوء اللامع 77/6 . منشورات دار مكتبة الحياة .
(2) نسبة إلى مدينة صيدا ،وهي مدينة بساحل الشام .
(3) انظر ص 88 .
(4) انظر : الضوء اللامع 77/6 .
(5) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء 403/2 . مكتبة ابن تيمية .

المولد، المقدسي المنشأ، نزيل دمشق، الشهير بابن المبيض، الشيخ جمال الدين أبو الصدق بن أبي العباس، ولد سنة خمس أو ست وخمسين وثمانمائة (855) أو (856) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، سمع من شمس الدين السخاوي، والكمال بن أبي الشريف، وغيرهما، ثم صار أحد الوعاظ بدمشق، وتوفى بها يوم الإثنين ثاني عشر من شوال سنة تسع وعشرين وتسعمائة.

وقد ذكر أحد الباحثين[1] أنه أخو عمر بن محمد بن أبي بكر الصيداوي، لكنه لم يدلل على ذلك، ولو كان ذلك صحيحا لأشار إليه شمس الدين السخاوي، فقد جلس إليه وسمع منه، كما ذكر ابن طولون وغيره ، ومع ذلك لم يترجم له السخاوي في كتابه الضوء اللامع كما ترجم لعمر بن أبي بكر الصيداوي. والذي يظهر لي أنهما أولاد عم . والله أعلم .

مولده ونشاته ووفاته

لم يذكر السخاوي وهو الذي انفرد بترجمة تلميذه، سنة مولده، ولا شيئا عن نشأته، ولا عن بيئته التي نشأ وترعرع فيها، غير أنه صيداوي دمشقي، فيبدو أنه ولد بمدينة صيدا، في نهاية القرن التاسع الهجري، ثم انتقل إلى دمشق في بكور عمره، ولا تسعفنا المصادر بتاريخ ارتحاله إليها، وفيها تلقى العلوم والمعارف وحفظ القرآن والقراءات والمتون في الفقه والنحو والحديث كما هي عادة الشيوخ والعلماء في صغرهم، ثم انتقل إلى القاهرة، وكان ذلك في شبابه، كما أشار السخاوي (رحمه الله) ولم يقم بها طويلا، ونهل من كبار علمائها، ومن بينهم شيخه السخاوي الذي نقل عنه ذلك فقال:" أَقَامَ بِالْقَاهِرَةِ يَسِيرا واشتغل على بعض الْجَمَاعَة، وَقَرَأَ عَليّ صَحِيح مُسلم، وبحثا شرحي لهداية ابْن الْجَزرِي، وَصَحبه مَعَه."[2]

ولما عاد إلى موطنه مدينة صيدا تصدر للحديث والوعظ، حتى غدا من كبار المحدثين والوعاظ، العارفين بالله سبحانه وتعالى، ومن الأولياء الأتقياء، يأتيه طلاب العلم والحاجة من كل مكان التماسا لعلمه وبركته. قال نجم الدين الغزي - وهو في معرض ترجمته لـ محمد بن عراق:"..

---

(1) انظر : المنظومات النحويةوأثرها في تعلم النحو د. حسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان ص 22 .

(2) الضوء اللامع 77/6 .

فسمع وهو في بيروت برجل فيها من الأولياء يسمى سيدي محمد الرايق، فزاره ودعا له وقال له: لا خيب الله سعيك، ثم قال له: يا ولدي إن أحببت التماس البركة من يد أهلها فعليك بأحد الثلاثة: رجل ببيروت يسمى الشيخ عفان، ورجل بطرابلس يسمى الشيخ ياسر، ورجل بصيدا يسمى الشيخ عمر ابن المبيض، فيسر الله تعالى في ذلك الشهر باجتماعه بالثلاثة، وسأل كل واحد منهم أن يدعو له أن ينقذه مما هو فيه ."[1]

وفاته

لا يعلم على وجه التحديد سنة وفاته، حيث لم يشر إليها أحد، ولكن إذا علمنا أن وفاة شيخه السخاوى كانت في سنة (902هـ) كما تقدم، وأن وفاة أخيه أو ابن عمه يوسف بن أبي بكر بن المبيض ، كانت سنة (929هـ) كما تقدم نستطيع أن نقدر أن وفاة الصيداوى كانت في الثلث الأول من القرن العاشر الهجري .

صفاته وأخلاقه

كان الشيخ الصيداوي (رحمه الله) متدينا، امتاز بالهدوء والسكينة والوقار، وهو في فورة الشباب، وهذا مما لفت إليه الأنظار، فهذا شيخه السخاوي يشهد له بذلك شهادة رؤية ومعاينة حيث قال عنه :" شَاب فَاضل دين سَاكن ."[2]

شيوخه

اشتغل الشيخ الصيداوي على جماعة من العلماء في مسقط رأسه، وفي دمشق، وفي القاهرة، ولكن لم يصلنا عنهم شيء فلم يعرف منهم إلا الشيخ السخاوي رحمه الله تعالى، وقد أشار إليه الصيداوي نفسه في كتابه هذا فقال :" ختم أبيات هذه القصيدة بالصلاة على النبي محمد (ε)، وسمي محمدا؛ لكثرة خصاله المحمودة، وله ألف اسم لكن هذا أشرف أسمائه، كما أورد شيخنا العلامة شمس الدين السخاوي (τ) في كتابه القول البديع في الصلاة على الشفيع ".

وهذه ترجمة موجزة لشيخه :-[3]

---

(1) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة 60/1 .
(2) الضوء اللامع 77/6.
(3) انظر : الأعلام194/6،شذرات الذهب 15/8، الضوء اللامع8/2-32،

هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، الشيخ الإمام، العالم العلامة المسند، الحافظ المتقن شمس الدين أبو الخير السخاوي الأصل القاهري المولد، الشافعي المذهب، نزيل الحرمين الشريفين. ولد في ربيع الأول سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة بالقاهرة، سمع من شيخ الإسلام أبي الفضل بن حجر العسقلاني، وقرأ عليه كثيراً، ولازمه أشد الملازمة. حتى حمل عنه ما لم يشاركه فيه غيره، وألف كتباً منها ترجمة ابن حجر المشار إليها، ومنها " الضوء اللامع في أخبار أهل القرن التاسع "، وذكر لنفسه فيه ترجمة على عادة المحدثين، وذكر فيها شيوخه ومن أخذ عنهم، ومنها " الجواهر المكللة بالأحاديث المسلسلة "، " والمقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة " وهو أجمع وأتقن من كتاب السيوطي المسمى " بالجواهر المنتثرة، في الأحاديث المشتهرة "، وفي كل واحد منها ما ليس في الآخر، وله شرح على ألفية الحديث، وجزء في الأحاديث الواردة في الخاتم، وكتاب " تحرير الميزان " وكتاب " عمدة القارىء والسامع، في ختم الصحيح الجامع "، وكتاب " غنية المحتاج، في ختم صحيح مسلم بن الحجاج " . توفى سنة 902هـ .

آثاره ومصنفاته

لما كان السخاوي شيخ الصيداوي هو الذي انفرد بترجمته وأن لقاءه به كان في مرحلة النشوء والتكوين العلمي، ولم يكن بعد قد بدأ مرحل التأليف والتصنيف، لهذا لم يعرف شيء من مصنفاته غير هذا الكتاب الذي هو محل التحقيق والدراسة، وهو كتاب : الدرة المضية في شرح القصيدة اليوسفية لابن النحوي، وسيأتي الحديث عنه إن شاء الله تعالى .

والكواكب السائرة 53/1 .

الفصل الثالث بين يدي الكتاب

أ- عنوان الكتاب وتوثيق نسبته

عنوان الكتاب: الدرة المضية في شرح القصيدة اليوسفية، وقد أشار المؤلف رحمه الله تعالى إلى هذا في مقدمته فقال:" وسميته الدرة المضية في شرح القصيدة اليوسفية ." [1]

وقد تأكد نسبة هذا الكتاب لعمر بن أبي بكر الصيداوي الشهير بابن المبيض بما جاء في خاتمة الكتاب بعد فراغ المؤلف من مادة الكتاب، وعبارته:" قال مؤلفه (τ) هذا ما يسر الله به عليّ يد الفقير إلى الله تعالى عمر بن محمد بن أبي بكر المبيض الصيداوي، لطف الله به وبالمسلمين، وغفر له ولوالديه وللمسلمين، والحمد الله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم."[2]

ب - منهج الصيداوي فيه

انتهج الصيداوي رحمه الله في شرحه المنهج التعليمي، فقد صرح في أكثر من موضع في كتابه أن هذا الكتاب ألف للمبتدئين والناشئة وليس للمتخصصين،ولهذا اختار الألفاظ السهلة والمعاني القريبة،واكتفى بعرض القضايا الكلية، وابتعد عن تناول الجزئيات والخلافات المذهبية، فهي ليست غرضا للدراسات النحوية التي تسعى قبل كل شيء إلى تقويم الألسنة،هذا هو الإطار العام الذي سار عليه الصيداوي في كتابه،ويمكن أن نوجز ملامح هذا المنهج وقسماته في النقاط الآتية :-

* بدأ الصيداوي بمقدمة بين فيها السبب الذي دعاه إلى هذا الشرح فقال:" فقد سألني بعض الإخوان أن أشرح القصيدة اليوسفية، فشرعت في ذلك مستمدا من الله العطية، وسميته الدرة المضية في شرح القصيدة اليوسفية، والله أسال أن ينفع به قارئه ومستمعه والناظر فيه وكاتبه، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير."[3]

---

(1) انظر ص 27 .
(2) انظر ص 88 .
(3) انظر ص27 .

* يبدأ الصيداوي شرحه بأبيات الناظم ، رامزا لها بالحرف (ص) ، وقد يورد بيتا أو بيتين أو ثلاثة، أو أربعة، ثم يتناولها بالشرح، مشيرا إلى ذلك بالحرف (ش)، ثم يفسر غامضها من اللفظ والمضمون، ويشرح ما اشتملت عليه تلك الأبيات من قضايا نحوية .

فمن تفسير الألفاظ:ـ قوله في شرح البيت الأول :ـ

أيا طالب الإعراب دونك جملة ** من أحرف ألفتها لك في شعر

" الإعراب بالنظر إلى اللغة له أربعة معان: أحدها: التبيين، يقال: أعرب الرجل عن حاجته: إذا أبان عنها. الثاني: التحسين يقال: أعربت الشيء: إذا حسَّنته. الثالث: التغيير، يقال: أعرب الله المعدة، أي: غَيّرها. الرابع: الانتقال، يقال: أعربت الدابة في مرعاها: إذا لم تستقر في جهة منه ... قوله في القصيدة (دونك جملة) منصوب على الإغراء؛ لأن (دونك وعندك وعليك) من ألفاظ الإغراء، وكل من هؤلاء الألفاظ الثلاثة نائب مناب الفعل المحذوف كما في التحذير، كقولك: الله الله، والأسد الأسد، فالأول نائب مناب الفعل، أي: احذر الأسد. قوله (قريبة) خبر للضمير الذي هو مبتدأ، وما بعده صفة له. (منظمة يسرتها) فمعناه مع معنى ما في شطر البيت الأول: من الإعراب خذ جملة قريبة المأخذ، سريعة الحفظ، ميسرة. قوله (ثلاثون بيتا) فقط وإلا هل سقط من أصل النسخة شيء أم لا ؟ وما مراده بقوله: فرعها وثمانية ؟! فليعلم ذلك والله أعلم."[1]

ـ ومثل قوله في شرح البيت الثامن عشر :ـ

فَقَامَ يَقُومُ الفِعْلُ وَالاسْمُ كُلّ مَا ** لَهُ ظُلَلٌ كالدَّارِ والثَّوْبِ والحَجَر

(1) انظر ص 36 .

" ثم أشار إلى ضابط كلي يعرف الاسم منه فقال: (كل ما ظلل) فـ (ما) بمعنى شيء: أي كل شيء له ظلل، جمع ظلة وهي ما غطى وستر ، كالعلم، والثوب، والحجر، بفتح الحاء المهملة وتسكين الجيم، هو مقدم الثوب ." [1]

* استدرك على الناظم (رحمه الله) بذكر قضايا نحوية أغفلها، رأى أن معرفتها ضرورية للمبتدئ والمتذكر؛ لئلا يخلو شرحه من فائدة، وكان يكبح جماع قلمه أحيانا عن هذا الاستطراد بقوله " فليراجع عليه في الشروح المطولات، وإنما نبهت على ذلك؛ لئلا يخلو هذا الشرح الصغير الحجم من فوائد ينتفع بها المبتديء ويتذكر بها المنتهي والله أعلم."[2]

* ومن الأبواب التي ذكرها الشارح: باب معرفة الإعراب والبناء، ومواضع الإعراب التقديري، وأبواب النيابة، وإن أخواتها، وكان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وما ولا ولات وإن المشبهات بليس، والنكرة والمعرفة، وأنواع المعارف، والأسماء التي تعمل عمل الفعل، والمنصوبات من الأسماء، وعطف البيان .

* دأب الصيداوي في شرحه على الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءاته، وأما احتجاجه بالحديث النبوي الشريف فلا يكاد يذكر، كما هو منهج كثير من النحويين المتقدمين، هذا مع كونه عرف محدثا وحافظا وواعظا، وقد تجلت علقته بالحديث والوعظ في بعض استطراداته من ذلك قوله:" ختم أبيات هذه القصيدة بالصلاة على النبي محمد (ε)، وسمي محمدا؛ لكثرة خصاله المحمودة، وله ألف اسم لكن هذا أشرف أسمائه، كما أورد شيخنا العلامة شمس الدين السخاوي (τ) في كتابه القول البديع في الصلاة على الشفيع، جاء عنه أن الله يقول:" أما يرضيك أن لا يصلي عليك أحد من أمتك صلاة إلا صليت عليه عشرا، و لا يسلم عليك إلا سلمت عليه عشرا ." فإن أي دعاء ليس فيه الصلاة على النبي فهو معلق بين السماء والأرض لا يصعد . والنبي: من أوحي إليه بالعمل دون التبليغ،

---

(1) انظر ص 58.
(2) انظر ص 62 .

والرسول: من أوحي إليه بالعمل والتبليغ، فكل رسول نبي من غير عكس . فهو (ε) (أتانا) أي جاءنا (بالصلاة)، وهي في اللغة: الدعاء ، وفي الشرع : عبارة عن أفعال مخصوصة تشتمل على أركان وأذكار. وجاءنا (بالذكر) " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا فعلوها عصموا منا دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله "[1]

كما استشهد أيضا بالشعر والرجز، وبلغ ما استشهد به منه سبعة عشر شاهدا ، منها ما هو معروف القائل، ومنها غير المعروف، وكان منهجه عند الإنشاد عدم عزو الأبيات إلى قائليها، وكل شواهده من عصر الاحتجاج النحوي، من الشعر الجاهلي والإسلامي والأموي، ومن الشعراء الذين استشهد بشعرهم: امرؤ القيس، وهدبة بن خشرم، وذو الرمة، والنابغة الجعدي، وقيس بن حطيم، وحاتم الطائي، وأبو الأسود الدؤلي.

* اعتنى الصيداوي عناية كبيرة كغيره من النحاة بالتمثيل، فهو أحد سبل النحو وأدواته، وكان حريصا على أن يعقب المثال بإعرابه لترسخ القاعدة في أذهان المتعلمين، ومن صور ذلك قوله:" (الباء)، ومعناها: الاستعانة، نحو : كتبت بالقلم . تقول : الباء حرف جر، والقلم مجرور وعلامة جره كسر آخره ."[2]

وكذا قوله:"وقوله في البيت (فاسأله عن عمرو) فـ عن حرف جر، وعمرو مجرور."[3]

* وقد يكتفي أحيانا بالتمثيل عن ذكر الحد أو الضابط ، من ذلك قوله عند حديثه عن الضمير:" وهو على ثلاثة أقسام: مرفوع المحل، ومنصوبه، ومجروره، فالمرفوع المحل اثنا عشر، نحو: نفعتُ، {نفعنا}، نفعتَ، نفعتِ، نفعتما، نفعتم، نفعتن، {نفع}،نفعتْ، نفعا، ونفعوا، نفعْنَ . والمنصوب المحل اثنا عشر نحو: نفعني، نفعنا، نفعكَ، نفعكِ، نفعكما، نفعكم، نفعكن، نفعه، نفعها، نفعهما، نفعهم، نفعهن . والمجرور المحل اثنا

---

(1) انظر : ص 86 .
(2) انظر : ص 38 .
(3) انظر : ص 39 .

عشر: عملي لي، عملنا لنا، عملك لك، عملك لك، عملكما لكما، عملكم لكم، عملكن لكن، عمله له، عملها لها، عملهما لهما، عملهم لهم، عملهن لهن." [1]

* لم يعن الصيداوي في كتابه بالعلة، وإنما أورد اليسير منها إن اقتضت الحاجة ذلك لتفسير ظاهرة أو مصطلح، وجاءت علله منقادة طيعة، بعيدة عن التكلف والتعسف مما لا يليق بمصنف وضع للناشئة والمتعلمين، ومن أمثلة ذلك:-

- قوله :" وأما الاسم المقصور فهو الذي قصر عن جميع الإعراب ... وأما الاسم المنقوص فهو الذي نقص حركتين من الإعراب ." [2]

وقوله :" والجزم مختص بالأفعال؛ لأن الأفعال ثقيلة والجزم خفيف. والجر يختص بالأسماء، أعني المنصرفة؛ لأن الأسماء خفيفة والجر ثقيل، فأعطي كل منهما ما يوافقه ليحصل التعادل."[3]

وقوله :" والغرض في وضع حروف الجر أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت بحروف الجر لتواصل إليها ."[4]

* وعني الصيداوي أيضا عناية كبيرة بالحدود النحوية، واكتفى فيها بالواضح الدلالة، وابتعد عن التعقيدات والخلافات المبسوطة في المطولات، فإنها لا تليق بهذا المختصر، وقد تأثر في ذلك بأبي القاسم الحريري في شرح الملحة، وابن هشام في كتابيه شرح القطر، وشرح الشذور . ومن أمثلة ذلك :-

- قوله :"الإعراب بالنظر إلى اصطلاح النحاة فهو: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم ".[5]

- وقوله:" وأما الاسم المقصور فهو الذي قصر عن جميع الإعراب،

---

(1) انظر ص 61 .
(2) انظر : ص 28 .
(3) انظر : ص 36 .
(4) انظر : ص 37 .
(5) انظر : ص 27 .

وضابطه : كل اسم متمكن في آخره ألف قبلها فتحة لازمة ."[1]

ـ وقوله :" المثنى، وضابطه: كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه ."[2]

* لم يعن الصيداوي كثيرا بالخلافات النحوية، وذلك راجع إلى طبيعة منهج كتابه، فقد وضعه كما أشرت آنفا للمبتدئين وليس للمتخصصين، ولهذا ركز فيه على القضايا العامة، والقواعد الكلية، التي تكفي المبتديء لتقويم لسانه، وتخليصه من آفة اللحن والخطأ، وإن دعت الحاجة إلى أن يتناول شيئا من تلك الخلافات، وجدناه يشير إليها تلميحا دون الدخول في تفصيلات؛ لئلا يخل ذلك بمنهج التيسير والتَّبلّغ الذي التزمه، وهاك بعض الأمثلة على ذلك :ـ

ـ قوله عند حديثه عن أل المعرفة :" ثم فهم من أمثلته أن الاسم يعرف بأل التعريف، واختلف فيها: فمذهب الخليل أن أل بتمامها للتعريف، أل على وزن هل، ولا يقول فيها الألف واللام، والمراد غير الموصولة. وعند غيره من النحاة أنها اللام فقط، بدليل سقوط همزة الوصل عند اندراج الكلام." [3]

ـ وقوله عند الحديث عن العامل في المبتدأ والخبر:" والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، ولهذا قال (ويرفع أهل النحو الاسم بالابتدا) ولم يتعرض للخبر هل هو مرفوع بالمبتدأ أو بالابتداء؟ في ذلك خلاف: فذهب بعض النحاة أنه مرفوع بالابتداء أيضا، وذهب بعضهم إلى أنه مرفوع بالمبتدأ، وهو الذي ذهب إليه ابن مالك حيث قال في ألفيته :ـ

ورفعوا مبتدأ بالابتدا ** كذاك رفع الخبر بالمبتدأ ." [4]

وكذلك لم يتردد في هذا الشرح ذكر النحويين السابقين كثيرا، وقد أشار إلى بعضهم في مواطن قليلة، ومن النحويين الذين ورد ذكرهم: الخليل، وسيبويه، وأبو علي الفارسي، والحريري، وابن مالك، وشيخه السخاوي .

---

(1) انظر : ص 28 .
(2) انظر : ص 33 .
(3) انظر : ص 59 .
(4) انظر : ص 84 .

ج - **توجهه النحوي**

عمر بن أبي بكر الصيداوي وإن لم يظهر له مؤلف نحوي حتى الآن غير هذا المؤلف الذي بين أيدينا لنستقي منه مشربه العام، ولنرصد توجهه النحوي، فإن القاريء لكتابه هذا لا يجد صعوبة في رصد توجهه النحوي، حيث يظهر له بجلاء أنه انتحى منحى البصريين في أفكارهم واختياراتهم، واستخدام مصطلحاتهم، وإن لم يعلن ذلك صراحة، شأنه في ذلك شأن كثير من النحويين المتأخرين، فالاتجاه البصري كان هو السائد لكل من تعاطى النحو أو شدا به، فسلطانه غالب لم يستطع الكثيرون الفكاك منه، وهو مع غلبة الفكر البصري على مزاجه فإن ذلك لم يمنعه أن يأخذ بآراء الكوفيين في بعض المواضع ويشير إلى مصطلحاتهم، وإليك بعض النماذج التي تدلل على ذلك :-

أولا : ملامحه البصرية

- إن الإضافة المحضة لا تجامع الألف واللام مطلقا.وأجاز الكوفيون دخول "أل" على المضاف إذا كان اسم عدد مضاف إلى معدود فيه "أل" نحو: قرأت الثلاثة الكتب في الأربعة الأيام

- إن (كي) تأتي مصدرية ناصبة للمضارع بمنزلة (أن)، وجارة تعليلية بمنزلة اللام. والكوفيون على أنها ناصبة للفعل دائما .

- إن الفعل المضارع ينصب بعد (لام) الجحود بـ (أن) مضمرة وجوبا.والكوفيون على أن الفعل منصوب باللام نفسها .

- إن الفعل المضارع ينصب بعد (أو) التي بمعنى (حتى) و(إلا) بـ (أن) مضمرة وجوبا. والكوفيون على أن الفعل منصوب ب(أو) نفسها .

- إن الفعل المضارع ينصب بعد (فاء) السببية و(واو) المعية المجاب بهما نفي أوطلب محضان ب(أن) مضمرة وجوبا. والكوفيون على أن الفعل منصوب بالمخالفة .

- إن الفعل المضارع لا يجوز نصبه بعد (الفاء) المجاب بها طلب غير محض. وأجاز الكسائي نصبه في جواب اسم الفعل .

- جواز تقديم الخبر على المبتدأ مطلقا أي سواء كان مفردا أو جملة.

والكوفيون يمنعون ذلك ولا يجوزونه؛ لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره .

ـ لا يجوز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة أو نكرة مبهمة؛ لأنهما يقعان صفة لأي. والكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن مالك جوزوا ذلك لثبوته سماعا.

أما مصطلحاته البصرية فمنها على سبيل المثال :ـ

ـ الضمير. والكوفيون يسمونه الكناية .

ـ الجر . والكوفيون يسمونه الخفض .

ـ الظرف. والكوفيون يسمونه المحل أو الصفة.

ـ البدل. والكوفيون يسمونه : الترجمة أو

التبيين أو التكرير . ــ التمييز. والكوفيون يسمونه الترجمة أو التفسير.

إلى غير ذلك مما لا يخفى على كل من له دراية بهذه الصنعة .

ثانيا : ملامحه الكوفية

هذه بعض المسائل النحوية التي أخذ فيها بالمذهب الكوفي :ـ

ــ إن (رب) إذا حذفت بعد الواو أو الفاء ، فإن الخفض يكون بهذه الحروف لنيابتها عن (رب). ومذهب البصريين أن الخفض برب المحذوفة .

ــ إن (دام) فعل جامد لا يتصرف. ومذهب البصريين أنها تتصرف تصرفا ناقصا فقد أثبتوا لها مضارعا وهو يدوم .

ـ إن فعل الأمر مقتطع من المضارع.ومذهب البصريين أنها قسم برأسه وليس مقتطعا من المضارع .

ومن مصطلحات الكوفيين التي أشار إليها (الخفض) حيث قال:" وألقاب الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، وعبارة الكوفيين الخفض بدل الجر." [1]

د ـ **مآخذه على الناظم**

كان للصيداوي بعض المؤاخذات على ابن النحوي في منظومته بعضها يتعلق بالمنهج، وبعضها يتعلق بالمضمون والموضوعات النحوية التي تناولها :ـ

أما ما يتعلق بالمنهج فهو تقديمه حروف الجر على أقسام الكلام ، قال عند شرحه للبيتين السادس عشر والسابع عشر :ـ

وَقَدْ قَالَ أَقْسَامُ الْكَـــــلامِ ثَلاثة ** أَبُو الْقَاسِمِ النّحْوِيُّ فِي أَوَّلِ الشَّعْرِ
فَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ يَجِــي إلى ** مَعَانٍ وَنِعْمَ الْقَوْلُ مَـــا قَالَـهُ الْغَمْرُ

هذان البيتان يشتملان على أقسام الكلام وما يتفرع منه ، وكان ينبغي للشيخ أن يقدم أقسام الكلام وما يترتب عليه على حروف الجر؛ لأنه الأصل ."[2]

* أما ما يتعلق بالمضمون فهو إغفاله لبعض الأبواب النحوية رأى الصيداوي أن ذكرها ضروري للمبتديء وللمتعلم، ولهذا استدركها عليه، من أمثلة ذلك:ـ

ـ قوله بعد أن استدرك على الناظم بعض الأبواب النحوية:"وإنما نبهت على ذلك؛لئلا يخلو هذا الشرح الصغير الحجم من فوائد ينتفع بها المبتديء ويتذكر بها المنتهي والله أعلم."[3]

ـ وقوله أيضا بعد أن ذكر النواسخ:"وكل ذلك خال من القصيدة وهو من المهم فلا بد من معرفته"[4]

ـ وقوله عند حديثه عن أقسام الفعل:" فمثل الشيخ بالفعل الماضي

---

(1) انظر : ص 29 .
(2) انظر : ص 54 .
(3) انظر : ص 62 .
(4) انظر : ص 46 .

بقوله (قام)، بالفعل المضارع بقوله (يقوم)، وكان ينبغي أن يمثل بالأمر، وأن ينص عليه، لعله اكتفى بأن الأمر مشتق من الفعل المضارع، أو لكونه معلوما."[1]

ـ وقوله عند حديثه عن المفعول:" والعجب من الشيخ كونه ذكر المفعول، ولم يذكر الفاعل، والمفعول كلمة منفصلة عن الفعل فضلة بخلاف الفاعل فإنه جزء من الفعل، ولعله اكتفى بالنائب عن الفاعل، كما سيأتي، ولعله أدخله في الفعل؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، مضمرا كان أو ظاهرا؛ ولهذا يعيب على المعرب أن يذكر الفعل ولا يذكر له فاعلا، أو يذكر الظرف أو الجار والمجرور، ولا يذكر لهما متعلقا."[2]

ج ـ وصف المخطوط

النسخة الوحيدة التي تمكنت من الحصول عليها بعد جهد وعناء شديدين هي نسخة مصورة عن الظاهرية (رقم 8177) الفهرس (ص 193) . وهي محفوظة بمكتبة جامعة الأمير محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، وأخرى محفوظة ب(مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث) برقم (228259). وعدد أوراقها (21) إحدى وعشرون لوحة ، ومسطرتها (17) سبعة عشر سطرا ، وعدد كلمات السطر بين (12، 14)، ومقاس الصفحة (9.5 × 13.5)، وبكل صفحة هامش حوالي (3سم) تقريبا به بعض التصويبات والتعليقات، وهي مكتوبة بخط نسخي معتاد، وأبيات القصيدة مشكولة وكتبت هي وبعض رؤوس العبارات بالمداد الأحمر.

وقد سجل على الورقة الأولى منها رقم (8177) عام، والعنوان وهو كما جاء: شرح القصيدة اليوسفية. الدرة المضية في شرح القصيدة اليوسفية. شرح لبعض الأفاضل على القصيدة اليوسفية للعلامة جمال الدين أبي عبد الله يوسف بن محمد النحوي الرشيدي. وهو العلامة المشهور بابن النحوي التوزي ثم الرشيدي صاحب القصيدة المنفرجة. وفي أعلى الورقة شمالا خاتم المكتبة الظاهرية بدمشق، كما سيبدو من الصورة المصاحبة. وفي أسفلها وسطا: هذه النسخة بخط العلامة الشيخ

---

(1) انظر : ص 75 .
(2) انظر : ص 70 .

خليل بن العلامة السيد أحمد الأغر مفتي بيروت (رحمهما الله). محمد غيد آل حمزة للمكتبة الظاهرية. الهدايا ف 8177 عام .

وجاء في خاتمتها:" وكان الفراغ من نسخ هذا الشرح المبارك في اليوم الحادي عشر خلت من ربيع الثاني الواقع في سنة 1255 هـ خمس وخمسين ومائتين وألف، بقلم العبد الفقير إليه سبحانه وتعالى السيد خليل بن السيد الشيخ أحمد أفندي الغر، مفتي مدينة بيروت حالا. غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين "[1].

ح ـ منهج التحقيق

اتبعت في تحقيق كتاب الدرة المُضِيَّة في شرح القصيدة اليوسفية والتعليق عليه ما يأتي:ـ

1ـ ضبطت النص وحررته وصوبته وفق القواعد الإملائية المعروفة .

2ـ أضفت إلى النص بعض الزيادات رأيت أنها ضرورية لاستقامة النص، ووضعتها بين معكوفتين .

3ـ وضعت عناوين مميزة للأبواب والموضوعات، وجعلتها بين معكوفتين .

4ـ قمت بتخريج الشواهد الواردة في الكتاب، من قرآن كريم، وقراءاته، وأحاديث نبوية، وكلام العرب شعرا ونثرا، وعلقت على كل بحسب ما يقتضيه المقام، وأحلت كلا منها إلى مصادره الأصلية، وموارده التي يمكن الرجوع إليها للتوثيق أو التزود .

5ـ تتبعت الأراء والأقوال التي أوردها الشارح (رحمه الله)وعينت أصحابها، ومصادرها التي يمكن الرجوع إليها للتوثيق والتزود .

6ـ ترجمت للأعلام الواردة، محيلا إلى مصادر تلك الترجمة، وعرّفت ما يحتاج إلى تعريف من بلدان وكتب .

7ـ علقت على بعض الأشياء التي تحتاج إلى ذلك، تتميما للفائدة،

---

(1) انظر : ص 88 .

ولتتجلى الصورة أمامالقاريء ثم أحلت إلى المصادر لمن يريد التزود والتوثيق .

8- أشرت إلى بداية صفحة المخطوط ونهايتها، ورمزت للصفحة اليمنى بالرمز(أ)، وللصفحة اليسرى بالرمز(ب) ليتمكن القاريء من الرجوع إليها عند الحاجة .

9- وأخيرا ذيلت الكتاب بالفهارس الفنية اللازمة .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل قارئه ومستمعه، وأن يكون خالصا لوجهه تعالى، فهو سبحانه وتعالى من وراء القصد، وهو حسبي ونعم الوكيل

د/ خالد الشربيني سماحة

صور المخطوط

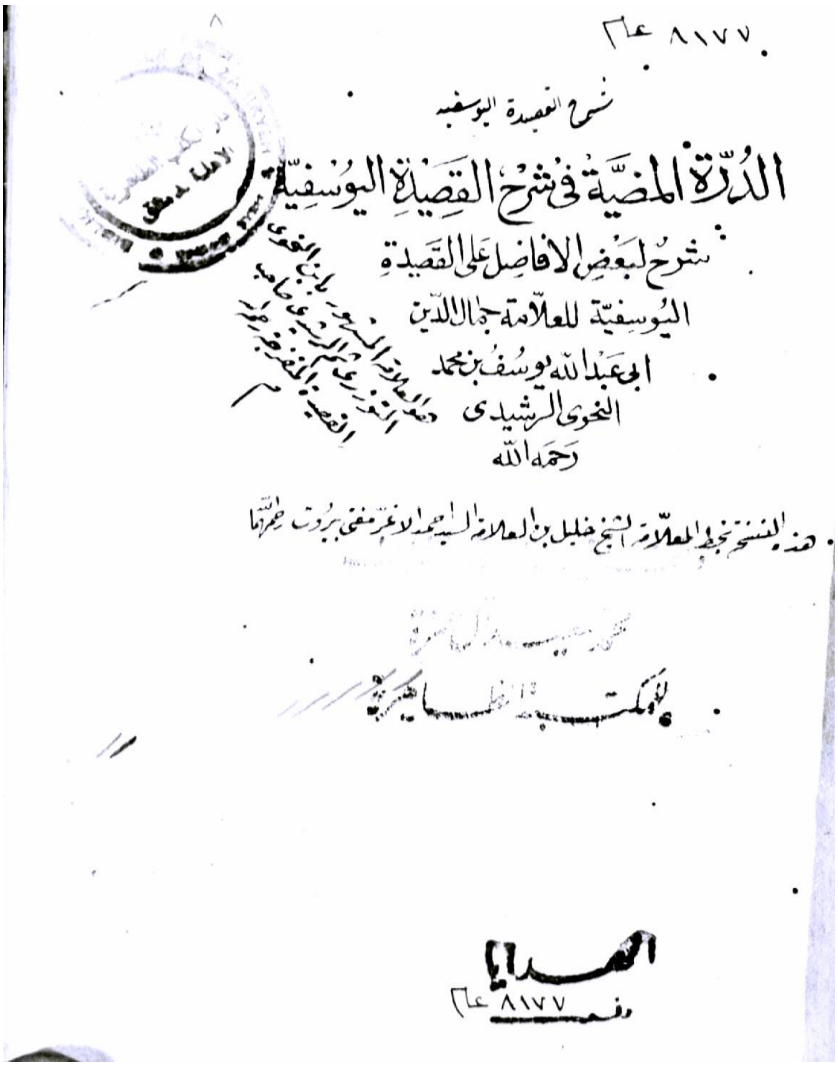
٨١٧٧ عا

شرح القصيدة اليوسفية

الدُّرّة المضيّة في شرح القصيدة اليوسفيّة

شرح لبعض الافاضل على القصيدة
اليوسفيّة للعلّامة جمال الدين
ابي عبد الله يوسف بن محمد
النحوي الرشيدي
رحمه الله

هذه النسخة بخط العلّامة الشيخ خليل بن العلّامة السيد احمد الازهري مفتي بيروت طيّب الله ثراهما

للمكتبة الخليلية

الهدايا
٨١٧٧ عا

صفحة الغلاف

صور المخطوط

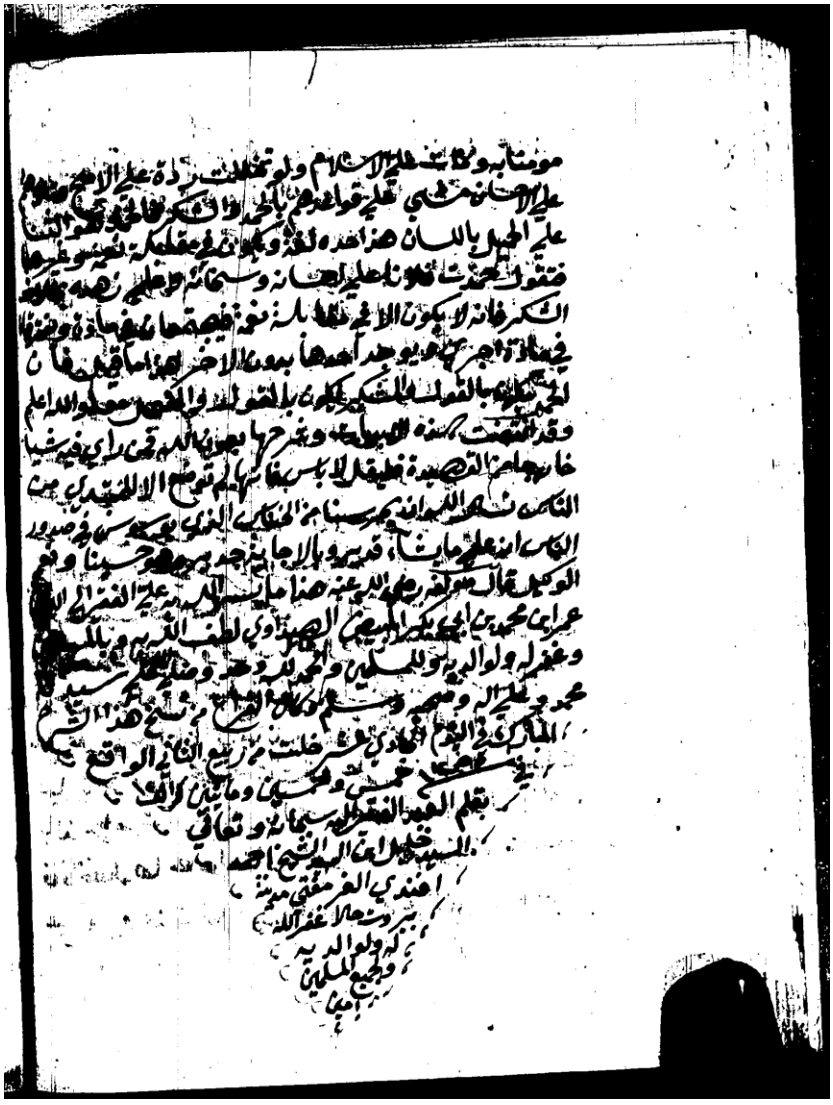

الصفحة الأخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي

الحمد لله رافع من انخفض لجلاله، وناصب من تواضع عند شهود كماله، وأصلي وأسلم على أفصح {الناس}[1] لسانا، وحبيب الحق المنزل عليه قرآنا، وعلى آله وصحبه القائمين بالحدود، آناء الليل وهم ركع سجود، صلاة وسلاما دائمين إلى يوم الدين، ورضي الله تعالى عن أصحابه أجمعين.

أما بعـد

فقد سألني بعض الإخوان أن أشرح القصيدة اليوسفية، فشرعت في ذلك مستمدا من الله العطية، وسميته الدرة المضية في شرح القصيدة اليوسفية، والله أسال أن ينفع به قارئه ومستمعه والناظر فيه وكاتبه، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

(1) أَيَا طَالِبَ الإعْرَابِ دُونَكَ جُمْلَةً ** مِنْ أَحْرُفٍ أَلَّفْتُهَا لَكَ فِي شِعْرِ[2]
(2) تُعَلِّمُكَ الإعْرَابِ وَهِيَ قَرِيبَةَ ** مُنَظَّمَةَ يَسَّرْتُهَا أيّ مَا يُسْرِ
(3) ثَلَاثُونَ بَيْتاً فَرْعُهَا ** تُعَلِّمُ يَوْماً مَا يُعَلِّمُ فِي شَهْرِ وَثَمَانِيةٌ

{تعريف الإعراب} (ش)

الإعراب بالنظر إلى اللغة له أربعة معان[3]: أحدها: التبيين، يقال: أعرب الرجل عن حاجته: إذا أبان عنها. الثاني: التحسين يقال: أعربت الشيء: إذا حسَّنته. الثالث: التغيير، يقال: أعرب الله المعدة، أي: غَيّرها[4]. الرابع: الانتقال، يقال: أعربت الدابة في مرعاها: إذا لم تستقر

(1) زيادة يستقيم بها الكلام.
(2) وقع في أول تفعلية في الشطر الثاني خرم، وهو حذف أول الوتد المجموع.
(3) انظر: الأشباه والنظائر في النحو 178/1. مؤسسة الرسالة، والتذييل والتكميل 115/1. دار القلم. دمشق.
(4) فالهمزة فيه للسلب، قال المهابذي: يقال هو مأخوذ من عربت معدته إذا فسدت، ومعناه على هذا إزالة الفساد، أي أزلت عربه،نحو شكاني فأشكيته، أي أزلت

في جهة منه.

وأما الإعراب بالنظر إلى / اصطلاح النحاة فهو: أثر ظاهر أو مقدر[1] يجلبه العامل في آخر الاسم، والفعل المضارع. فإذا عرفت ذلك فالإعراب يحتاج إلى عامل يقتضيه، ومحل يقع فيه، وعدم مانع ينافيه.

ويقال فيه أيضا: هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه ولو تقديرا. وهذا حده معنى[2]. وأما حده لفظا {فسيأتي} ذكره.[3]

قوله: (أواخر الكلم) أي: الانتقال من الرفع إلى النصب إلى الجر، كـ جاء زيد، مرفوع على أنه فاعل، ورأيت زيدا، منصوب على أنه مفعول، ومررت بزيد، مجرور بالباء، فقد تغير (زيد) من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الجر. هذا هو التغيير اللفظي. قوله (أواخر الكلم) يصدق على الاسم، والفعل المضارع فقط[4].

{الإعراب التقديري}

وأما التغيير التقديري [5] فهو خاص في: الاسم المقصور، والفعل المضارع المعتل الآخر، كـ يخشى ويدعو ويرمي، فيقدر فيه الرفع بضمة في آخره، وفي المضاف إلى ياء المتكلم، كـ جاء غلامي، فاعل

شكايته، وأعتبته: أزلت عتابه، فالهمزة للسلب. انظر: التذييل والتكميل 115/1.

(1) المراد بالأثر الحركة من ضمة أو فتحة أو كسرها أو حذفها وهو السكون.

(2) وعلى هذا تكون الحركات التي تتغير لتغير العوامل هي دلائل الإعراب، وعلامات له. وإلى هذا ذهب أكثر المتأخرين من المغاربة. وقيل هو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم. انظر: والتذييل والتكميل 115/1، وتمهيد القواعدبشرح تسهيل الفوائد ناظر الجيش 224/1 . دار السلام ط1 2007م،والمقدمة الجزولية ص 7، وشرح الجزولية للأبذي 1/ 55 رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى، والكتاب 1/ 13. الخانجي . ط الثالثة.

(3) في الأصل سيأتي . ما بدأ به في حد الإعراب من كونه أثرا ظاهرا أو مقدرا الخ هو حد الإعراب اللفظي أيضا. قال السيوطي:" اخْتلف هَل الْإِعْرَاب لَفْظِي أَو معنوي على قَوْلَيْنِ فالجمهور على الأول وَإِلَيْهِ ذهب ابْن خروف والشلوبين وَابْن مَالك وَنسبه للمحققين وَابْن الْحَاجِب وَسَائِر الْمُتَأَخِّرين وَحده على هَذَا أثر ظَاهر أَو مُقَدّر يجلبه الْعَامِل فِي مَحل الْإِعْرَاب وَهُوَ الآخر." همع الهوامع 59/1.التوفيقية .

(4) أي المعرب، ولك إذا لم تتصل به نونا التوكيد اتصالا مباشرا، أونون الإناث.

(5) الإعراب التقديري هو ما يمنع من التلفظ به مانع من تعذر أو استثقال أو مناسبة، كما في الأسماء التي سيذكرها الشارح.

ومضاف إليه، والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها حركة المناسبة

وأما الاسم المقصور فهو الذي قصر عن جميع الإعراب، وضابطه: كل اسم متمكن في آخره ألف[1] قبلها فتحة لازمة، كـ جاء موسى، ورأيت موسى، ومررت بموسى، فتقدر فيه الرفع بضمة، والنصب بفتحة، والجر بكسرة على الألف في جميع ذلك، منع ظهورها التعذر، محله {إذا كان منصرفا، أما}[2] إذا كان/ غير منصرف، {فيقدر}[3] فيه الجر بفتحة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وأما الاسم المنقوص فهو الذي نقص حركتين من الإعراب[4]، وهما الرفع والجر، كـ جاء القاضي، فيقدر فيه الرفع بضمة، والجر بكسرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال، ويظهر فيه النصب لخفته [5].

([1]) هذه الألف لا تكون أصلية أبدا، بل هي إما منقلبة أو زائدة. فالمنقلبة إما منقلة عن واو نحو عصى، وإما منقلبة عن ياء نحو فتي بدليل قولك في تثنيتهما: عصوان، وفتيان. والزائدة إما مزيدة للتأنيث نحو حبلى ,إما للإلحاق نحو أرطى ملحقة بجعفر. وهي ترسم بصورة الياء، إن كانت رابعةً فصاعداً كبُشرى ومُصطفى ومُستشفىً، أو كانت ثالثةً أصلها الياء كالفتى والهدى والندى؛ وترسم بصورة الألف إن كانت ثالثة أصلها الواو كالعصا، والعلا، والرُّبا. وإذا نُوّنَ المقصورُ حُذِفت ألفُه لفظا، وثَبتت خطًّا نحو أكرم فتى يبر والديه. والقصر في اللغة الحبس، ومنه قوله تعالى [حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ][الرحمن: 72] أي محبوسات في الخيام، وقيل سمي بذلك لحبسه عن الحركات كلها. انظر تعريفه في: شرح شافية ابن الحاجب566/1. دار الكتب العلمية، وشرح قطر الندى ص 56 ط11 .القاهرة. 1383هـ ، ولسان العرب (قصر) دار صادر، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص 273. بيروت 1414ه

([2]) زيادة يستقيم بها الكلام.

(3) في الأصل (يقدر) .

([4]) ولهذا سمي منقوصا. انظر: التصريح على التوضيح 91/1 . دار الكتب العلمية . بيروت .1421ه .

([5]) وقد يقدر فيه النصب أيضا إذا كان علما مركبا تركيب إضافي وآخر أولهما ياء، نحو معدي كرب، وقالي قلا، تقول: رأيت معدي كرب، ونزلت قالي قلا. كما تقدر أيضا في الضرورة، كقول الشاعر:

ولو أن واشٍ باليمامة دارُه::: وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

وأجازه أبو حاتم في الاختيار وقال: إنه لغة فصيحة، وخرّج عليه قراءة [مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُم] بسكون الياء [المائدة: 89]. انظر : التذييل والتكميل

وضابطه: كل اسم متمكن آخره ياء خفيفة قبلها كسرة لازمة [1].

قوله (لاختلاف العوامل) فالعامل في الاسم: ما به يُتَقوَّم المعنى المقتضي للإعراب[2]، وفي الفعل تجرده عن ناصب وجازم.[3]

وأما حد الإعراب لفظا فهو: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[4]. ويكون ذلك ظاهرا ومضمرا.

213/1، والمحتسب في تبين شواذ القراءات لابن جني 217/2. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

([1]) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص 85.سوريا ، واللمع لابن جني ص 14.دار الكتب الثقافية ، وهمع الهوامع 207/1.

([2]) وهذا هو تعريف ابن الحاجب. قال الرضي (1 / 72) . بنغازي . ط2 1996م:" ويعني بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر، فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافا إليها، وهي كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسط العامل.فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والالة: العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الالة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الالات عوامل.فالباء في قوله " به يتقوم " للاستعانة، نظرا إلى أن المسمى عاملا في الحقيقة: آلة، والمقوم هو المتكلم."

([3]) هذا عامل الرفع في الفعل المضارع كما هو مذهب الفراء وحذاق الكوفيين واختيار ابن مالك، وفيه مذاهب أخرى، قال السيوطي (الهمع591/1):"قَالَ أَبُو حَيَّان فِي الرافع للْفِعْل الْمُضَارع سَبْعَة أَقْوَال: أَحدهَا: أَنه التعري من العوامل اللفظية مُطلقًا، وَهُوَ مَذْهَب جمَاعَة من الْبَصرِيين، وعزي فِي الإفصاح للفراء والأخفش. وَالثَّانِي: التجرد من الناصب والجازم، وَهُوَ مَذْهَب الْفراء. وَالثَّالِث: وَهُوَ قَول الأعلم ارْتَفع بالإهمال وَهُوَ قريب من الَّذِي قبله، وَهُوَ على الْمذَاهب الثَّلَاثَة عدمي. وَالرَّابِع: وَعَلِيهِ جُمْهُور الْبَصرِيين أَنه ارْتَفع بِوُقُوعِهِ موقع الِاسْم فإن (يقوم) فِي نَحْو: زيد يقوم، وَقع موقع (قَائِم) وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي أوجب لَهُ الرّفْع. وَالْخَامِس: وَهُوَ مَذْهَب ثَعْلَب أَنه ارْتَفع بِنَفس المضارعة. وَالسَّادِس: أَنه ارْتَفع بِالسَّبَبِ الَّذِي أوجب لَهُ الْإِعْرَاب؛ لِأَن الرّفْع نوع من الْإِعْرَاب. وَهُوَ على هَذِه الْمذَاهب الثَّلَاثَة ثبوتي معنوي. وَالسَّابِع: وَهُوَ مَذْهَب والكسائي أَنه ارْتَفع بحروف المضارعة."

([4]) هذا تعريف ابن مالك. انظر شرح التسهيل33/1.هجر . وسيذكر المصنف تعريف البناء في آخر الشرح.

{ألقاب الإعراب، ومالا ينصرف}

وألقاب الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم[1]، وعبارة الكوفيين الخفض[2] بدل الجر.

وكل منها أثر أحدثه عامل، والرفع أعلى المراتب[3]، والرفع والنصب مشتركان بين الأسماء والأفعال، والجر يختص بالأسماء، أعني المنصرفة، بخلاف الأسماء الممنوعة من الصرف فإنها تجر بالفتحة، وموانع الصرف تسعة جمعها بعضهم[4] فقال:- { البسيط }

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعَرِفَةٍ ** رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

---

(1) وروي عن المازني أن الجزم ليس بإعراب. انظر: شرح الأشموني على الألفية 48/1.

(2) أخذ الكوفيون هذا المصطلح من الخليل بن أحمد، فهو ليس كوفي النشأة كما شاع عند النحاة، غاية الأمر أن الكوفيين قد توسعوا فيه، حيث قصره الخليل على ما وقع في أعجاز الكلم منونا. جاء في مفتاح العلوم للخوارزمي (ص30) دار الكتاب العربي:" والخفض من مصطلحات الخليل وهو عنده ما وقع في أعجاز الكلم منونا نحو: زيدٍ، فإذا لم يكن منونا سمي الكسر؛ لأن الكسر عنده ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو لام الجمل، وأما الجر عنده ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: لم يذهب الرجل." ولكن الفراء من الكوفيين توسع فيه فأطلقه على ما يلي:- 1- ما يسمى عند البصريين بالجر. 2- الكسر للاتباع . 3- الكسر لالتقاء الساكنين . انظر: معاني القرآن69/1، 131، 149، 206، 31/2. قال الزجاجي معللا لتسمية حروف الجر بالخفض:" لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق بها، وميل الحنك إلى احدى الجهتين " الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص 93. وانظر مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها د عبد الله الخثران ص 121، 122.

(3) وذلك لأن الكلام لا يستغني عنه، بخلاف غيره فقد يستغنى عنه. انظر: التذييل 137/1.

(4) هو ابن النحاس الحلبي كما ذكر الشيخ خالد الأزهري. انظر: التصريح 84/1، ، وشرح الشذور ص586، وشرح القطر ص 312.

قوله: (اجمع)، صيغة منتهى الجموع[1]، كدراهم على وزن مفاعل، ودنانير على وزن مفاعيل. والمراد بالوزن الخاص كـ أحمد[2]، والغالب عليه كـ يعلي، وما أشبه ذلك. والمراد بالعدل: خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقا كـ ثُلَاثَ ومَثْنَى، أو تقديرا كـ عُمَر[3].

([1]) والمراد بها: كل جمع تكسير أوله مفتوح ، وبعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة، أوسطها ساكن. سميت بصيغة منتهى الجموع لانتهاء الجمع إليها، فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى، بخلاف غيرها من الجموع فإنها قد تجمع، مثل: كلب، وأكلب وأكالب. ونَعْم وأنعام وأناعم. أما مثل: مساجد ومصابيح ومجالس ونحوها فلا جمع لها بعد ذلك. انظر: الأشموني 145/3. دار الكتب العلمية.ط1 1419هـ، وشرح القطر ص 52.

([2]) يشترط في الوزن المانع من الصرف أن يكون لازما باقيا مخالفا لطريقة الفعل، وهو إما أن يكون مختصا أو غالبا، فالمختص هو الذي لا يوجد إلا في الأفعال، ولا يوجد في الأسماء إلا منقولا من الفعل، نحو شمر، وخضم، ودئل، وتقاتل، واستخرج أعلاما. والغالب هو الذي يوجد في الأسماء والأفعال لكن وجوده في الأفعال أولى لكونه مبدوء بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم نحو أفكل وأكلب فإن الهمزة فيهما لا تدل وهي في موازنهما من الفعل نحو أذهب وأكتب دالة على التكلم. وعلى هذا فالوزن في (أحمد) غالب وليس مختصا. انظر: شرح الجمل لابن عصفور218/2، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ 761/2. الجامعة الإسلامية.

([3]) قال الرضي(1 / 114):" ويعني بالعدل المحقق، ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف، بحيث لو وجدناه، أيضا، منصرفا، لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولا، بخلاف العدل المقدر، فانه الذي يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل، فان "عمر" مثلا، لو وجدناه منصرفا، لم نحكم قط بعد له عن عامر، بل كان كأدد. وأما ثلاث ومثلث، فقد قام دليل على أنهما معدولان عن "ثلاثة ثلاثة" وذلك أنا وجدنا ثلاث،وثلاثة ثلاثة، بمعنى واحد، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ القسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب، نحو قرات الكتاب جزءا جزءا، وجاءني القوم رجلا رجلا، وأبصرت العراق بلدا بلدا، فكان القياس في باب العدد، أيضا، التكرير، عملا بالاستقراء، والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب، فلما وجد "ثلاث" غير مكرر لفظا، حكم بان أصله لفظ مكرر، ولم يات لفظ مكرر بمعنى "ثلاث" الا "ثلاثة ثلاثة" فقيل إنه أصله." وانظر: تمهيد القواعد ص 3975.

والتأنيث / لفظي[1]كـ طلحة، ومعنوي[2]. والمراد بالتركيب المزجي: وهو كل كلمتين جعلا كلمة واحدة لا بإضافة و لا بإسناد[3]، بأن تنزل الثاني من الأول منزلة تاء التأنيث كـ بعلبك[4]. والمراد بالزيادة: زيادة الألف والنون وذلك بعد ثلاثة أصول كـ عثمان[5]. والمراد بالعجمة: أن يكون اسما في العجمية[6]. وأسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا أربع[1]:

([1]) هو ما كان مختوما بتاء التأنيث سواء كان علما لمذكر كالمثال الذي ذكره، أو لمؤنث نحو فاطمة. وهذا يتحتم منعه مطلقا. انظر: تمهيد القواعد 4004/8.

([2]) وهو ما كان علما لمؤنث وخلا من تاء التأنيث كزينب وسعاد وهذا يشترط في منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة، أو ثلاثيا محرك الوسط نحو سقر ولظي، أو أعجميا نحو ماء وجور، أو منقولا من المذكر إلى المؤنث كزيد اسم امرأة. انظر: الأشموني 154/3، = وتوضيح المقاصد للمرادي 1206/2. تح عبد الرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي .ط1 1428هـ .

([3]) في الأصل: " بإضافة أو بإسناد " والصواب ما أثبته . قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية 1455/3. تح عبد المنعم هريدي . ط الأولى :" المركب تركيب مزج نحو: "بعلبك"، و"معد يكرب". وهذا النوع في الأصل اسمان جعلا اسما واحدا لا بإضافة، ولا بإسناد بل بتنزيل ثانيهما من الأول بمنزلة تاء التأنيث، ولذلك التزم فتح آخر الأول إن كان صحيحا كلام: "بعلبك". وإن كان معتلًّا كياء "معد يكرب" التزم سكونه تأكيدًا للامتزاج." وهذا أحد ثلاث لغات فيه، وهي اللغة الفصحى. واللغة الثانية فيه: أن يضاف أول الجزءين إلى ثانيهما تشبيها له بالمركب الإضافي، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة. واللغة الثالثة: أن يبنى على فتح الجزأين تشبيها بخمسة عشر ونحوه. حكاه سيبويه وغيره. انظر: التصريح 216/2.

([4]) بعلبك: بلدة بلبنان في منطقة البقاع الحالية. وهو مركب من بعل: اسم صنم، وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة، جعلا اسما واحدا من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرهما. انظر: معجم البلدان 453/1،وحاشية السجاعي على القطر ص 47.

([5]) ما ذكره هو علامة زيادة الألف والنون وذلك إذا كانا فيما لايتصرف، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف كحسان فلك اعتباران: أن قدّرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية.أما إذا كانا فيما يتصرف فعلامته سقوطها في بعض التصاريف، كسقوطهما في رد نسيان وكفران إلى نسي وكفر. انظر: شرح الأشمونى (1 / 314)

([6]) المراد بالأعجمي: كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيره . وتعرف عجمة الاسم بأمور:- أحدها:نقل الأئمة. الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية كإبريسيم. الثالث: أن يخلو عن حروف الذلاقة المجموعة في قولهم (مربنفل) وهو خماسي. الرابع: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق، والصاد والجيم نحو الصولجان، والكاف والجيم نحو اسكرجة، والراء بعد النون أول الكلمة نحو نرجس، والزاي بعد الدال نحو

محمد (ρ)، وصالح، وشعيب، وهود، وقد جمع أوائل كل اسم: شُمْ صَهْ[2]، وقال بعضهم في بيتين فقال:-

وأَسْماءُ الأنبياءِ أعْجَمِيَّة سِوَى ** أربع أعلام هدى المهتدي
شعيب وهود صالح ومحمد عليهم صلاة الله في كل مشهد[3]

وشرط العجمة: أن يكون ذلك الاسم زائدا على ثلاثة أحرف.[4] فلذلك انصرف نوح ولوط؛ لأنه على ثلاثة أحرف.[5]

وقوله (فالوصف قد كملا) فيشترط في الصفة[6] شرطان: ـ أحدهما: أن يكون أصلا. الثاني: عدم قبول التاء.[7]

فمتى اجتمع في الاسم علتان من هذه العلل التسع، أو علة قائمة مقام

مهندز. انظر: التصريح 219/2.

([1]) انظر: شرح الشذور ص 593، وشرح القطر ص 313، وحاشية الصبان 376/3. دار الكتب العلمية . ط 1 1997م .

([2]) يرمز كل حرف في هذه الجملة إلى اسم نبي. فالشين لشعيب، والميم لمحمد، والصاد لصالح، والهاء لهود عليهم السلام.

([3]) لم أعثر على هذين البيتين فيما لدي من مصادر، والوزن فيهما منكسر ولم أستطع تقويمه. وقد نظم بعضهم أسماء الأنبياء والملائكة عليهم السلام العربية في ببيتين ذكرهما أبي النجاء في حاشيته على شرح الأزهرية (ص 35) وهما:-

هود شعيب صالح محمد ** أوضاعها في العجم ليست توجد
رضوان مالك نكير منكر ** أمثالها في الحكم ما قد ذكروا

([4]) واشترط سيبويه كما هو ظاهر كلامه أن يكون علما في لغة العجم فإنه قال في إبراهيم وإسماعيل ونحوهما (الكتاب 234/3):" لأنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم " وانظر: تمهيد القواعد ص 3999

([5]) صرح بذلك ابن السراج، والسيرافي، وابن برهان، وابن خروف. وزعم عيسى بن عمر، وابن قتيبة، والجرجاني، والزمخشري أنه ذو وجهين الصرف وعدمه. قال ابن هشام في شرح الشذور ص593:" وهو مردود؛ لأنه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولا شاذ." وانظر: الأصول لابن السراج 92/2. مؤسسة الرسالة . بيروت، والتصريح 334/2، وشرح الجمل لابن خروف 223/2. جامعة أم القرى .ط1 1418هـ، وشرح المفصل 70/1. مكتبة المتنبي، والمقتصد في شرح الإيضاح 994/2. دار الرشيد . العراق 1982م، والكتاب234/3.

([6]) في الأصل: الصيغة.

([7]) سواء اجتمع مع الصفة ذو الزيادتين نحو سكران وغضبان، أو ذو الوزن نحو أحمر و أفضل انظر: التصريح 322/2.

علتين، وهي صيغة منتهى الجموع، كـ دراهم على وزن مفاعل، ودنانير على وزن مفاعيل، وألف التأنيث الممدودة نحو حسناء، وألف التأنيث المقصورة نحو حبلى على وزن (فُعلى)، منع من الصرف، إلا إذا أضيف أو عُرِّف فإنه ينصرف، نحو: مررت بمصابيحكم، وبالمصابيح، والعلة / فيه خروج الاسم بالإضافة والتعريف عن شبه الفعل.[1]

وهذا[2]مما خرج عن الأصل، فإن الأصل في الإعراب أن يرفع بالضمة،وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة،ويجزم بالسكون. وخرج عن ذلك سبعة أبواب:ـ

{الأسماء الخمسة}

الباب الأول: الأسماء الخمسة[3] وهي أبوه، وأخوه، وحموه، وهنوه، وذو مال. وشرط إعرابها:[4] أن تكون مُكَبَّرة، مفردة، مضافة إلى غير ياء المتكلم، فترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة ، وفيها عشرة أوجه[5]: أحدها: أن

---

(1) انظر: شرح الكافية 35/1، 36، وهمع الهوامع 77/1.

(2) أي الممنوع من الصرف.

(3) لم يذكر (فوك) ولا خلاف بينهم أنها من الأسماء الستة، وإنما الخلاف في (هنوك): فحكاها سيبويه عن العرب قال(3 / 360):" واعلم أن من العرب من يقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك ويقول هنوان فيجريه مجرى الأب " بينما أسقطها الفراء وتبعه الزجاجي. انظر: شرح التسهيل للمرادي ص89. مكتبة الإيمان . المنصورة . ط 1 1427هـ .

(4) ويختص الحم بشرط هو ألا يماثل قرْو وقرْء وخطأ، فإن ماثل ذلك أعرب بالحركات . ويختص الفم بشرط أن تزول منه الميم، فإن لم تزل أعرب بالحركات نحو قوله (ρ) "خلوف فم الصائم". ويختص ذو بشرط أن يكون بمعنى صاحب . انظر: همع الهوامع 135/1.

(5) يشير إلى اللغات الواردة عن العرب في الأسماء الستة والمشهور أن فيها ثلاث لغات: الأولى: الإعراب بالحروف ويسمى الاتمام وهي الأشهر فيها إلا كلمة (الهن) فالأشهر فيها الإعراب بالحركات. واللغة الثانية التي تليها وهي القصر. ومعناه: لزوم الألف في جميع الأحوال (الرفع والنصب والجر) ويكون الإعراب بحركات مقدرة على الألف للتعذر مثل: حضر أخاك. صافحت أخاك. مررت بأخاك. اللغة الثالثة وهي لغة النقص. ومعناه: إعرابها بالحركات الظاهرة وحذف حرف العلة. مثل: هذا أَبُك. ورأيت أَبَك. ومررت بأَبِك. وتقول: هذا هَنُك. ورأيت هَنَك. ومررت بهَنِك. قال (ρ) "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنِ أبيه ولا تكنوا".

تعرب إعراب المقصور كما قال الشاعر: { الرجز }

إِنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَـــا أَبَاهَـــا ** قَـــدْ بَلَغَـــا فِـــي المَجْـــدِ غَايَتَاهَـــا[1]

{المثنى}

الباب الثاني: المثنى، وضابطه: كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، نحو قولك: الزيدان[2]، فيرفع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة.

وألحق به (كلا وكلتا) إذا أضيفتا إلى مضمر[3]، فإن أضيفتا {إلى}[4] ظاهر كان إعرابها كالاسم المقصور[5].

وهي بالنظر إلى اللهجات الواردة فيها ثلاثة أقسام:- الأول: ما فيه ثلاث لهجات وهو (هن).الثاني: ما فيه أربع لهجات وهو (أب وأخ) الثالث: ما فيه خمس لغات وهو (أخ).الرابع: ما فيه ست لغات وهو (حم). الخامس: ما فيه عشر لغات هو الفم. انظر: شرح الكافية للرضي270/2.

(1) هذان البيتان ينسبان لرؤبة، وهما في ملحقات ديوانه ص 168، ولأبي النجم العجلي، وهما في ديوانه ص 449، ونسبه أبوزيد في نوادره (ص 259) لرجل من أهل اليمن. والشاهد فيه: و أبا أباها حيث ألزم الأب الثانية الألف مع كونه في موضع جر بالإضافة، على لغة القصر. انظر في تخريجهما: ابن عقيل 51/1، ابن يعيش 51/1، 129/3، والإنصاف 18/1، أوضح المسالك 70/1، خزانة الأدب 346/3(556)، والدرر اللوامع12/1،ومغني اللبيب ص286،166،المقاصد النحوية3/1،346/133، والهمع140/1.

(2) هذا تعريف المرادي في توضيح المقاصد325/1. وعرفه ابن مالك في التسهيل:بأنه جعل الاسم القابل دليل اثنين،متفقين في اللفظ غالبا،وفي المعنى على رأي،بزيادة ألف في آخره رفعا، وياء مفتوح ما قبلها نصبا وجرا،تليهما نون مكسورة." انظر شرح التسهيل59/1.

(3) نحو الجندان كلاهما دافعا عن وطنهما.

(4) في الأصل: إذا.

(5) نحو قوله تعالى [كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا] [الكهف: 33] ومما ألحق به أيضا: اثنان واثنتان مطلقا أي سواء كانا مفردين عن الإضافة، أو مركبين مع العشرة، أو مضافين إلى ظاهر أو إلى ضمير. انظر: شرح التسهيل 69/1، وتوضيح المقاصد 325/1.

{ جمع المذكر السالم }

الباب الثالث: جمع المذكر السالم[1]، وضابطه: كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه[2]، نحو قولك: الزيدون، فيرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة كما في المثنى.

وألحق[3] به {أسماء جموع وهي:}[4] أولوا[5]، وعليون[6]، وعالمون[7]، وعشرون/ إلى تسعين[1]،{وجموع تكسير

([1]) والمراد بالسالم: ما سلمت فيه صيغة المفرد عند الجمع. بأن يبقى مفرده بعد جمعه لا يدخل حروفه تغيير في نوعها أو عددها أو حركتها، إلا عند الإعلال في نحو: جاء المصطفون. انظر: علل النحو ص171. مكتبة الرشد . الرياض ط1 1420هـ .

([2]) انظر: الحدود في النحو ص 457، وفتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص 145.

([3]) الملحق بالجمع ما فقد وصفا أو شرطا مما يجب تحققه في الجمع، فالذي يجمع هذا الجمع إما أن يكون جامدا وإما أن يكون وصفا. فإن كان جامدا فيشترط فيه خمسة شروط:- 1- أن يكون علماً مثل: زيد وخالد. بخلاف: رجل. وغلام، إلا إن صغر نحو رجيل. فإنه يجمع؛ لأنه وصف. 2- أن يكون لمذكر، بخلاف: زينب، وسعاد.3- أن يكون لعاقل (أي من جنس العقلاء، فيشمل الصغير والمجنون) بخلاف: (كامل) علم على فرس. 4- أن يكون خالياً من تاء التأنيث الزائدة، بخلاف: حمزة، وطلحة. 5- أن يكون خالياً من التركيب، بخلاف: سيبويه؛ لأنه مركب. وإن كان صفة فيشترط في جمعه ستة شروط:- 1- أن تكون الصفة لمذكر، بخلاف: حائض، مرضع. 2- أن تكون الصفة لعاقل، بخلاف: صاهل (صفة للحصان). 3- أن تكون خالية من التاء. بخلاف: قائمة، وصائمة. 4- ألا تكون الصفة على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) بخلاف: أخضر. 5- ألا تكون الصفة على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) بخلاف: سكران. 6- ألا تكون الصفة مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. بخلاف: صبور، وجريح. انظر: الهمع 166/1.

([4]) في الأصل: وألحق به ألوا وعليون وعالمون وعشرون إلى تسعين والحق به أسماء الجموع وبنون. والتصويب من أوضح المسالك 74/1.

([5]) اسم جمع لا مفرد له من لفظه وله مفرد من معناه وهو (ذو)،ومن شواهده [وَلَا يَأْتَلِ أولُوا الْفضل مِنْكُم وَالسعَة أَن يؤتوا أولي الْقُرْبَى][النور: 22]

([6]) هو اسم لأعلى الجنة، وهو في الأصل جمع "عِلِّيّ" بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء، ووزنه فعيل، من العلو، فجمع جمع من يعقل وسمي به. انظر: التصريح (1/ 73)، وتوضيح المقاصد334/1.

([7]) قال السيوطي همع الهوامع (1/ 171):" وَهِي اسْم جمع لَا جمع لِأَن الْعَالم علم

وهي:}بنون[2]،وأرضون[3]،وإحَرّون[4]،وسنون وبابه،وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه،وعوض عنها هاء التأنيث،ولم تكسر[5]،كـ عضة وعضين[6].

وجمع التكسر:ما تغير[7] بناء المفرد فيه، كـ رجل ورجال، وأسد وأسود وما أشبهه.

ونون المثنى مكسورة وقد تفتح، ونون الجمع مفتوحة وقد تكسر[8].

لما سوى الله وَالْعَالمِينَ خَاص بالعقلاء وَلَيْسَ من شَأْن الْجمع أَن يكون أقل دلَالَة من مفرده وَلذَلِك أبي سِيبَوَيْهِ أَن يَجْعَل الْأَعْرَاب جمع عرب لِأَن الْعَرَب يعم الْحَاضِرين والبادين والأعراب خَاص بالبادين وَذهب قوم إِلَى أَنه جمع عَالم قيل إِنَّه جمع عَالم مرَادا بِهِ الْعُقَلَاء خَاصَّة وَقيل إِنَّه جمع مُرَاد بِهِ الْعُمُوم للعقلاء وَغَيرهم وَعَلَيْهِمَا فَوجه شذوذه أَن عَالما اسْم جنس لَا علم."

([1]) وتسمى بألفاظ العقود، وهي أسماء جموع لا واحد لها من لفظها ولا من معناها، وليست بجموع. انظر: التذييل 322/1.

([2]) جمع ابن. قال الشيخ خالد الأزهري (التصريح 1/ 69):" وقياس جمعه جمع السلامة ابنون، كما يقال في تثنيته ابنان، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة." وانظر: حاشية يس عليه 72/1.

([3]) جمع أرض بتسكين الراء، وهي مؤنثة، اسم جنس لا يعقل، ففاته من الشروط التذكير والعقل والعلمية.

([4]) بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها ومفردها: حرة وهي أرض مليئة بحجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار، زيدت الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي. انظر: التصريح 70/1 ، وشرح الكافية للرضي 382/2 .

([5]) وخرج بذلك نحو شفة وشاة، فقد حذفت لامهما، وعوض منها الهاء، لكنهما كسرا على: شفاه وشياه، ولهذا لم يجمعا جمع سلامة لمؤنث ولا لمذكر. انظر: التذييل 323/1.

([6]) العضة هي الإفك والبهتان والنميمة. (لسان العرب عضه).

([7]) والتغيير إما أن يكون لفظيا وإما أن يكون تقديريا، فالتقدري إذا اتحدت صورة الجمع والمفرد في الشكل وعدد الحروف، نحو فُلْك ودِلاص وهِجَان وشِمال للخِلْقة. أما التغيير فينقسم إلى ستة أقسام:ـ لأنه إما بزيادة نحو صِنْو وصنو، أو بنقص كتخمة وتُخَم، أو تبديل شكل نحو أَسَد وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل نحو رجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل نحو قضيب وقُضُب، أو بهن كغلام وغلمان. وجمع التكسر قسمان: جمع قلة،ويطلق على الثلاثة إلى عشرة، وجمع كثرة ويطلق على عشرة فما فوقها. انظر: البتصريح519/2، توضيح المقاصد 3/ 1377، واللمع ص 22، والهمع348/3.

([8]) ذكر مثالان للنونين في هامش الكتاب الأول شاهدا لفتح نون المثنى وهو قول الراجز: أَعْرِفُ منهَا الجِيدَ وَالْعَيْنَانَا

والثاني لكسر نون الجمع وهو قول الشاعر: وقَدْ جَاوزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

والنون عوض عن الحركة والتنوين كذا قاله الزمخشري[1].

{جمع المؤنث السالم}

الباب الرابع: جمع المؤنث السالم، وضابطه: ما جمع بألف وتاء مزيدتين[2]، نحو قولك: المسلمات، فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة في موضع النصب، ويجر بالكسرة. وألحق به حمامات واصطبلات وما أشبهه[3].

وذلك لغة لبعض العرب، وقيل فتح نون المثنى لغة، وكسر نون الجمع ضرورة. انظر: ابن عقيل 68/1، والتصريح 79/1،و توضيح المقاصد337/1، وشرح الأشموني 65/1، و الهمع 180/1.

(1) قال في تعريف المثنى (المفصل ص: 339):" وهو ما لحقت آخره زيادتان: ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين اللتين في الواحد." ثم قال عن الزيادة في جمع المذكر السالم (ص235):" وحكم الزيادتين في مسلمون نظير حكمهما في مسلمان: الأولى علم لضم الاثنين فصاعداً إلى الواحد، والثانية عوض عن الشيئين، وتسقط عند الإضافة." والزمخشري : هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم ،من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب ، من مصنفاته : الكشاف في التفسير ، والمفصل في النحو. توفى سنة 538هـ . انظر : البغية 279/2، والأعلام للزركلي (7/ 178).

(2) هذا ضابط ابن هشام في شرح الشذور ص48، وشرح القطر ص 50، 51. وقال فيه:" وقيدت الْألف وَالتَّاء بِالزِّيَادَةِ ليخرج نَحْو بَيت وأبيات وميت وأموات، فَإِن التَّاء فيهمَا أَصْلِيَّة، فينصبان بالفتحة على الأَصْل، تَقول: سكنت أبياتا، وَحَضَرت أَمْوَاتًا، قَالَ الله تَعَالَى: [وكنتم أَمْوَاتًا فأحياكم] { البقرة:28}، وَكَذَلِكَ نَحْو قُضَاة وغزاة، فَإِن التَّاء فيهمَا وَإِن كَانَت زَائِدَة إِلَّا أَن الْألف فيهمَا أَصْلِيَّة؛ لِأَنَّهَا منقلبة عَن أصل؛ أَلا ترى أَن الأَصْل قَضِيَّة وغزوة؛ لِأَنَّهَا من قضيت وغزوت، فَلَمَّا تحركت الْوَاو وَالْيَاء وانفتح مَا قبلهمَا قلبتا أَلفَيْنِ، فَلذَلِك ينصبان بالفتحة على الأَصْل، تَقول: رَأَيْت قُضَاة وغزاة."

(3) أي من كل خماسي لم يسمع له عن العرب جمع تكسير، وهذا أحد الأنواع الستة التي ينقاس جمعها بالألف والتاء الزائدتين، وليس مما ألحق بهذا الجمع؛ إذ لهذه الألفاظ مفرد من لفظها، ولم ينكسر بناؤه، فمفرد حمامات: حمام، واصطبلات: اصطبل.، ولهذا يعبر عنه بعضهم بما جمع بالألف وتاء ليتناول ذلك، قال الأشموني (70/1):" إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره؛ ليتناول ما كان منه لمذكر كحمامات وسرادقات، وما لم يسلم فيه بناء الواحد، نحو: بنات وأخوات." أما ما يلحق بهذا الجمع فهو شيئان: الأول: أولات نحو قوله تعالى [وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ] [الطلاق: 6] وأولات اسم جمع بمعنى ذوات، لا واحد له من لفظه، وواحده في

الباب الخامس: الاسم الذي لا ينصرف، وقد تقدم ذكره[1].

{الأمثلة الخمسة}

الباب السادس: الأمثلة[2]الخمسة، وهي كل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء المخاطبة، نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين[3]. وحكم هذه الخمسة أنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتنصب وتجزم بحذف النون نيابة عن الفتحة والسكون، نحو قوله تعالى [**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا**] [4].

{المضارع المعتل الآخر}

الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر إذا دخل عليه جازم، فيجزم بحذف حرف العلة منه، نحو: لم يخش، ولم يغز، ولم يرم.

والجزم مختص بالأفعال؛ لأن الأفعال / ثقيلة والجزم خفيف. والجر يختص بالأسماء، أعني المنصرفة؛ لأن الأسماء خفيفة والجر ثقيل، فأعطي كل منهما ما يوافقه ليحصل التعادل. [5]

المعنى ذات. الثاني: ما سمي بهذا الجمع وما ألحق به نحو: عرفات، وأذرعات.انظر: توضيح المقاصد 339/1، وشرح الأشموني 70/1، وشرح القطر ص83.

(1) انظر ص 30 .

(2) قال في التصريح (1/ 85):" سميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالا بأعيانها، كما أن الأسماء أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين."

(3) يفعلان للغائبين، وتفعلان للحاضرين، وتفعلون لجماعة الغائبين، وتفعلون لجماعة الحاضرين، وتفعلين للمخاطبية المؤنثة. انظر: شرح الشذور ص 79، وشرح القطر ص 54.

(4) سورة البقرة: الآية 24.

(5) ذكر الزجاجي أن هذا قول سيبويه والفراء وأكثر الكوفيين وعبارته (الإيضاح ص107):" قال في آخر الرسالة ـ يريد سيبويه ـ واعلم أن الأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، هذا لفظ سيبويه. وقد صرح بهذا القول أن الأسماء أخف من الأفعال، وإن الأفعال أثقل من الأسماء، وإنه إنما جزمت الأفعال لثقلها، فخففت بالجزم؛ لأنه حذف. وإن الأسماء كانت أحمل للخفض لخفتها ليعتدل الكلام بتخفيف الثقيل، إلزام بعض الثقيل للخفيف، وهذا قول الفراء. وأكثر الكوفيين قالوا: م تخفض الأفعال لثقلها،لم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام.". ودلل على خفة الأسماء وثقل الأفعال

قوله في القصيدة (دونك جملة) منصوب على الإغراء[1]؛ لأن (دونك وعندك وعليك) من ألفاظ الإغراء، وكل من هؤلاء الألفاظ الثلاثة نائب مناب الفعل المحذوف كما في التحذير[2]، كقولك: الله الله، والأسدَ الأسدَ، فالأول نائب مناب الفعل، أي: احذر الأسد.[3] قوله (قريبة) خبر للضمير الذي هو مبتدأ، وما بعده صفة له. (منظمة يسرتها) فمعناه مع معنى ما في شطر البيت الأول: من الإعراب خذ جملة قريبة المأخذ، سريعة الحفظ، ميسرة. قوله (ثلاثون بيتا) فقط وإلا هل سقط من أصل النسخة شيء أم لا ؟ وما مراده بقوله: فرعها وثمانية ؟! فليعلم ذلك والله أعلم.

بأمور: منها: أن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا من الأفعال؛ لأن الأسماء يستغني بعضها ببعض عن الأفعال، كقولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، وزيد أخوك. والفعل لا يستغني عن الاسم ولا يوجد إلا به. وهذا قول البصريين. ومنها: أن الاسم لا يدل إلا على المسمى الذي تحته. وثقل الفعل لدلالته على الفاعل، والمفعول والمفعولين والثلاثة، والمصدر، والظرفين من الزمان والمكان، والحال، وما أشبه ذلك. وهذا قول بعضهم. ومنها: أن الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم. وهذا قول الكسائي والفراء وهشام. ومنها: أن الأسماء جوامد لا تتصرف، والأفعال تتصرف، فهي أثقل منها. هذا قول ثعلب. انظر الإيضاح ص 100، 101. وهناك أسباب أخرى لاختصاص الجر بالأسماء والجزم بالأفعال ذكرها العكبري وغيره. انظر: اللباب في علل البناء 65/1، 69 . دار الفكر . دمشق . ط1 1995م، وشرح المقرب لابن النحاس 138/1.تح د خيري عبد الراضي .

([1]) الإغراء هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، ويقتضي ذلك نصب الاسم المحبب فعله على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: الزم أو ما في معناه، ومن ألفاظه من الظروف ما ذكره المصنف، ومن حروف الجر عليك وإليك. انظر: اللباب 459/1.

([2]) التحذير: هو تنبيه المخاطب إلى أمر غير محمود ليجتنبه، ويقتضي ذلك نصب الاسم المكروه عمله على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره احذر أو ما في معناه.

([3]) والفعل واجب الحذف، فهو يحذف وجوبا في صورتين إذا عطف الاسم، نحو الأهل والولد، أو كرر كالمثالين اللذين ذكرهما، ويقدر بالزم ونحوه. انظر: ابن يعيش29/2، اللباب463/1، الهمع 36/2.

{حـروف الجـر} (ص)

(4) فَمِنْ وَإِلَى حَرْفَانِ مِنْ أَحْرُفِ الْجَرّ ** كَقَوْلِكَ: مِـنْ هِنْـد كِتَـــــابٌ إِلَـى بِشْـرِ
(5) وَعَنْ وَعَلى منــها قـولك سِر وإن ** خَطَرْتَ عَلَـى عَمَّـارٍ فَاسْـأَلّه عَـنْ عَمـرو
(6) وَرُبّ وَوَاوٌ لليميـــــن وتاوْهـــا ** وَكَـافٌ بهـا الّتشْبيه تـأتي مـــدى الـدّهْرِ
(7) وَمُنْـذ وفـي والبـا والـلام فاجْتهـد ** وَإيّـاك والتّقْصيرَ عَنْ طَلـــــــبِ الخَيْـرِ
(8) وَكُنْ سَائلاً عَمَّـا بَقـي مِـنْ حُرُوفِـه ** فَإِنّي اقْتَصَرْتُ الْقَوْلَ جَزْماً علـى القصر

(ش)

هذه الأبيات تشتمل على معرفة حروف الجر. والغرض في وضع حروف الجر أن أفعالا[1] قصرت عن الوصول إلى الأسماء / فأعينت[2] بحروف الجر لتواصل إليها[3]. وفهم من القصيدة أن للاسم خواصا في أوله وهي حروف الجر، فحيث دخل حرف من حروف الجر على كلمة كانت اسما، وكما { أن }[4]للاسم خواصا في أوله، فكذلك له خواص في آخره وهو الجر والتنوين، وفي وسطه {وهو}[5] التصغير والتكسير، معناه كونه فاعلا ومفعولا ومبتدأ وخبرا وما أشبهه، وله أربعون علامة فلتراجع[6]. وذكر الشيخ (رحمه الله) في القصيدة اثني عشر حرفا، وأهمل ما

---

(1) في الأصل: أفعال.
(2) في الأصل: فأغنيت بالغين المعجمة.
(3) انظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 140/2. مطبعة العاني بغداد ، وشرح العوامل المئة للأزهري ص 87. دار المعارف ط 2، وشرح المقرب لابن النحاس626/1، وهمع الهوامع 413/2.
(4) زيادة يستقيم بها الكلام.
(5) زيادة يستقيم بها الكلام.
(6) قال السيوطي:" تتبعنا ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها قوق ثلاثين علامة وهي: الجر وحروفه، والتنوين، والنداء، وأل، والإسناد إليه، وإضافته، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسماه، وعود ضمير إليه، وإبدال اسم صريح منه، والإخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه. هذا ما في كتب ابن مالك. ونعته، وجمعه تصحيحا وتكسيرا، وتصغيره. ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب في وافيته. وتثنيته، وتذكيره وتأنيثه، ولحوق ياء النسب له. ذكر هذه الأربعة صاحبا اللب واللباب. وكونه فاعلا، أو مفعولا. ذكرهما أبو البقاء العكبري في اللباب. وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال. ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه. وذكر ابن القواس قي شرح ألفية ابن معط لحوق ألف الندبة، وترخيمه، وكونه مضمرا، أو علما، أو مفردا منكرا، أو تميزا، أو منصوبا حالا." الأشباه والنظائر8،9/3

عداه لك؛ خوفا من الإسهاب والإطناب؛ فلهذا قال فيما بعد:-

فإني اقتصرت القول جزما على القصر

وذكر الجرجاني[1] (رحمه الله) في عوامله أنها تسعة عشر[2]، وذكر معانيها، فحيث إن أوردها مع إدخال زيادة كلام فيه، والمقصود تعدادها.

الأول: (الباء)، ومعناها: الاستعانة، نحو: كتبت بالقلم. تقول: الباء حرف جر، والقلم مجرور وعلامة جره كسر آخره. ولها معان كثيرة[3]: منها أن تكون ظرفية، نحو قوله تعالى [**وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ**][4] أي في الليل. وتكون سببية، نحو قوله تعالى [**فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا**][5]. وتكون للتعدية[6]، نحو: ذهبت بزيد. وتكون للتعويض، نحو: اشتريت الفرس بألف درهم. وتكون للإلصاق، نحو: مررت بزيد [7]. وتكون بمعنى (مع)، نحو: بعت الثوب /بطرازه [8]. وتكون بمعنى (من)، كقولك: شربنا بماء البحر، أي من ماء البحر. وتكون بمعنى (عن)، نحو قوله تعالى

---

(1) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، من كبار أئمة اللغة ، واضع أصول علم البلاغة ، من مصنفاته : أسرار البيان، ودلائل الإعجاز ، والمقتصد ، والعوامل المئة . توفى سنة471هـ . انظر : الأعلام للزركلي (4/ 48)

(2) الذي ذكره الجرجاني منها سبعة عشر وليس تسعة عشر كما ذكر المصنف رحمه الله فإنه قال:" النوع الأول: حروف تجر الاسم الأول فقط، وهي سبعة عشر حرفا." العوامل المئة ص 41. دار المنهاج. الطبعة الأولى. وانظر: شرح العوامل المئة للأزهري ص 89. وسيذكر المصنف رحمه الله أن ابن مالك عدها عشرين حرفا.

(3) انظر: التصريح 43/2، والعوامل المئة ص41، واللباب 361/1، ومغني اللبيب ص 137 .

(4) سورة الصافات: 138.

(5) سورة النساء: 160.

(6) هي المعاقبة لهمزة التعدية التي تصير الفاعل مفعولا.

(7) أي التصق مروري بوضع يقرب منه زيد،وذكر ابن هشام في المغني ص 137 أن الإلصاق لا يفارق الباء في جميع معانيها قال:ولهذا اقتصر عليه سيبويه.

(8) قال الشيخ خالد الأزهري:" فإن قيل: ما الفرق بين المصاحبة والإلصاق ؟ قيل: إن الإلصاق يستلزم المصاحبة، والمصاحبة لا تستلزمه؛ إنك إذا قلت: بفلان داء، فالداء صاحب له، من حيث صار جزءا منه، ولا ينفك عنه، وإذا قلت: دخلت عليه بثياب السفر، فالثياب مصاحبة له، لكن لا من حيث إنها جزؤه وعدم انفكاكها عنه." شرح العوامل المئة ص 92.

[**سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ**] [1] أي عن عذاب. **الثاني**:[2]: (من)، ومعناها التبعيض نحو: الشاة من الغنم[3]. وقوله (من هند) فـ من حرف جر، وهند مجرور. **الثالث:** (إلى)، ومعناها لانتهاء الغاية، كقوله (كتاب إلى بشر)[4]. **الرابع**: (في)، ومعناها الظرفية، نحو زيد في الدار[5]. **والخامس**: (اللام)، ومعناها التخصيص والملك، نحو المال لزيد، والسرج للفرس [6]. **السادس**: (عن)، ومعناها التجاوز، نحو عفوت عن زيد[7]، وقوله في البيت (فاسأله عن عمرو) فـ عن حرف جر، وعمرو مجرور. **السابع**: (رب)، ومعناها التقليل[8]، وتختص بالنكرات نحو: رب

([1]) سورة المعارج: 1.

([2]) جاء في الحاشية " من لها أوجه ثلاثة إما أن يتقدم عليها نفي كقوله (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ) [الأنبياء: 2] أو الاستفهام كقوله[هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ] [مريم: 98]، وإما بمعنى في[مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ][فاطر: 40]، أي في الأرض."

([3]) وعلامتها صحة وضع لفظ بعض موضعها، أي الشاة بعض الغنم. ولـ من معان أخرى أغفلها الشارح منها ابتداء الغاية نحو سرت من المنصورة إلى طنطا، وبيان الجنس، نحو قوله تعالى [فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ] [الحج: 30]، بمعنى في، نحو قوله تعالى [إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ] [الجمعة: 9]، زائدة نحو: ما جاءني من أحد. انظر: شرح العوامل المئة للأزهري ص 100، واللباب 353/1، ومغني اللبيب ص 424.

([4]) ولها معان أخر ذكرها انظرها في: شرح العوامل المئة ص 107، مغني اللبيب ص 104.

([5]) سواء كانت مكانية كالمثال الذس ذكره، أو زمانية، نحو قوله تعالى [فِي بِضْعِ سِنِينَ] [الروم: 4]، وقد تكون حقيقية كتامثالين السابقين، وقد تكون مجازية، نحو: النجاة في الصدق.ولـ في معان أخرى انظرها في: شرح العوامل المئة ص112،واللباب 358/1،والمغني ص 223.

([6]) المثال الأول للاختصاص الملكي، والثاني للاختصاص الاستحقاقي، وذلك أن مالك الشيء إذا كان أهلا له كان مستحقا، وإذا لم يكن أهلا له فهو مالك له وليس مستحقا، وقد اجتمع الاختصاص الملكي والاستحقاقي في قوله تعالى [الْحَمْدُ لِلَّهِ]. ولها معان أخر انظرها في شرح العوامل المئة ص 114، واللباب 360/1.

([7]) ولها معان أخرى انظرها في: شرح العوامل المئة ص 128، المغني ص 198، الهمع 443/2.

([8]) مذهب الأكثرين أنها تفيد التقليل دائما. وذهب الزمخشري وابن مالك أنها تفيد التكثير دائما، قال ابن مالك وهو مذهب سيبويه، وصحح ابن هشام أنها ترد للتكثير كثيرا، وللتقليل قليلا، وجعلا من الأول قوله تعالى [رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ] [الحجر: 2]، ووجه الدلالة أنها مسوقة للتخويف، والتخويف لا يناسبه

رجل لقيته[1]. **الثامن**: (واو) رب كقول الشاعر:-{الطويل}

*** وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ** [2] *

وقد تضمر رب بعد الفاء كقول الشاعر:- [3] {الطويل}

فَمِثْلِكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ** **فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذي تَمائِمَ مُحْوِلِ**

وقد تضمر رب بعد لا شيء[4] كقول الشاعر:- {الخفيف}

رسم دَار وقَفْتُ فِي {طَلَلِهْ ** **كِدْتُ أقضِي الحياةَ من جَلَلِهْ}**[5]

التقليل، ومن الثاني قول الشاعر:

ألا رب مولود وليس له أب ** وذي ولد لم يلده أبوان.

انظر: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ص 859.دار الغرب الإسلامي ، شرح التسهيل 177/3، ومغني اللبيب ص 180.

([1]) مشى المصنف على مذهب من يرى أن مخفوض رب لا يلزم نعته، ونسب إلى الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن مالك، عزي في الكافي 205/2 إلى أبي الحسن الطراوة وحذاق النحويين، وذكر أنه ظاهر كلام سيبويه. وذهب أبو علي الفارسي وتبعه ابن هشام والشيخ خالد الأزهري أنه يلزم نعته. قال ابن هشام في المغني ص 181:" وتنفرد رب بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهرا،وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا." انظر: البسيط ص865،الجنى الداني ص450، شرح العوامل المئة ص 122.

([2]) صدر بيت لامريء القيس في ديوانه1/ 239وعجزه: علي بأنواع الهموم ليبتلي. ويروى: ملق سدوله.وانظره في: شرح التسهيل 187/3.

([3]) هو لامريء القيس في ديوانه 186/1 (مركز زايد للتراث والتاريخ) التمائم جمع تميمة وهي قلادة يجعل فيها سيور وعوذ، يقال: تممت المولود:علقت عليه التمائم (اللسان: تم) والبيت من شواهد: بن عقيل 36/3، والتصريح 669/1، وخزانة الأدب 262/2، وشرح التسهيل 188/3،وشرح الشذور ص416، وشرح عمدة الحافظ ص272،والفصول المفيدة ص 247،ومعجم شواهد العربية ص 302.

([4]) وتضمر رب أيضا بعد بل قليلا، نحو قول الراجز: بل بلد ذي صعد وأصباب . قال الأشموني(2/ 111):" قال في التسهيل: وليس الجر بالفاء وبل، باتفاق، وحكى ابن عصفور أيضًا الاتفاق، لكن في الارتشاف: وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل؛ لنيابتهما مناب رب، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها، والصحيح أن الجر بـ"رب" المضمرة، وهو مذهب البصريين."

([5]) في الأصل (ظلل **كدت أن أبدي الحيا من خجلي)لم أعثر على هذه الرواية، كما أن الوزن ينكسر عليها، وأثبت ما في ديوان جميل بثينة ص 52، وروي في بعض المصادر الحياة بدلا من الغداة. وجلله قيل:معناه من أجله، وقيل: من عظمه في

التاسع: (على)، ومعناها الاستعلاء حسا ومعنى، نحو زيد على الفرس، أو معنى فقط كقوله في القصيدة (وإن خطرت على عمار)[1]. **العاشر**: (الكاف)، ومعناها التشبيه، نحو قوله تعالى [**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**] [2].

الحادي عشر والثاني عشر: (مذ ومنذ)، يجران الزمان / الحاضر، نحو: ما رأيته مذ يومنا، ومنذ شهرنا، بمعنى (في)، ويجران الزمان الماضي قليلا[3] بمعنى (من) لابتداء المدة، نحو: ما رأيته مذ يومين، ومنذ شهرين[4]. ويجوز رفع ما بعدهما نحو: ما رأيته مذ يومان، ومنذ شهران. فحيث جرا فهما حرفان، وحيث رفعا أو دخلا على الفعل فهما اسمان مبتدآن وما بعدهما الخبر[5].

نفسه. والبيت من شواهد ابن يعيش 28/3، والإنصاف212/1، وابن عقيل38/3، والتصريح 670/1، وتوضيح المقاصد776/2، وخزانة الأدب 20/10، والدرر48/4، وشرح التسهيل 189/3، وشرح شواهد المغني395/1، والمقاصد النحوية 339/3، والهمع 303/2.

(1) ولها معان أخرى انظرها في: شرح العوامل المئة ص 125، ومغني اللبيب ص191، والهمع439/2.

(2) سورة الشورى: 11. اختلف في معنى الكاف في هذه الآية على مذهبين: الأول وهو مذهب الأكثرين أن الكاف فيها زائدة للتوكيد؛ لأنه لو لم يقد كذالك لصار المعنى: ليس مثل مثله شيء، فيلزم المحال وهو إثبات المثل. والثاني: أنها غير زائدة، ثم اختلفوا: فقيل: الزائد مثل كما زيدت في قوله تعالى [فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ] [البقرة: 137] قالوا: إنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. قال في المغني : والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت. وقيل: الكاف ومثل لا زائد منهما، وذلك لأن مثل بمعنى الذات، فيكون المعنى: ليس كذاته شيء. وعلى هذا التفسير تكون الكاف للتشبيه كما ذكر المصنف. (التصريح 655/1 بتصرف). وللكاف معان أخرى انظرها في شرح العوامل المئة ص132، والمغني ص 294، والهمع 447.

(3) قال ابن هشام (المغني ص 441):" وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه، وترجيح رفع مذ للماضي على جره."

(4) وزاد ابن مالك في (التسهيل ص 94) أنهما يكونان بمعنى من وإلى جميعا إن كان المجرور بهما معدودا، نحو ما رأيته مذ ثلاثة أيام. وانظر: مغني اللبيب ص 441، وتوضيح المقاصد 770/2.

(5) هذا قول المبرد وابن السراج والفارسي، ومعناهما عندهم الأمد إن كان الزمان حاضرا، أو معدودا، وأول المدة إن كان الزمان ماضيا. وذهب الأخفش والزجاج والزجاجي إلى أنهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناهما "بين وبين" مضافين،

الثالث عشر: (حتى) وهي لانتهاء الغاية بمعنى (إلى) كقوله تعالى [**حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**][1]. وحتى ترد لمعان:[2] جارة وقد تقدم، وناصبة للفعل وستأتي، وعاطفة وستأتي إن شاء الله تعالى، وحرف ابتداء فيقع بعدها المبتدأ والخبر، ولا تؤثر إعرابا، ولا تغيرهما، كقول الشاعر: {الطويل}

فَما زالَت الْقَتْلى تَمُجُّ دِماءَها ** بِدِجْلَةَ، حَتَّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ [3]

والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر: حروف القسم وهي ثلاثة: (الواو والتاء والباء) وهي حروف جر إلا أن الدلالة على اليمين. فالواو قوله (والله) فالواو حرف قسم، والاسم الكريم مقسم به، والتاء نحو [**تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**][4]، والباء بالله، لكن التاء تختص بالاسم الكريم وهو الله تعالى الموجود بصفة الألهية. وزاد الحريري[5] في شرحه رابعا[6] وهو الها، أسقطها بعضهم وزاد مكانها الهمزة فقال: آلله ما فعلت كذا[7].

فمعنى ما رأيته مذ يومان: بيني وبين رؤيته يومان.قال ابن هشام (المغني ص442): ولا خفاء بما فيه من تعسف. وذهب أكثر الكوفيين إلى أنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، والتقدير: مذ كان يومان. انظر: ابن يعيش 45/8، شرح ابن عقيل 31/3، شرح الأشموني 102/2.

(1) سورة القدر: 5.

(2) انظر: شرح العوامل المئة ص110، واللباب383/1، ومغني اللبيب ص 166، والهمع479/2.

(3) هو لجرير في ديوانه ص 143 (دار المعارف)، وفيه (تمور) بدلا من(تمج). الأشكل: الذي تخالطه حمرة. وهو من شواهد ابن يعيش 18/8، وتوضيح المقاصد124/3،وحروف المعاني والصفات ص65،والجنى الداني ص552،الدرر112/4،واللمع ص79،وموصل الطلاب ص52.

(4) سورة يوسف: 85.

(5) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري: الأديب الكبير، صاحب " المقامات الحريرية، توفى سنة 516 هـ. انظر: الأعلام للزركلي (5/ 177)

(6) في الأصل أربعا. انظر: شرح الملحة للحريري ص 67. قال: وأما لفظة (ها) فهي عوض من الواو، ويجوز فيها وجهان: أحدهما: أن تحذف ألفها والهمزة من اسم الله تعالى، فتقول: ها الله لأفعلن. والثاني: أن تثبت ألفها وتقطع الهمزة من اسم الله تعالى، فتقول: ها ألله. " وانظر شرح العوامل المئة ص 141، 142.

(7) قال العكبري في اللباب (376/1):" وقد عوض من حرف القسم ثلاثة أشياء:

السابع عشر: (حاشا) ومعناها الاستثناء / أيضا[1]، نحو: قام القوم حاشا زيد. **الثامن عشر**: (خلا) ومعناها الاستثناء أيضا، نحو: قام القوم خلا زيد.

التاسع عشر: (عدا) ومعناها الاستثناء، نحو: قام القوم عدا زيد. فإن دخل على هذه الثلاثة الأخيرة (ما) تعين نصب ما بعدهن، لكن دخول (ما) على (حاشا) قليل. وذكر ابن مالك في ألفيته أن حروف الجر عشرون حرفا جمعها في بيتين فقال:-

هَاكَ حُرُوفَ الجر وهي مِنْ إلى ** حَتَّى خَلا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللامُ كي وَاوٌ وتَا والكافُ والبا ولعلَّ ومَتَى

فهذه عشرون حرفا خمسة منها فرادى، وهي: الكاف والباء والتاء واللام والواو يجمعها قولك: تب و كل، وخمسة ثنائية، وهي: من ومذ وفي وكي وعن، وسبعة ثلاثية، وهي: إلى وخلا وعلى وعدا ومنذ ومتى ورب، وثلاثة رباعية، وهي: حاشا ولعل وحتى.

قوله في القصيدة (إياك والتقصير) منصوب على التحذير؛ لأن إياك قائم مقام الفعل المحذوف، وقد يكرر اللفظ كقولك: الأسد الأسد، فيقوم الأول مقام الفعل، وتقدير هذا الكلام في القصيدة: احذر التقصير عن طلب معرفة حروف الجر؛ ولهذا قال:-

وَكُنْ سَائلاً عَمَّا بَقِي مِنْ حُرُوفِه ** فَإنِّي اقْتَصَرْتُ الْقَوْلَ جَزْماً على القصرِ

{نواصب الفعل المضارع} (ص)

(9) وَإنْ مِنْ حُرُوفٍ تَنْصِبُ الفِعْلَ عِنْدَنا ** كَقَوْلِكَ أَرْجُو أَنْ أَفُوزَ بِذِى الخَيْرِ
(10) وَكَيْلَا وَكَيْ مِنْهَا كَقَوْلِكَ زُرْنِ كَيْ ** أَفِيدَكَ عِلْماً لَنْ يُفِيدَكُ هُوَ غَيْرِ
(11) وَأَنْ وَإذاً مِنْهَا وَحَتَّى وَلَام كَيْ ** وَلَام جُحُودٍ بَعْدَها أَبَداً تَجْرِي

(ش)

همزة الاستفهام كقولك: آلله، والهاء كقولك: إيها الله، ولا ها الله، فـ (إي) بمعنى (نعم)، وقطع الهمزة كقولك: أفألله، وهذا كله يختص باسم الله."

(1) هكذا في الأصل، ولا مكان لها هنا؛ إذ لم يتقدمها حديث عن الاستثناء، والأنسب أن يكون مكانها عند قوله (عدا ومعناها الاستثناء)

هذه الأبيات تتضمن معرفة الحروف التي تنصب الفعل المضارع، وجملتها في القصيدة ثمانية حروف، وبقي عليه من النواصب: أو، والجواب بالواو والفاء ولم يذكرها. وكرر (أن) في ثلاثة مواضع، ولا يخلو ذلك عن فائدة ما، فإن الأولى يخبر بها عن النواصب، والثانية يمثل بها كقوله: أرجو أن أفوز بذي الخير، فـ أفوز: فعل مضارع منصوب بأن المفتوحة الهمزة المخففة النون، والثالثة[1] وقعت توكيدا.

{إن وأخواتها}

وأما المفتوحة الهمزة والمكسورة الهمزة مع تشديد النون فهما حرفا[2] توكيد، ينصبان الاسم ويرفعان الخبر، نحو قوله تعالى [**إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**][3].

وتكسر إن في بعض المواضع: عند البداة، والقول، والقسم، وبعد كلا[4]، وكلا بالتشديد حرف ردع وزجر[5]، نحو قوله تعالى [**رَبِّي أَهَانَنِ كَلَّا**][6] أي انته عن هذه المقالة، وحرف تصديق [**كَلَّا وَالْقَمَرِ**] [1]المعنى:

([1]) في الأصل: الثانية.
([2]) في الأصل: حرفان.
([3]) سورة البقرة:173، 182، 199، وسورة المائدة: 34، 39، وسورة الأنفال: 69، سورة التوبة: 5، 99، 102، وسورة النور: 62، وسورة الحجرات: 14،، وسورة الممتحنة: 12، وسورة المزمل: 20.
([4]) مثال الأول:إن مصر عزيزة على أهلها،والثاني:قوله تعالى[قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ][مريم:30]،والثالث نحو والله إن محمدا لصادق،والرابع نحو قوله تعالى[قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ][الشعراء:62].ومن المواضع التي تكسر فيها الهمزة أيضا بالإضافة إلى ما ذكره:أن تقع بعد حيث، نحو جلست حيث إن محمدا جالس،وبعد إذ، نحو جئتك إذ إن محمدا أمير، أن تقع بعد موصول اسمي أو حرفي نحو قوله تعالى [مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ][القصص:76]،أن تقع حالا،نحو:جاء محمد إنه فاضل،أن تقع صفة لاسم عين، نحو مررت برجل إنه فاضل. وضابط ذلك أن كسر همزة إن تتعين حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها كما في المواضع السابقة، فإنتعين وجب فتحها،وإن لم يتعين أحدهما جاز فيها الكسر والفتح. انظر: التصريح 300/1،شرح شذور الذهب 267،الهمع498/1.
([5]) قال ابن هشام (المغني ص 249):" هي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها."
(6) سورة الفجر: 16، 17.

أي والقمر[2]، وتكون بمعنى حقا[3]، وألا الاستفتاحية على خلاف في ذلك، نحو [**كَلَّا لَا تُطِعْهُ**][4].

وإن بكسر الهمزة هي أم الباب وهي تخفف وتعمل، كما قال تعالى [**وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**][5].

ولهما أخوات وهي (كأن) حرف تشبيه ينصب[6] الاسم ويرفع الخبر، و(لكن) حرف استدراك[7] ينصب /الاسم ويرفع الخبر، و(لعل) حرف ترج ينصب الاسم ويرفع الخبر، و(ليت) حرف تمن تنصب الاسم وترفع الخبر.والفرق بين التمني والترجي أن التمني يكون فيما يقع وفيما لا يقع،والترجي لا يكون إلا فيما يقع،فلا يجوز أن يقال: لعل الشباب يعود يوما.

ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجروا[8]، بخلاف كان وأخواتها، فيجوز تقديم الخبر على الاسم[9]

---

(1) سورة المدثر: 32.

(2) وهذا قول النضر ابن شميل والفراء ومن وافقهما. انظر: مغني اللبيب ص 250.

(3) وهو مذهب الكسائي ومتابعيه. انظر المصدر السابق.

(4) سورة العلق: 19. وهذا قول أبي حاتم ومتابعيه، وأيده ابن هشام فقال:" وَقَول أبي حَاتِم عِنْدِي أولى من قَوْلهمَا لِأَنَّهُ أَكثر اطرادا فَإِن قَول النَّضر لَا يَتَأَتَّى فِي آيتي الْمُؤمنِينَ وَالشعرَاء. وَقَول الْكسَائي لَا يَتَأَتَّى فِي نَحْو [كلا إن كتاب الْأَبْرَار] [كلا إن كتاب الْفجار] [كلا إِنَّهُم عَن رَبهم يَوْمئِذٍ لمحجوبون] لِأَن أَن تكسر بعد أَلا الاستفتاحية وَلَا تكسر بعد حَقًّا وَلَا بعد مَا كَانَ بمعناها وَلِأَن تَفْسِير حرف بِحرف أولى من تَفْسِير حرف باسم وَأما قَول مكي إِن كلا على رَأْي الْكسَائي اسْم إِذا كَانَت بِمَعْنى حَقًّا فبعيد لِأَن اشْتِرَاك اللَّفْظ بَين الاسمية والحرفية قَلِيل ومخالف للْأَصْل ومحوج لتكلف دَعْوَى عِلّة لبنائها وَإِلَّا فَلم لَا نونت." (مغني اللبيب ص: 250)

(5) سورة هود:111.بتخفيف إن ولما وهي قراءة نافع وابن كثير.انظر: الحجة للقراء السبعة380/4، والسبعة في القراءات ص 331.

(6) في الأصل: تنصب.

(7) الاستدراك: هو تعقب الكلام برفع ما توهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق، تقول: زيد شجاع لكنه بخيل. انظر: التصريح 211/1.

(8) مثال بالفصل قوله تعالى[إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا][المزمل:12]،ومثال الفصل بالجار والمجرور قوله تعال[إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا] [يوسف: 78].

(9) ما ذكره من جواز تقديم خبر هذه الأفعال على اسمها هو مذهب البصريين، وخالف بعضهم في ليس وما دام، أما خبر ليس فمنع ابن درستويه تقديمه على اسمها، وهو محجوج بالسماع الثابت، وهو قوله تعالى [لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا] [البقرة: 177]،

{و}[1] عليها إلا (ما دام) و(ما زال)، وأجازه أبو علي.[2]

فإن دخلت (ما) على (إن) وأخواتها هذه الحروف كفت عن العمل، نحو قوله تعالى [**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**][3]

{ كان وأخواتها}

وعكس هذه الحروف أفعال ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي كان وما ألحق بها كـ كاد وكرب وأوشك وعسى واخلولق وحرا وأنشأ وطفق وما أشبهها من أفعال المقاربة، فهذه الأفعال ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا إلا ما نذر[4]. وقد يقترن خبر عسى وحرا واخلولق بـ (أن) المصدرية، وقد تحذف قليلا[5] كقول

وأما ما دام فمنعه ابن معط، وهو محجوج بالسماع أيضا. أما الكوفيون فيمنعون توسط خبر هذه الأفعال مطلقا؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه. انظر: التذييل 169/4، وشرح ألفية ابن معط للقواس ص 860، وشرح الجمل لابن عصفور394/1.

(1) زيادة يستقيم بها النص.

(2) يمتنع تقديم خبر ما دام عليها اتفاقا؛ لأن ما مصدرية، ومعمول الصلة لا يتقدم عليها. وأما ما زال وأخواتها وهي الأفعال المنفية ففي تقديم خبرها عليها خلاف: فمنعه البصريون والفراء إن كان النفي بما أو لا في جواب القسم؛ لأنهما من أدوات الصدر، فلا يتقدم عليها ما في حيزها. وأجازه الكوفيون عدا الفراء مطلقا،ووافقهم ابن كيسان. ومذهب أبي علي سواء أراد به الفارسي أو الشلوبين في ذلك مذهب البصريين، ولعله يريد مذهبه في خبر ليس ـ فيبدو أن ليس سقطت من النص ـ فقد أجاز أبو علي الفارسي والشلوبين تقديم خبرها عليها متابعة لسيبويه والمتقدمين من البصريين قال الفارسي في الإيضاح (ص117) " وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس، فتقول: منطلقا ليس زيد. وقد ذهب قوم إل أن تقديم خبر ليس على ليس لا يجوز." وانظر: ابن يعيش113/7، وأسرار العربية ص141، والتذييل 179/4، والتوطئة ص 228، والتعليقة لابن النحاس404/1

(3) سورة النساء: 171.

(4) ومن ذلك مجيئه اسما مفردا كقول رؤبة: لا تلحني إني عسيت صائما. وأيضا مجيئه جملة اسمية في قول الشاعر:

وقد جعلت قلوص بني سهيل ** من الأكوار مرتعها وخيم.

انظر: همع الهوامع 477/1.

(5) أخبار هذه الأفعال بالنسبة إلى اقتران خبرها بأن على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق من أفعال الرجاء؛ لأن الفعل المترجى وقوعه قد

الشاعر:-

{الوافر}

عَسَى الهم الْذي أمسَيْتُ فيه ** يَكونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قريبُ[1]

ومن أخوات كان: أمسى، وأصبح، وظل، وبات، وأضحى، وصار، وليس، وما دام، وما برح، وما فتيء، وما انفك، وما زال. فهذه الأربعة الأخيرة لا تعمل إلا بشرط تقدم نفي أو شبهه / كالنهي والدعاء، فمثال النهي قوله:-[2] { المنسرح }

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذاكِرَ الْمَوْ ** ولا زال مُنْهلًّا بجرْعائِك القَطْرُ.

ومثال الدعاء قوله:[3] {الطويل}

وما قبل هؤلاء يعمل بغير شرط. و(ما دام) لا تعمل إلا بشرط تقدم (ما) المصدرية؛ لأن المقصود الديمومية[4]. وما تصرف من هذه الأفعال فإنه يعمل إلا (ليس) فإنها لا تتصرف؛ لأنه فعل جامد، وكذلك ما دام فإنه

يتراخى وقوعه فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال. وقسم يجب فيه عدم الاقتران وهو أفعال الشروع الثمانية؛ لأن الشروع ينافي الاستقبال. وقسم يجوز فيه الأمران الاقتران وعدمه. وهذا القسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم الاقتران فيه أولى من عدم الاقتران هو عسى. وقسم بالعكس وهو كاد وكرب. وقسم يجوز فيه الأمران على السواء وهو أوشك. انظر: التصريح 206/1، وتمهيد القواعد 1285/3، وهمع الهوامع 468/1.

([1]) هو لهدبة بن خشرم في ديوانه ص59، وهو من شواهد ابن عقيل 327/1، والتصريح 283/1، وخزانة الأدب328/9، والدرر268/1، وشرح أبيات سيبويه139/2، واللمع ص144،والمفصل ص 385، والمقتضب 70/3، والكتاب159/3. ويروى (عسى الكرب).

([2]) تمامه: فنسيانه ضلال مبين، وهو مع كثرة دورانه في كتب اللغة لم يعرف قائله، انظره في: أوضح المسالك 230/1، ابن عقيل265/1، والتصريح236/1، وتوضيح المقاصد493/1، والهمع410/1.

([3]) عجز بيت لذي الرمة في ديوانه بشرح ثعلب ص559، وصدره: ألا يا اسلمي يا دار مي على البلا

وهو من شواهد ابن عقيل 266/1، وأمالي ابن الشجري151/2، والإنصاف101/1،وأوضح المسالك231/1، والتصريح236/1، وتوضيح المقاصد493/1، شرح الأشموني222/1، مغني اللبيب ص320.

([4]) أي مع الظرفية، فإذا قلت: أنفق ما دمت غنيا، فالمعنى: مدة دوامك غنيا. انظر: اللمحة في شرح الملحة 657/2.

لا يعمل إلا بلفظ الماضي، أي المضي فقط [1].

وقد أجرى ثلاثة[2] أشياء مجرى كان وهي: لات[3]، {أصلها لا التي}[4]للنفي لكن زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ وللمبالغة[5]. وشرط إعمالها: أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين. والثاني أن يحذف[6] {أحد}[7]الجزءين، والغالب أن يكون المحذوف اسمها كقوله تعالى [**فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**][8] والتقدير ـ والله تعالى أعلم ـ: ونادى بعضهم بعضا إذ ليس الحين حين فرار، وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها كقراءة بعضهم

([1]) والقول بعدم تصرف دام هو مذهب الفراء وكثير من المتأخرين، وجزم به ابن مالك. قال ابن الدهان: لا يستعمل في موضع دام يدوم؛ لأنه كالمثل عندهم. وقال ابن الخباز؛ لا تتصرف ما دام؛ لأنها للتوقيت والتأبيد، فتفيد المستقبل. بينما أثبت لها الأقدمون وقليل من المتأخرين مضارعا وهو يدوم، فهي متصرفة عندهم تصرفا ناقصا. ورجح الصبان أن يكون للناقصة أيضا مصدرا قال:" ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك: لا أكلمك ما دمت عاصيًا وقولك: لا أكلمك ما تدوم عاصيًا، بل الصحيح عندي أن لها مصدرًا أيضًا بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤوّل مع ما بعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها، وقد وقع هذا المصدر في عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كأعط إلخ فلا يقال: إنها مع ما بعدها في تأويل مصدر مقدر لا موجود. والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن. فإذا قلت أحبك مدة دوامك صالحًا كان دوام مصدر الناقصة وصالحًا خبره مثل أحبك ما دمت صالحًا والفرق تحكم محض فتدبر. قوله: "تصرفًا تامًّا" المراد التمام النسبي إذا لم يجيء لها اسم مفعول. حاشية الصبان(1/ 339). وانظر: والتصريح 186/1، شرح ابن عقيل (1/ 271)، وهمع الهوامع421/1.

([2]) ومنها أيضا إن النافية، ولعله لم يذكرها لأن إعمالها أقل من إعمال لا النافية.وهي تعمل بنفس شروط لا.

([3]) في الأصل: لا ثم.

([4]) زيادة يستقيم بها الكلام.

([5]) فزيدت عليها التاء كما زيدت على ثم ورب فقيل: ثمت وربت. وهذا مذهب الأخفش والجمهور. وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء ليست للتأنيث وإنما هي زائدة كما زيدت على لفظ الحين في قول الشاعر: العاطفون تحين ما من عاطف. وذهب سيبويه إلى أن أنها مركبة من لا والتاء؛ ولهذا تحكى إذا سميت بها. وذهب ابن أبي الربيع إلى أن أصلها ليس، وأبدلت سنيها تاء، كراهة أن تلتبس بحرف التمني. انظر: البسيط في شرح الجمل 753/2، و الجنى (ص: 485)، وهمع الهوامع 408/1.

([6]) في الأصل: حذف.

([7]) زيادة يستقيم بها الكلام.

([8]) سورة ص: 3.

[ولات حين] بالرفع. [1]

و(لا) بشروط ستأتي[2]. و(ما) على رأي الحجازيين الذين يعملونها[3] بثلاث بشروط: أن {لا}[4]يتقدم اسمها على خبرها، وأن لا يقترن اسمها بإن في قوله: { البسيط}

بنى غُدَانَة مَا إِن أنّتُم ذَهبٌ ** وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِن أنّتُم الخَزَفُ[5]

ولا خبرها بإلا في قوله تعالى [**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**][6]. فمتى فقد شرط من هؤلاء الثلاثة بطل عملها. وكل ذلك خال من القصيدة وهو من المهم فلا بد من معرفته.

ثم الكلام الآن في النواصب المتقدم ذكرها منها / ما ينصب بنفسه وهو أن ولن وإذن وكي، وما عدا هؤلاء فينصب بأن المضمرة المقدرة، فمثل في القصيدة بـ (أن) وتقدم ذكرها، وبـ (كي) بقوله (كي أفيدك) فـ

([1]) أي برفع (حين) على أنه اسمها وخبرها يكون محذوفا، وتقديره والله أعلم ليس حين فرار حينا لهم. والرفع قراءة عيسى بن عمر.(مختصر الشواذ ص129) قال في التصريح:" وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب، بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس، ومرفوع ليس لا يحذف، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله." التصريح 200/1.

([2]) لم يذكر المصنف رحمه الله تلك الشروط، وتلك الشروط هي: 1- أن لا يقترن خبرها بإلا 2- أن يكون معمولاها نكرتين 3- ألا يتقدم خبرها أو معموله على اسمها. وإعمال لا عمل ليس لغة الحجازيين وهو قليل جدا عندهم، وإعمالها مذهب سيبويه وطائفة من النحويين. وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه. انظر: والتصريح 199/1، والكتاب 295/2، والمقتضب 360/4.

([3]) إعمال ما عمل ليس هو مذهب البصريين. قال السيوطي:" هَذَا مَذْهَب الْبَصرِيين وَزعم الْكُوفِيُّونَ أَن مَا لَا تعْمل شَيْئا فِي لُغَة الْحِجَازِيّينَ وَأَن الْمَرْفُوع بعْدهَا بَاقٍ على مَا كَانَ قبل دُخُولهَا والمنصوب على إِسْقَاط الْبَاء لِأَن الْعَرَب لَا تكَاد تنطق بهَا إِلَّا بِالْبَاء فَإِن حذفوها عوضوا مِنْهَا النصب كَمَا هُوَ الْمَعْهُود عِنْد حذف حرف الْجَرّ وليفرقوا بَين الْخَبَر الْمُقدر فِيهِ الْبَاء وَغَيره. ورد بِكَثِير من الْحُرُوف الجارة حذفت وَلم ينصب مَا بعْدهَا." همع الهوامع (1/ 447)

([4]) زيادة يستقيم بها الكلام.

([5]) هو على كثرة دورانه في كتب اللغة لم يعرف قائله، وهو من شواهد أوضح المسالك266/1، وتخليص الشواهد ص277، والتصريح261/1، والجنى الداني ص328،والخزانة124/2،وشرح الأشموني254/1،وشرح شذور الذهب ص252،والهمع449/1. بنو غدانة: حي من يربوع. والصريف: الفضة.

([6]) سورة آل عمرآن: 144.

أفيدك: فعل وفاعله ضمير ومفعول، فالفعل منصوب بـ(كي). فـ (كي) تكون جارة تعليلية بمعنى اللام[1]، ومصدرية ناصبة {بمعنى}[2]أن، فإن كان بعدها{ما}[3] فتعليلية، وقد تظهر بعدها أن كقول الشاعر:ـ[4] { الطويل }

أردت لِكَيْمَا أن تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ** فتتركها شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

وإن لم تظهر (أن) فيرتفع الفعل كقول الشاعر:ـ[5] {الطويل}

إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإنّما ** يُرَجّى الفَتى كَيْما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

وإن تقدمها اللام، أو تأخرها ولم يكن بعدها (ما) فمصدرية[1]

---

(1) القول بجواز مجيء كي تعليلية جارة هو قول سيبويه وجهور البصريين، أما الكوفيون وابن السراج فلا تكون كي عندهم إلا مصدرية. انظر: الأصول 147/2، الإنصاف465/2، توضيح المقاصد 1232/3، ابن يعيش 17/7، الكتاب6/3، المقتضب 8/2.

(2) في الأصل بأن.

(3) زيادة يستقيم بها الكلام. وهو يريد ما سواء كانت مصدرية أو زائدة كما يظهر في البيتين. وكي تتعين أن تكون تعليلية في أربعة مواضع: الأول: إذا دخلت على لام الجر نحو: جئت كي لتكرمني. الثاني: إذا دخلت على ما الاستفهامية نحو قولهم في السؤال عن العلة كيمه ؟ الثالث: إذا دخلت على ما المصدرية كالبيت الثاني الذي ذكره. الرابع: إذا دخلت على أن المصدرية، ولا يكون ذلك إلا في الشعر. انظر: التصريح 359/2، وشرح الأشموني 182/3، ومغني اللبيب ص242.

(4) البيت مع كثرة دورانه في كتب اللغة لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن يعيش19/7، والإنصاف473/2، والتصريح361/2، وتوضيح المقاصد1232/3، والجنى الداني ص365، وشرح الأشموني182/3، والعيني244/4، ومغني اللبيب ص 243. كي في هذا البيت تحتمل وجهين أن تكون مصدرية وتكون أن مؤكدة لها، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام، وكان عليه أن يمثل لكي التعليلية إذا ظهرت أن بعدها بقول الشاعر: فَقَالَت أكل النَّاس أَصبَحت مانحا ** لسَانك كَيْمَا أَن تغر وتخدعا

وهذا لا يكون إلا في الشعر. انظر: التصريح 632/1، شرح الشذور الذهب ص: 373،

(5) هو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص 246، ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص235، ونسب أيضا للنابغة الذبياني، وهو من شواهد أوضح المسالك8/3،وتذكرة النحاة ص 609، والتصريح632/1،وتوضيح المقاصد1230/739،3/2، وشرح الأشموني59/2، 182/3، وشرح التسهيل149/3، والمغني ص 241.

[**كَيْ لَا يَكُونَ**] [2]، وقول الشاعر:-[3] {الطويل}

فَأَوْقَدْتُ نـاري كَـيْ لِيُبْصَـرَ ضَـوْؤُها ** وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْوَ في البَيْتِ داخِلُه

فيحتمل أن تكون كي زائدة[4] أو جارة، واللام زائدة، أو تأكيدا لفظا بالمرادف.

وبـ (لن) بقوله: (لن يفيدك) معرب كما تقدم.

و(كيلا) [5]حكمها في العمل كـ (كي) إلا أنه زيد في آخرها (لا)، وقد

([1]) تتعين أن تكون كي مصدرية إذا وقعت بعد لام الجر ولم تظهر بعدها (أن)، نحو قوله تعالى [لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ] [الأحزاب: 50]، أما إن تأخرت عنها لام الجر فلا يجوز أن تكون مصدرية كما يفهم من كلام الشارح رحمه الله، بل يتعين أن تكون تعليلية ولام الجر مؤكدة لها، وأن مضمرة بعدها، للفصل بينها وبين الفعل باللام . انظر: حاشية يس على التصريح 230/2.

([2]) سورة الحشر: الآية 7. كي في هذه الآية تحتمل الوجهين حيث تجردت من لام الجر قبلها، ومن أن المصدرية بعدها، فإن قدرت اللام قبلها فهي مصدرية تنصب الفعل بنفسها، والمصدر المؤول مجرور باللام المقدرة، وإن قدرت أن بعدها فهي تعليلية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، والمصدر المؤول مجرور بكي التعليلية. ومثال كي المصدرية المسبوقة بلام الجر: جئت لكي أتعلم.

([3]) هو لحاتم الطائي في ديوانه ص287، ولمنصور النمري في ملحق ديوانه ص131 وفيه صدره: *فأبرزت ناري ثم أنقبت ضوءها* وعليها فلاشاهد.وهو من شواهد توضيح المقاصد1231/3، وشرح الأشموني ص184/3، وشرح شواهد المغني509/1، ومجالس ثعلب ص349، ومغني اللبيب ص 243.

([4]) زيادة كي لم تثبت قال الشيخ يس رحمه الله:" ولا يجوز أن تكون كي زائدة؛ لأنه لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع." حاشية يس على التصريح 230/2.

([5]) حديثه عن كيلا بعد حديثه عن كي وفصله بينهما بالحديث عن لن يوهم أنهما غيران، وأن كل واحدة منهما تنصب الفعل بنفسها، ولعل هذا هو الذي أوقع الشيخ رحمه الله في الخلط بين كي المصدرية والتعليلية والتي تحتمل الوجهين. والحق أنهما شيء واحد، والخلاف بينهما في الرسم، إلا أنه في الأولى فصلت كي عن لا النافية، وفي الثانية وصلت بها، ولعله يعدد الصور التي تأتي عليها كي، كما فعل الحريري في منظومته حيث قال : فَيَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ: أَنْ وَلَنْ... وَكَيْ وَكَيْمَا ثُمَّ كَيْلاَ وَإِذَنْ

وقال ابن الصائغ في شرحه على اللمحة(2/ 828):" يجوز إدخال (ما) و (لا) عليها مع (اللاّم) وبغير اللاّم؛ تقول: زُرْتُك لتُكرِمني، و[كيما]،ولكيما تُكرِمَني،وجئتُك كيلاَ تغضَب،ولكيلاَ تغضب."وإذا كان ذلك كذلك فكان عليه ألا يفصل بينهما بالحديث عن لن.

تزاد اللام في أولها كقوله تعالى [**لِكَيْلَا تَأْسَوْا**][1].

وأما لام كي فإنه مكسور، وهو الداخل على الفعل المضارع كقوله تعالى [**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ**][2].

وأما لام الجحود[3] فكقوله تعالى [**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ**][4].

و(إذن) لا تنصب إلا بشرط[5]: أن تكون جوابا، وأن تكون في صدر الكلام، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلا، وأن لا يفصل بينها وبين معمولها / فاصل، اللهم إلا إذا كان الفاصل حلفا أو نداء[6] أو بلا[7] فإنها تعمل كقول القائل: أزورك قال: إذن أكرمك، وقد نظم بعضهم هذا فقال (الرجز): [8]

أَعملْ "إذَنْ" إذا أتتكَ أَوَّلا ** وسُقتَ فعلا بعدها مُستَقبلا
واحذَر، إذا أَعملتَها، أن تفصِلا ** إلاّ بِحلَفٍ أو نداءٍ أَو بِلا
وافصِلْ بِظرفٍ أو بمجرورٍ على ** رأيِ ابنِ عُصفورٍ [9] رئيسِ النّبلا

---

(1) سورة الحديد: 23.

(2) سورة النحل: 44.ولام كي ينصب المضارع بهدها بأن مضمرة جوازا بشرط ألا تسبق بكون ناقص منفي، ولا يقترن الفعل بلا، فإن سبقت بالكون المنفي وجب إضمارها، أو اقترن الفعل بلا وجب إظهارها نحو قوله تعالى[لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَاب][الحديد:29].انظر:التصريح 388/2.

(3) وهي لام الجر المسبوقة بكون ناقص منفي ويجب إضمار أن بعدها. وتسميتها بالجحود من باب تسمية العام بالخاص، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق لا مطلق النفي، والنحويون أطلقوه وأرادوا به الثاني.

(4) سورة الأنفال: 33.

(5) انظر: الأصول148/2،ابن يعيش14/9،شرح الشذور ص 374،شرح الكتاب للسيرافي84/1،مسائل إذن ص 419،المقتصد1054/2، الهمع 374/2.

(6) والفصل بالنداء قول أبي الحسن طاهر ابن بابشاذ، وأجاز أيضا الفصل بالدعاء، تقول: إذن يا محمد أكرمك، وإذن وفقك الله تجد خيرا، جوابا لمن قال سآتيك. انظر: همع الهوامع 373/2.

(7) في الأصل: بلاء.

(8) لم أقف على قائلها. انظر: التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة ص 28، وجامع الدروس العربية172/2، والبيتان الأولان وردا في الحدود في علم النحو ص 466.

(9) قال السيوطي:" وَأَجَازَ ابْن عُصْفُور والأبذي الْفَصْل بالظرف نَحْو إِذن غَدا أكرمك وَأَجَازَ الْكسَائي وَابْن هِشَام وَالْفراء الْفَصْل بمعمول الْفِعْل وَالِاخْتِيَار عِنْد

و(حتى) نحو قوله تعالى [**حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ**][1]فـ يقول: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة[2] بعد حتى. و(أو) [3]كقوله: لألزمنك أو تقضيني حقي، فـ تقضيني: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة[4] المقدرة بعد أو.

والجواب بالواو والفاء في الطلب[5]، والطلب تسعة جمعها بعضهم فقال:-

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ ** تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلاَ [6]

فمثال جواب الأمر بالفاء نحو قوله تعالى [**كن فيكون**][7] بنصب

الْكِسَائِي حِينَئِذٍ النصب وَعند هِشَام الرِّفْع نَحْو إِذن فِيك أَرغب وأرغب وَإِذن صَاحبك أُكْرِمُ وُكْرِمَ." الهمع2/ 375

(1) سورة البقرة: 214.

(2) أي وجوبا، وشرط نصب المضارع بعدها أن يكون مستقبلا حقيقة أي باعتبار زمن التكلم نحو قوله تعالى [فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ] [الحجرات: 9]، أو تأويلا أي باعتار ما قبلها كالآية التي ذكرها، فإن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الإخبار وقصه علينا إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى الزلزلة. انظر: التصريح 373/2، وشرح شذور الذهب ص382،

(3) وذلك إذا صلح في موضعها حتى المرادفة إلى نحو أنام الليل أو يطلع الفجر، وحتى المرادفة كي التعليلية نحو لأرضين الله أو يغفر لي،وإلا الاستثنائية نحو لأقتلن الكافر أو يسلم،والمثال الذي ذكره يصلح للمعاني الثلاثة.انظر:توضيح المقاصد1247/3.

(4) أي وجوبا.

(5) ويشترط في الواو أن تكون للمعية، وفي الفاء أن تكون للسببية، احترازا من الواو والفاء العاطفتين إذا لم يشعرا بسببية ولا معية، نحو قوله تعالى [وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ] [المرسلات: 36]، ومن الاستثنافيتين فيرفع المضارع بعدهما نحو قول جميل: * ألم تسأل الرابع القواء فينطق * ويشترط في الطلب أن يكون محضا، والمقصود به ما يدل لفظه صراحة ونصا على الطلب، ويظهر ذلك في الأمر والنهي والدعاء، أما غيرها من أنواع الطلب فيأتي معنى الطلب تابعا لمعنى آخر يتضمنه. انظر: التصريح 380/2.

(6) لم أقف على قائله. انظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ص 277.

(7) الآية 117: سورة البقرة، الآية 47، 59: آل عمران، الآية 40: سورة النحل، والآية 35: مريم، الآية 82: سورة يس، والآية 68: غافر. قرأ ابن عامر وحده بنصب (يكون) في المواضع الأربعة (البقرة، وآل عمرآن، ومريم)، ووافقه الكسائي في آيتي النحل ويس. أما أيتا النحل ويس فظاهرتان لا إشكال فيهما؛ لأن قبل الفعل منصوب يصح عطفه عليه. أما قراءة ابن عامر في المواضع الأربعة فلم يجز النحويون أن يكون الفعل المضارع (فيكون) منصوبا بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء

النون بأن المضمرة المقدرة[1] بعد الفاء على أنه جواب الأمر على قراءة من قرأ[2]. ومثال النهي قوله تعالى [**وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلّ**][3] فـ (يحل) فعل مضارع منصوب بأن المضمرة المقدرة على أنه جواب النهي. ومثال الدعاء: اللهم تب علي فأتوب،{فـ أتوب}[4] منصوب على أنه جواب الدعاء. ومثال السؤال وهو الاستفهام قوله تعالى [**فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا**][5] { فـ يشفعوا} منصوب على أنه جواب الاستفهام، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. ومثال العرض قول

الواقعة في جواب الأمر؛ لأن جانب المعنى يمنع ذلك لوجهين:ـ أحدهما: أنَّ هذا وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبرُ نحو[فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرحمن] [مريم: 75] أي: فَيَمُدُّ، وإذا كان معناه الخبرَ لم ينتصِبْ في جوابِه بالفاء إلا ضرورةً كقول الشاعر:ـ { الوافر} سَأَتْرُك منزلي لبني تميمٍ ** وأَلحَقُ بالحجازِ فأستريحا

والثاني: أَنَّ مِنْ شرطِ النصبِ بالفاءِ في جوابِ الأمرِ أَنْ يَنْعَقِدَ منهما شرطٌ وجزاءٌ نحو: ائتني فأكرمك، تقديرُه: إنْ أتيتني أكرمتُك، وههنا لا يَصِحُّ ذلك إذ يَصيرُ التقديرُ: إنْ تَكُنْ تَكُنْ، فيتَّحِدُ فعلا الشرطِ والجزاءِ معنىً وفاعلاً، و لا بُدَّ من تغايرِهما وإلاَّ يلزمْ أن يكونَ الشيءُ شرطاً لنفسه وهو مُحال.ولهذا خطئها كثير من النحويين: فقال ابن مجاهد: قرأ ابن عامر «فيكونَ» نصباً وهذا غيرُ جائز في العربية؛ لأنه لا يكونُ الجواب هنا للأمر بالفاء إلا في يس والنحل، فإنه نَسَقٌ لا جوابٌ. وقال في آل عمران: قرأ ابن عامر وحدَه: {كن فيكونَ} بالنصب وهو وهمٌ.وقال هشام: كان أيوبُ بن تميم يقرأُ: فيكونُ نصباً ثم رَجَع فقرأ: فيكونُ رفعاً «. وقال المبرد المقتضب (2/ 18):" وَأما قَوْله عز وَجل [فَإِنَّمَا يَقُول لَهُ كن فَيكون] النصب هَا هُنَا محَال لِأَنَّهُ لم يَجْعَل فَيكون جَوَابا هَذَا خلاف الْمَعْنى لِأَنَّهُ لَيْسَ هَهُنَا شَرط إِنَّمَا الْمَعْنى فَإِنَّهُ يَقُول لَهُ كن فيكونُ وكُنْ حِكَايَة." وهذه قراءة سبعية متواترة لا يليق رميها باللحن والخطأ وقد خرجها بعض النحويين على وجهين:الأول:هو ما ذهب إليه ابن مالك أن (فيكون) منصوب بأن مضمرة بعد الحصر بإنما،وذكر أن (أن) قد تضمر بعد الحصر بإنما اختيارا.والثاني: أنه مما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى، فلما وجد في اللفظ صورة الأمر نصب الفعل في جوابه بالفاء. قاله أبو علي الفارسي. انظر: الدر المصون 88/2، والحجة 203/2، وشرح الكافية الشافية1555/3، والمقتضب 18/2، وهمع الهوامع 386/2.

(1) أي وجوبا.

(2) هو ابن عامر كما تقدم. انظر: حجة القراءات ص111، والسبعة في القراءات ص 169،

(3) سورة طه: 81.

(4) زيادة يستقيم بها الكلام.

(5) سورة الأعراف: 53.

الشاعر:ـ[1] / {البسيط}

يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا ** قَـدْ حَـدَّثُوكَ فَمَـا رَاءٍ كَمَـنْ سَـمِعَا

فـ (تبصر) منصوب على أنه جواب الغرض. ومثال التحضيض قوله تعالى[**لَـوْلَا أَخَّرْتَنِـي إِلَـى أَجَـلٍ قَرِيـبٍ فَأَصَّـدَّقَ**][2] فعل مضارع منصوب بأن المضمرة المقدرة بعد الفاء على أنه جواب التحضيض.والفرق بين العرض والتحضيض أن العرض حث برفق،والتحضيض حث بإزعاج،وحروفه هلا وألا ولولا[3].ومثال التمني قوله تعالى[**يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ**][4]{فـ أفوز}منصوب على أنه جواب التمني.ومثال الترجي[5]قوله تعالى[**لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ**][6]بنصب الفعل المضارع في قراءة حفص[7]عن عاصم[8].ومثال النفي قوله تعالى[**لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**][1]{فـ

([1]) لا يعرف قائله مع كثرة دورانه في كتب النحو واللغة، وهو من شواهد ابن عقيل 13/4، والتصريح378/2، والدرر اللوامع19/2، وشرح الشذور ص398، وشرح الكافية الشافية1545/3، والمقاصد النحوية389/4.

([2]) سورة المنافقون: 10.

([3]) وزاد الزمخشري لوما. وأحرف العرض: ألا وأما ولو. انظر: المفصل ص 431، والجنى الداني ص 382.

([4]) سورة النساء: 73.

([5]) والكوفيون وعلى رأسهم الفراء هم الذين يعتبرون الفاء للسببية بعد الترجي، وينصبون الفعل بعدها، ووافقهم ابن مالك لثبوته سماعا، كقراءة حفص التي ذكرها الشارح. ومن ذلك أيضا قوله تعالى [وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى] [عبس: 3، 4] في قراءة نافع بنصب فتنفعه. وذهب البصريون إلى الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا ما استدل به الكوفيون. انظر: ابن عقيل20/4، والتصريح386/2، وشرح الكافية الشافية 1554/3، ومعاني القرآن 9/3 .

([6]) سورة غافر: 36، 37. انظر: الإقناع في القراءات السبع ص371، وحجة القراءات ص631، والسبعة ص570،

([7]) هو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري، إمام القراءة في عصره. توفى سنة 246هـ. انظر: الأعلام للزركلي 2/ 264، غاية النهاية 1/ 255، معرفة القراء الكبارص113.

([8]) هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء،أحد القراء السبعة. تابعي، من أهل الكوفة، ووفاته فيها. كان ثقة في القرآآت، صدوقا في الحديث.قيل: اسم أبيه عبيد، وبهدلة اسم أمه.الأعلام 3/ 248.وانظر:غاية النهاية 347/1، ومعرفة القراء ص 51

يموتوا}فعل مضارع منصوب،وعلامة نصبه حذف النون على أنه جواب النفي.وإذا لم يقترن الجواب بالواو وبالفاء كان مجزوما[2]إلا جواب النفي لا جزم فيه.واشترطوا في الطلب أن يكون بالفعل احترازا من اسم الفعل فإنه لا يجوز خلافا للكسائي[3].

والجواب بالواو كالفاء في جميع ما تقدم [4]كقول الشاعر:- {الكامل}

لَا تَنهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتيَ مِثلَهُ ** عارٌ عَليكَ إذا فعلتَ عَظيمُ[5]

فقوله (وتأتي) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الواو، على أنه جواب النهي.

{جوازم الفعل}

(ص)

(12) {و}أَمَّا حُرُوفُ الْجَــزْمِ فَهي كَثِيرَةٌ ** أَنبِّيكَ مِنْهَا مَـا يَدُلُّ عَلَـــى الأَثَر

---

(1) سورة فاطر: 36.

(2) بشرط أن يقصد الجزاء، وإلا رفع الفعل نحو قوله تعالى [فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي][مريم: 5، 6] في قراءة من رفع. واشترط غير الكسائي لجزم المضارع في جواب النهي صحة المعنى مع وضع إن الشرطية قبل النهي، ومن ثم جاز الجزم عندهم في: لا تدن من الأسد تسلم، وامتنع في:لا تدن من الأسد يأكلك. انظر: ابن عقيل18/4، والتصريح384/2، وتوضيح المقاصد1257/3، والمفصل ص334، والمقتضب 83/2.

(3) فإنه أجاز نصب الفعل بعد الفاء في جواب اسم الفعل مطلقا، سواء أكان فيه لفظ الفعل أو لا، نحو: نزال فنكرمك، و صه فتسلم. ووافقه ابن جني وابن عصفور فيما فيه لفظ الفعل نحو نزال ونحوه. انظر: التصريح385/2، وشرح الشذور ص395، والهمع 386/2.

والكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن، إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة . توفى سنة 189. الأعلام للزركلي (4/ 283)

(4) ولم يسمع النصب مع الواو إلا في خمسة مواضع فقط مما سمع مع الفاء، وهي النفي، والأمر، والنهي، والأستفهام، والتمنى. وزاد النحويون المواضع الأخرى قياسا على الفاء. انظر: التصريح 239/2، وهمع الهوامع 394/2.

(5) هو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص 404، ونسب للمتوكل الليثي في الأغاني 112/12، وللأخطل في المقاصد النحوية 363/4، ولحسان في شرح شواهد سيبويه 178/2، وانظره في: ابن يعيش24/7،والأصول145/2، وشرح الشذور ص402، والمقتضب26/2، وموصل الطلاب ص144، والهمع393/2.

(13) فَلَـمْ وَأَلَـمْ مِنْـــهَا وَلَمَّـا وَمَـنْ وَمـا ** كَقَوْلِكَ لَمْ يَفْهَمْ كَلَامِـي أَبُو عَمْرو /
(14) وَمَهْمَـا مَتَـى مَـــا ثَـمَّ أَيْـنَ وَأَيْنَـمَا ** وَنَهْـيٌ وَلَا لِلنَّهْـي وَالــلامُ لِلأمــرِ
(15) وَبَاقِي حُرُوف الجَزْمِ كُنْ عَنْهُ سَائِلاً ** واجْنِي ثِمَارَ الْعِلْمِ وَازْدَدْ مِنَ الْخَيْرِ

(ش)

لما فرغ من النواصب، شرع يبين في الجوازم، وجملتها أحد عشر، ولهذا قال: (وباقي حروف الجزم كن عنه سائلا) فـ (سائلا) خبر كن واسمها محذوف. و ذكر النحاة [1] أنها ثمانية عشر: لم، وألم، ولما، وألما، ولام الأمر والدعاء، ولا في النهي والدعاء، وأي، وإن، وما، ومهما، ومن، وإذما، وأنى، ومتى، وأينما، وأين، وحيثما، وكيفما[2].

منها ما هو اسم يجزم فعلين [3] إلا (إن) بكسر الهمزة مع تخفيف النون، فإنها حرفية، ومع ذلك تجزم فعلين. ومنها ما هو حرف ويجزم فعلا واحدا وهو لم وألم ولما وألما ولام الأمر والدعاء ولا في النهي والدعاء.

فـ (لم) فهي نفي وجزم [4] يجزم الفعل المضارع، نحو قوله [لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ][5] بسكون آخره، هذا إذا كان الفعل صحيح الآخر، أما إذا كان معتلا فتقدم ذكره في باب الإعراب أنه يجزم بحذف حرف العلة من آخره

([1]) كابن آجروم. انظر الأجرومية ص 10. وتقل هذه الأدوات عن هذا العدد إذا أرجعنا كل شيء إلى أصله، فلم وألم شيء واحد، ولما وألما أيضا شيء واحد، دخل عليهما همزة التقرير، ولام الأمر والدعاء كلاهما لام الطلب، الفرق بينهما أن الطلب إذا كان من الأعلى للأدنى سمي أمرا،وإذا كان من الأدنى للأعلى سمي دعاء،ونفس الأمر في لا في النهي والدعاء.انظر:شرح ملحة الإعراب ص238،وشرح العوامل المئة ص211.

([2]) تبع المصنف هنا رأي الكوفيين في عد كيفما من أدوات الشرط، وهي لم ترد شرطية في القرآن الكريم، وإنما وردت استفهامية بدون ما نحو قوله تعالى [كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ] [التوبة: 8]

([3]) أدوات الشرط الجازمة تنقسم بحسب اسميتها وحرفيتها إلى أربعة أقسام: منها ما هو حرف باتفاق وهو إن. ومنها ما هو اسم باتفاق هو ما ومن ومتى وأين وأيان وأينما وأنى وأي وحيثما وكيفما . ومنها ما هو حرف على الراجح وهو إذما. ومنها ما هو اسم على الراجح وهو مهما. انظر: التصريح 2/ 398.

([4]) وقلب أيضا؛ لأنها تقلب زمن المضارع إلى المضي.

([5]) سورة الإخلاص: 3.

فراجعه [1].

وأما (ألم) فهي كـ (لم) في العمل، لكن زيد عليها همزة الاستفهام. و(لما)[2] و(ألما) أيضا، كما تقدم في لم[3]. و(لام الأمر) نحو قوله تعالى [**لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ**][4].

و(لام الأمر) في الدعاء قوله تعالى [**لِيَقْضِ عَلَيْنَا**] [5] مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة منه. و(لا) في النهي {نحو} قوله تعالى [**لَا تَحْزَنْ**] [6]. و(لا) في النهي والدعاء {نحو} قوله تعالى [**رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا**] [7]. فهذه الجوازم الحرفية التي تجزم فعلا واحدا.

وأما الجوازم الاسمية التي تجزم/ فعلين مضارعين، يسمى الأول شرطا والثاني جوابا وجزاء، نحو قوله تعالى [**مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ**][8] فـ(ما) اسم شرط جازم و(ننسخ) مجزوم بـ (ما)، و(نأت) جواب وجزاء مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة منه، أصله: نأتي.

ثم تارة يكون الشرط والجزاء فعلين مضارعين فيجزمان كما تقدم بالسكون أو بالحذف، وتارة يكونان ماضيين[9]، وتارة يكون الشرط فعلا ماضيا، والجواب فعلا مضارعا[10]، وبالعكس[1]. فيحكم على الفعل

---

(1) انظر ص 27 .
(2) في الأصل وألم.
(3) ولم ولما يشتركان في أمور وهي: الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والجزم، والنفي، والقلب للمضي، وجواز دخول همزة الاستفهام. وتنفرد لم بجواز مصاحبة الشرط نحو قوله تعالى [وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ] [المائدة: 67]، وبجواز انقطاع نفي منفيها نحو قوله تعالى [هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا] [الإنسان: 1]. وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها تقول: قاربت المدينة ولما، وبتوقع ثبوت منفيها نحو قوله تعالى [بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ] [ص: 8]. انظر: التصريح 2/ 396 .
(4) سورة الطلاق: 7.
(5) سورة الزخرف: 77.
(6) سورة التوبة: 40.
(7) سورة البقرة: 286.
(8) سورة البقرة: 106.
(9) نحو قوله تعالى [وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا] [الإسراء: 8].
(10) نحو قوله تعلى [مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ] [الشورى:

الماضي محلا بالجزم سواء كان شرطا أو جوابا.

20].قال الشيخ خالد الأزهري: " في الخاطريات لابن جني قال أبو بكر : إنما حسن لأن الاعتماد في المعنى على خبر كان، وهو مضارع، فكأنه قال: من يرد نزد، وليس مثل قولك إن آتيتني آتك. قال الموضح: فتتبعت ما ورد به التنزيل من ذلك فإذا فعل الشرط فيه كلمة كان." التصريح 401/2.

([1]) أي يكون فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا، وهذا قليل وخصه الجمهور بالضرورة، ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار لثبوته سماعا نحو قوله صلى الله عليه وسلم " من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا عفر له ما تقدم من ذنبه ". انظر: التصريح 401/2.

وإذا لم تصلح الجملة جوابا للشرط [1]فيجب اقترانها بالفاء، وذلك في ثلاثة أشياء: في الاسم[2] والفعل[3] والحرف[4]. والفعل طلبي[5]، أو جامد منفي بلن[6]، أو مقرونا بقد[7]، أو بحرف تنفيس[8]. أو بإذا الفجائية [9]نحو قوله تعالى [وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ] [10].

([1]) يجب اقتران الجواب بالفاء إذا لم يصلح أن يقع شرطا، وهذا سهو منه رحمه الله، وإنما احتيج إلى الفاء أو إذا إذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطا ليحصل الربط بهما بين جملة الشرط وجملة الجواب، حتى لا يتوهم انفصال جملة الجواب واستقلالها عن جملة الشرط. أما إذا صلح الجواب لأن يقع شرطا فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه.

([2]) أي إذا كان الجواب جملة اسمية نحو قوله تعالى [وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] [الأنعام: 17]

([3]) ذكر حالات الفعل الذي يقترن بالفاء إذا وقع جوابا.

([4]) لعله يريد الجملة الاسمية المبدوءة بحرف ناسخ نحو قوله تعالى [إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ] [المائدة: 118] . أما الفعلية المبدوءة بحرف تحقيق أو تنفيس أو نفي فقد ذكرها مع الفعل.

([5]) الفعل الطلبي هو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت التكلم،ومن أنواعه الأمر، والنهي، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والترجي، ومثاله قوله تعالى [قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي] [آل عمران: 31] . انظر: التصريح 405/2، ومعجم البلاغة العربية ص 480.

([6]) الفعل الجامد إذا وقع جوابا يجب اقترانه بالفاء لذاته وليس لكون منفيا، كما يوهم صنيع المصنف، ومثال ذلك قوله تعالى [إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا] [الكهف: 39، 40]، أما الفعل المتصرف إذا قترن به نفي بما ولن أو إثبات بقد وسين وسوف كما سيذكر المصنف. قال الشيخ خالد:" والحاصل أن الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطًا. إما لذاتها أو لما اقترن بها من نفي أو إثبات، فالأول ثلاثة أنواع: الجملة الاسمية، والجملة الطلبية، والجملة التي فعلها جامد. والثاني ثلاثة أنواع أيضًا: "ما، ولن، وإن" النافيات. والثالث ثلاثة أنواع أيضًا: "قد" لفظًا أو تقديرًا، و"السين، وسوف". التصريح 2/ 406.

([7]) نحو قوله تعالى [وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ] [الممتحنة: 1]

([8]) نحو قوله تعالى [وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ] [التوبة: 28] .

([9]) أي خلفا للفاء، وذلك بشرطين: الأول: أن تكون إن. الثاني: أن يكون الجواب جملة اسمية غير طلبية، لم يدخل عليها أداة نفي، ولا إن المكسورة المشددة.انظر: همع الهوامع 554/2، 556.

([10]) سورة الروم: 36. والذي في الأصل [وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ] [الشورى: 48] والصحيح ما أثبته، لأنه يمثل للربط بإذا، وهذه الآية الربط فيها بالفاء.

{ أقسـام الكلام } (ص)

(16) وَقَدْ قَالَ أَقْسَامُ الْكَـــلامِ ثَلاثَةٌ ** أَبُو الْقَاسُمِ النّحْوِيُّ فِي أَوَّلِ الشَّعْرِ

(17) فَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ يَجي إلى ** مَعَانٍ وَنِعْمَ الْقَوْلُ مَـا قَالَهُ الْغَمْرُ[1]

(ش)

هذان البيتان يشتملان على أقسام الكلام وما يتفرع منه، وكان ينبغي للشيخ أن يقدم أقسام الكلام وما يترتب عليه على حروف الجر؛ لأنه الأصل.

فحد الكلام: هو ما تضمن إسنادا مفيدا مقصودا لذاته[2]. الإسناد: تعليق خبر بمخبر[3] **عنه.** والمفيد: ما شأنه أن يحصل للسامع ما لم يكن عنده[4]. واحترز بالمقصود عن كلام / النائم والساهي، ويخرج بالقصد لذاته ما قصد لغيره كالصلة [5].

---

(1) في هذا البيت إقواء، حيث إن القافية مجرورة.

(2) هذا حد ابن مالك للكلام قال في التسهيل: " الكلام: ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته " فالكلام عنده ما اشتمل على أمور ثلاثة: التركيب الإسنادي، والإفادة، والقصد. وكثير من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد. انظر: التذييل 36/1.

(3) في الأصل بالمخبر عنه. والصواب ما أثبته. وهذا أيضا تعريف ابن مالك وزاد: أو طلب بمطلوب منه (شرح التسهيل9/1). قال أبو حيان:" وليس بحاصر لأنواع الإسناد؛ لأنه يخرج منه الإنشاء كالنداء والقسم وألفاظ العقود وغير ذلك، فإن ذلك ليس تعليق خبر بمخبر عنه، ولا طلب بمطلوب. وقال بعض أصحابنا: الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك." التذييل 32/1.

(4) وهذا احتراز من نحو قولهم: السماء فوق الأرض، والنار حارة، ونحو مما هو معلوم لدى السامع، فإن هذا وإن سمي كلاما في اللغة لا يسمى كلاما في إصلاح النحويين، لأن السامع لم يستفد منها ما لم يكن يعلمه.هذا عند من يشترط في الكلام الإفادة، أما من لم يشترط ذلك فلا يلزمه، وذكر أبو حيان أن ظاهر كلام سيبويه عدم اشتراط الإفادة، وإنما اشترط الإسناد فقط، وعبارته:" قال سيبويه رحمه الله وقد مثل بـ هذا عبد الله معروفا: فـ هذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده، وهو عبد الله، ولم يكن ليكون (هذا) كلاما حتى يبنى عليه أو على ما قبله " انتهى كلام سيبويه رحمه الله، ولا دليل فيه على دعوى المصنف (يريد ابن مالك) والتمثل بالمفيد لا يدل على اشتراط الإفادة لأنه قال:" ولم يكن ليكون كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله " أي: حتى يحصل بينهما إسناد، فيكون مبتدأ وخبر، والإسناد أعم من أن يكون مفيدا أو غير مفيد، وإنما ذكر ذلك سيبويه احترازا من المفرد، فإنه لا يسمى كلاما لأنه بناء شيء على شيء ولا إسناد." انظر: التذييل34/1.

(5) قال ابن مالك:" واحترز بأن قيل " مقصود لذاته " من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها أو المضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته، بل قصد لغيره، فليس كلاما، بل هو جزء كلام، وذلك نحو قاموا من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا." ور ذلك أبو حيان بأنه لم ير هذا القيد لأحد من النحويين غيره. انظر: التذييل 37/1، وشرح التسهيل لابن مالك 7،8/1.

ولا يتألف الكلام من أقل من كلمتين [1]، فـ صه ومه اسما فعل؛ لأن التنوين يدخل عليهما فتقول: صه ومه، ومعناهما يقتضي الفعلية، فأما قولك: صه بمعنى اسكت، ومه بمعنى اكفف، ففي كل كلمة ضمير يرجع عليها يجري مجرى الاسم الظاهر، فكان انعقاد {الكلام} [2] بلفظتين.

وأما الكلم فلا يتركب إلا من ثلاث كلمات، أفاد أم لم يفد كقولك: إن قام زيد، فهذا يسمى كلما، فإن وصلته بقولك: قمت، كان كلما؛ لأنه تركب من أربع كلمات، وكلاما يحسن السكوت عليه، فكل كلم يسمى كلاما وليس كل كلام كلماً.

وأقسام الكلام ثلاثة، كذا قاله أبو القاسم النحوي[3] في أول كتابه. وأقسام الكلام أي أجزاؤه التي يتركب منها ثلاثة لا زائد عليها[4]. ثم بينها بقوله: (فاسم وفعل ثم حرف بجيء إلى معان) فلا بد أن يجيء الحرف لمعنى كحرف الجر والنصب والجزم. واحترز بذلك عن حروف الهجاء

---

(1) وقد تتبع النحاة صور الكلام في لغة العرب فوجدوه يرد على ست صور إجمالا، وإحدى عشرة صورة تفصيلا قال ابن هشام في شرح القطر (ص: 44):" وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يتألف إمَّا من اسْمَيْنِ أَو من فعل وَاسم أَو من جملتين أَو من فعل واسمين أَو من فعل وَثَلَاثَة أَسمَاء أَو من فعل وَأَرْبَعَة أَسمَاء أما ائتلافه من اسْمَيْنِ فَلهُ أَربع صور: إِحْدَاهمَا: أَن يَكُونَا مُبْتَدأ وخبرا نَحْو زيد قَائِم. وَالثَّانِيَة: أَن يَكُونَا مُبْتَدأ وفاعلا سد مسد الْخَبَر نَحْو أقائم الزيدان، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِك لِأَنَّهُ فِي قُوَّة قَوْلك أيقوم الزيدان وَذَلِكَ كَلَام تَامّ لَا حَاجَة لَهُ إِلَى شَيْء فَكَذَلِك هَذَا. الثَّالِثَة: أَن يكون مُبْتَدأ ونائبا عَن فَاعل سد مسد الْخَبَر نَحْو أمضروب الزيدان. الرَّابِعَة: أَن يَكُونَا اسْم فعل وفاعله نَحْو هَيْهَات العقيق فهيهات اسْم فعل وَهُوَ بِمَعْنى بعد والعقيق فَاعل بِهِ. وَأما ائتلافه من فعل وَاسم فَلهُ صُورَتَانِ: إِحْدَاهمَا: أَن يكون الِاسْم فَاعِلا نَحْو قَامَ زيد.وَالثَّانِيَة: أَن يكون الِاسْم نَائِبا عَن الْفَاعِل نَحْو ضرب زيد. وَأما ائتلافه من الجملتين فَلهُ صُورَتَانِ أيضا: إِحْدَاهمَا جملَة الشَّرْط وَالْجَزَاء نَحْو إِن قَامَ زيد قُمْت. وَالثَّانِيَة: جملتا الْقسم وَجَوَابه نَحْو أَحْلف بِاللَّه لزيد قَائِم. وَأما ائتلافه من فعل واسمين فنحو كَانَ زيد قَائِما. وَأما ائتلافه من فعل وَثَلَاثَة أَسمَاء فنحو علمت زيدا فَاضلا. وَأما ائتلافه من فعل وَأَرْبَعَة أَسمَاء فنحو أعلمت زيدا عمروا فَاضلا فَهَذِهِ صور التَّأْلِيف."

(2) في الأصل: الكلمة.

(3) ذكر بعض الباحثين أن ابن النحوية يعني بذلك نفسه (المنظومات النحوية ص22) ولم يشر إلى أقسام الكلام في غير هذا الموضع من منظومته ، ولعله يقصد معاصره أبا القاسم الحريري حيث قال في أول منظومته (شرح الملحة ص1-3) :-

يا سائلي عن الكلام المنتظم حدا ونوعا وإلى كم ينقسم
اسمع هديت الرشد ما أقول وافهمه فهم من له معقول
حد الكلام ما أفاد المستمع نحو سعى زيد ،وعمرو متبع
ونوعه الذي عليه يبنى اسم وفعل ثم حرف معنى

(4) خلافا لأبي جعفر صابر الذي زاد قسما رابعا وسماه الخالفة، ويقصد به اسم الفعل، ورد عليه النحاة ذلك، وذكروا أن اسم الفعل من أفراد الاسم. قالوا: والدليل على حصر أنواع الكلمة في الثلاثة الاستقراء، والقسمة العقلية، فإن الكلمة لا تخلو إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة أو لا الثاني الاسم والأول الفعل.انظر: التذييل 21/1، و همع الهوامع (1/ 25)

نحو الزاي من زيد، والراء من عمرو.

ثم حد الاسم: كل كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تتعرض ببنيتها إلى أحد الأزمنة الثلاثة، نحو: زيد وعمرو.[1]

وحد الفعل: كل كلمة دلت على {معنى في}[2]نفسها، وتعرضت ببنيتها لأحد الأزمنة الثلاث، نحو: قام ويقوم وقم.[3]

وحد الحرف: كل كلمة دلت على معنى في ذاتها وفي غيرها[4]، ولم تتعرض بنيتها لأحد الأزمنة الثلاث، نحو من وعن.

---

(1) ذكر أبو حيان أن هذا من أحسن ما حد به الاسم. وتبع المصنف الجزولي في إدخال لفظ كل في الحد واعترض ذلك الأبذي وأبو حيان لأمرين: الأول: أن كل إنما تدخل لاختبار الحد هل يطرد وينعكس ؟ فتقول في حد الإنسان: الإنسان حيوان ناطق، فإذا اختبرناه هل يطرد: كل إنسان حيوان ناطق ؟ وهل ينعكس: كل حيوان ناطق إنسان ؟ فيعلم بذلك صحة الحد. والثاني: أن كل موضوعة للعموم، فتدل على أفراد، والمحدود إنما هو شيء واحد متعقل في الذهن لا يصح تكثره ولا تعدده، فناقض هذا المعنى معنى كل. انظر: التذييل 1/ 46، وشرح الجزولية للأبذي ص 16، والمقدمة الجزولية ص 3، 46.

(2) زيادة يستقيم بها المعنى. انظر: التذييل 48/1، والحدود للأبذي ص440، والمقدمة الجزولية ص 4.

(3) انظر: التبصرة والتذكرة 74/1، والحدود للأبذي ص 440، وشرح الحدود للفاكهي ص93. قال أبو حيان في النكت الحسان ص33:" دلالته على الحدث بما فيه من حروفه، ودلالته على الزمان ببنيته وهيئته."

(4) وعلى هذا الحد يدخل أسماء الشرط والاستفهام؛ فإنها تدل على معنى في نفسها وفي غيرها، ولهذا حده الجزولي بقوله: كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها. فأتى بالنفي والاستدراك للاحتراز من هذه الأسماء. (المقدمة الجزولية ص 4) وقد حصر النحاة المعاني التي تأتي لها الحروف فوجدوا أن منها ما يدل على معنى في الاسم خاصة، كلام التعريف وحرف النداء، ومنها ما يدل على معنى في الفعل خاصة كالسين ونون التوكيد، ومنها ما يأتي للربط بين الاسمين كحرف العطف، أو بين فعل واسم كحرف الجر، أو لقلب معنى جملة تامة كـ ما النافية وهل وهلا، أو لتأكيده نحو إن، أو لزيادة معنى في آخر الاسم كألف الندبة والتعجب، أو للانكار، أو على آخر الكلمة للتذكر، أو للزيادة المحضة كما في قوله (فَبِمَا رَحْمَةٍ) [آل عمران: 159] ، أو للجواب كـ نعم ولا، أو لاستفتاح نحو ألا وأما، وللتنبيه نحو ها، وللجواب نحو الفاء في جواب الشرط، ولا واللام في جواب القسم، وللتفسير نحو أي، وللخطاب كالكاف في ذلك وأريتك. (التذييل 50/1، 51) وانظر: وشرح الجزولية 21/1، وشرح المفصل 4/8، 7، والمقدمة الجزولية ص 4.

{علامت الاسم والفعل}

(ص)

(18) فَقَامَ يَقُومُ الفِعْلُ وَالاسْمُ كُلّ مَا ** لَــهُ ظُلَــلٌ كالــدَّارِ والثَّــوْبِ والحَجَــر

(ش)

أشار المصنف في هذا البيت إلى الفعل والاسم، وقد تقدم حد الاسم والفعل قريبا في أقسام الكلام. ثم إن الفعل ينقسم على ثلاثة أقسام: ماض وحده: ما قبل تاء التأنيث الساكنة[1]، وله ضوابط كثيرة أخر. ومضارع: وهو ما كان في أوله أحد الزوائد الأربع {في}[2] قولك: نأيت[3]. وأمر: وهو فهم منه الأمر، وقبل ياء المخاطبة[4]. فمثل الشيخ بالفعل الماضي بقوله (قام)، بالفعل المضارع بقوله (يقوم)، وكان ينبغي أن يمثل بالأمر،

([1]) وإنما قيد التاء بالساكنة احترازا من المتحركة بحركة إعراب فإنها تختص بالاسم، نحو قائمة، وقاعدة، والمتحركة بحركة بناء فإنها تلحق الحرف، نحو ثمت، وربت. وهذه العلامة هي التي تميز الماضي عن قسيميه الأمر والمضارع، وإنما لم تلحق الأمر؛ للاستغناء عنها بياء المخاطبة، ولا المضارع للاستغناء عنها بتاء المضارعة، نحو تفعل؛ ولأنها ساكنة والمضارع يسكن للجزم، فلو لحقته التقى ساكنان. ولهذا صلح أن يحد بها الفعل الماضي، كما فعل المصنف. انظر: التذييل 69/1، وتمهيد القواعد 172/1.

([2]) زيادة يستقيم بها الكلام.

([3]) وهي النون بشرط إشعارها بمدلول نحن، والهمزة بشرط إشعارها بمدلول أنا، والياء بشرط إشعارها بغيبة، والتاء بشرط إشعارها بحضور أو تأنيث قال ابن مالك:" وتقييد الأحرف الأربعة بالمعاني المذكورة واجب؛ لأن أمثالها في اللفظ يفتتح بها الماضي، نحو: أكرم، وتكرم، ونرجس الدواء، إذا جعل فيه نرجسا، ويرنأ الشيب إذا خضبه باليرناء، وهو الحناء." شرح التسهيل 17/1. وتمييز الفعل المضارع بافتتاحه بأحد هذه الأحرف أولى من تمييزه بدخول السين وسوف ولم ولن وكي، وإن كانت هذه العلامات يعرف بها المضارع أيضا؛ لأن افتتاحه بهذه الحروف لازم لكل مضارع، وليس الأمر كذلك ما باقي العلامات. (المصدر السابق)

([4]) أي أن فعل الأمر يتميز بمجموع الأمرين: معنى الأمر، وياء المخاطبة أو نون التوكيد، ولا يكفي أحدهما؛ لأن اسم فعل الأمر يشارك الأمر في معناه، كصه ونزال وشبههما، ولا يحكم بفعليته لعدم قيوله ياء المخاطبة، أو نون التوكيد، والمضارع يشارك الأمر في قبول ياء المخاطبة ونون التوكيد، نحو أنت تطيعين ربك، وهل تقومن ؟ ولا يحكم عليه بأنه أمر؛ لعدم معنى الأمر فيه. انظر: وتمهيد القواعد 172/1، وشرح اللمحة البدرية259/1 .

وأن ينص عليه، لعله اكتفى بأن الأمر مشتق من الفعل المضارع[1]، أو لكونه معلوما.

والفعل له خواص في أوله [2]وهو قد والسين وسوف وما أشبهه، وله خواص في آخره وهو التأنيث وياء المخاطبة، وله خواص في وسطه {وهو}[3]التصريف، وهو اختلاف أبنيته لاختلاف الأزمنة، وله خواص في معناه{وهو} كونه ماضيا ومضارعا وأمرا ونهيا وما أشبهه، وله أربعون علامة.[4]

ثم أشار إلى ضابط كلي يعرف الاسم منه فقال: (كل ما ظلل) فـ (ما) بمعنى[5] شيء: أي كل شيء له ظلل، جمع ظلة وهي ما غطى وستر[6]، كالعلم، والثوب، والحجر، بفتح الحاء المهملة وتسكين الجيم، هو مقدم الثوب[7].

---

(1) كما هو مذهب الكوفيين، حيث ذهبوا إلى أن الأمر مشتق من الفعل المضارع وليس قسما برأسه. انظر المسألة بالتفصيل في : الإنصاف526/2 (مسألة فعل الأمر معرب أو مبني)، وتوضيح المقاصد 305/1، والهمع 45/1.

(2) انظر: البديع لابن الأثير ص 717.

(3) زيادة يستقيم بها الكلام.

(4) قال السيوطي:" جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة هي: تاء الفاعل، وياؤه، وتاء التأنيث الساكنة، وقد، والسين، وسوف، ولو، والنواصب، والجوازم، وأحرف المضارعة، ونون التوكيد، واتصاله بضمير رفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وتغيير صيغه لاختلاف الزمان." الأشباه والنظائر 19/3.

(5) في الأصل معنى بدون الباء.

(6) قال في القاموس:" والظُّلَّةُ أيضاً: شيءٌ كالصُّفَّةِ يُسْتَتَرُ به من الحَرِّ والبَرْدِ. ج: ظُلَلٌ وظِلالٌ. وبالكسر: الظِلالُ. القاموس المحيط (ص: 1028). ولعله يريد كل ما له جسم ينشأ عنه الظل ، قال في اللسان:" وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ)؛ أَي ويَسْجُد ظِلالُهم؛ وَجَاءَ فِي التَّفْسِيرِ: أَن الْكَافِرُ يَسْجُدُ لِغَيْرِ اللَّهِ وظِلُّه يَسْجُدُ لِلَّهِ، وَقِيلَ: ظِلالُهم أَي أَشخاصهم، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِلتَّفْسِيرِ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: الْكَافِرُ يَسْجُد لِغَيْرِ اللَّهِ وظِلُّه يَسْجُد لِلَّهِ؛ قَالُوا: مَعْنَاهُ يَسْجُد لَهُ جِسْمُه الَّذِي عَنْهُ الظِّلُّ." لسان العرب (11/ 416) ولا يدخل في هذا الضابط أسماء المعاني كالعلم والفهم والذكاء، فإنها لا أجسام لها حتى ينشأ عنها ظل.

(7) قال في اللسان: وحَجْرُ الإنسان وحِجْرُه، بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ:حِضْنُه. وَفِي سُورَةِ النِّسَاءِ: (فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسائِكُمُ)؛ وَاحِدُهَا حَجْرٌ، بِفَتْحِ الْحَاءِ. يُقَالُ:حَجْرُ المرأَة وحِجْرُها حِضْنُها، وَالْجَمْعُ الحُجُورُ..، وَيَجُوزُ مِنْ حِجْرِ [حَجْرِ] الثَّوْبِ وَهُوَ طَرَفُهُ

ثم فهم من أمثلته أن الاسم يعرف بأل /التعريف، واختلف فيها: فمذهب الخليل[1] أن أل بتمامها للتعريف، أل على وزن هل، ولا يقول فيها الألف واللام[2]، والمراد غير الموصولة[3]. وعند غيره من النحاة

الْمُتَقَدِّمُ لأَن الإنسان يَرَى وَلَدَهُ فِي حِجْرِه لسان العرب (حجر4/ 167)

(1) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن: من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفا بها. وهو أستاذ سيبويه النحويّ. توفى سنة 170هـ. انظر: الأعلام للزركلي 2/ 314، ووفيات الأعيان244/2.

نسب هذا القول للخليل أيضا المبرد في المقتضب 83/1، وابن جني في سر صناعة الإعراب333/1، والزمخشري في المفصل ص326، وابن مالك في شرح التسهيل253/1 وذكر أن للنحويين فيها ثلاثة مذاهب: أحدها: أن الأداة هي اللام وحدها، ونسب ذلك للمتأخرين. الثاني: أن الأداة أل بتمامها فهي حرف ثنائي ، والهمزة فيه همزة قطع، كهمزة أم وأن، نسب ذلك للخليل كما فعل الشارح هنا. الثالث: أن الأداة هي أل بتمامها، والهمزة فيها همزة وصل، معتد بها في الوضع كهمزة استمع. ونسب ذلك لسيبويه.

وقد خطأ أبو حيان نسبة هذا القول إلى الخليل، وذكر أن مذهبهما في ذلك واحد وهو ما نسبه لسيبويه بأن الهمزة همزة وصل وذكر أن هذا هو مذهب جمهور النحويين عد ا ابن كيسان، أما ابن كيسان فقد ذهب إلى أن أل كلمة ثنائية الوضع بمنزلة قد وهل، والهمزة همزة قطع. وهذا المذهب هو الذي نقله الشارح تبعا لابن مالك وغيره عن الخليل. قال أبو حيان:" والمصنف ـ يريد ابن مالك ـ قلد الزمخشري في نسبة ذلك إلى الخليل، قال الزمخشري: وعند الخليل حرف التعرف أل كهل وبل، وإنما استمر بها التخفيف للكثرة. انتهى. وقد رد عليه ذلك أبو الحجاج يوسف بن معزوز، وقال: إنما هي في مذهب الخليل وسيبويه ألف وصل، ولكنه فهم كلام سيبويه هو وغيره من النحويين فهم سوء؛ لأن في ظاهره إشكالا، ففهموه فهم سوء. ثم ذكر جملة من نصوص سيبويه التي قدمناها (الكتاب324/3، 325، 147/4، 148، 149، 226) وقرر أن حرف التعريف هو اللام وحدها، قال: وقوله كقد أي أنها منفصلة كما أن قد منفصلة، يريد أن اللام ليست كتاء اقتتل، ولا كواو فدوكس، ولا كألف حبلى، وليس يريد أن أل بمنزلة قدد في العدد. والذي يظهر أن مذهب الخليل وسيبويه واحد، وأن أل حرف ثنائي الوضع بني على همزة الوصل ولام ساكنة كابن واسم، إلا أن أل حرف، وهذان اسمان، وفتحت فرقا بين الحرف والاسم والفعل. ثم ذكر حجج المذهبين. انظر: التذييل 217/3 - 229.

(2) لأنها حرف ثناني، واللفظ إذا وضع على أكثر من حرف فالأولى أن يعبر عنه بلفظه كقد ولن، وإذا وضع على حرف واحد عبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال الباء للجر، ولا يقال ب للجر. انظر:حاشية العطار على شرح الأزهرية ص 40، والجنى الداني ص197.

(3) لأنها تدخل على الفعل المضارع كما في قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته *** ولا الأصيل ولا ذي الرأي والحدل

أنها اللام فقط، بدليل سقوط همزة الوصل عند اندراج الكلام.

وأل هذه تنقسم على قسمين: عهدية وجنسية[1]، فالعهدية تنقسم على ثلاثة أقسام:عهد ذهني[2]، كقوله: ادخل السوق، وذكري [3] ـ بكسر الذال ـ كقوله تعالى [**كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا* فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُول**][4]، ومعنوي [5]كقوله تعالى [**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**][1].

ويستثنى أيضا أل الاستفهاميه لأنها تدخل على الفعل الماضي نحو ألفعلت ؟ بمعنى: هل فعلت ؟ انظر: أوضح المسالك 45/1، وشرح الكافية الشافية 163/1.

(1) ما ذكره من تقسيم أل إلى عهدية وجنسية هو مذهب الجمهور. وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز فذكر أن أل لا تكون إلا عهدية، فَإِذا قلت: الدِّينَار خير من الدِّرْهَم، فَمَعْنَاه هَذَا الَّذِي عهدته بقلبي على شكل كَذَا خير من الَّذِي عهدته على شكل كَذَا، فَاللَّام للْعهد أبدا لَا تُفَارِقهُ. وَقَالَ ابْن عُصْفُور لَا يبعد عِنْدِي أَن تسمي الْألف وَاللَّام اللَّتَان لتعريف الْجِنْس عهديتين لِأَن الْأَجْنَاس عِنْد الْعُقَلَاء مَعْلُومَة مذ فهموها، والعهد تقدم الْمعرفَة .(همع الهوامع (1/ 310) وانظر:البسيط في شرح الجمل 30/1، والتذييل 231/3، والتوطئة ص 191، والجزولية ص 65، المغني ص 73.

(2) وهو ما كان معلوما عند المخاطب ومعروفا له معرفة ذهنية، لا بسبب ذكره في الكلام، بل يكون مدخول أل معهودا بين المتكلم والمخاطب، كالسوق في المثال الذي ذكره، أي السوق المعهود بيني وبينك، ويسمى أيضا العهد العلمي.

(3) وهي ما تقدم لمصحوبها ذكر في الكلام، سواء كان صريحا، كالرسول في الآية التي ذكرها، أو مكني عنه، نحو قوله تعالى [رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى] [آل عمران: 35، 36] فلفظ الذكر جاء معرفا بأل العهدية لتقدم ذكر هذا اللفظ على سبيل الكناية في قوله (ما في بطني محررا)، فالخدمة في بيت المقدس كانت موقوفة على الذكور دون الإناث، فعلم أن لفظ (ما) هنا كناية عن الولد الذكر وليس عن الأنثى.

(4) سورة المزمل:15، 16.

(5) ويسمى أيضا بالعهد الحضوري وهو أن يكون مدخول أل حاضرا وقت الكلام، فالمراد باليوم في الآية: اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة. قال في الهمع (1/ 310):" وَقَالَ ابْن عُصْفُور لَا تقع الحضورية إِلَّا بعد اسْم الْإِشَارَة نَحْو جَاءَنِي هَذَا الرجل وَأي فِي النداء نَحْو يَا أَيهَا الرجل وَإِذا الفجائية نَحْو خرجت فَإِذا الْأسد أَو فِي اسْم الزَّمَان الْحَاضِر نَحْو الْآن والساعة وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا وَمَا عدا ذَلِك لَا تكون فِيهِ للحضور إِلَّا أَن يقوم دَلِيل على ذَلِك وَقَالَ ابْن هِشَام فِيمَا ذكره ابْن عُصْفُور نظر لِأَنَّك تَقول لشاتم رجل بحضرتك لَا تَشْتُم الرجل فَهَذِهِ للحضور فِي غير مَا ذكر وَلِأَن الَّتِي بعد إِذا لَيست لتعريف شَيْء حَاضر حَالَة التَّكَلُّم فَلَا تشبه مَا الْكَلَام فِيهِ وَلِأَن الصَّحِيح فِي الدَّاخِلَة على الْآن أَنَّهَا زَائِدَة لَا معرفَة."

والجنسية على ثلاثة أقسام أيضا: لبيان الحقيقة [2]كقوله تعالى [**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**] [3]، ولاستغراق أفرد الجنس، وهي التي يحل محلها (كل) حقيقة، نحو [**خَلَقَ الْإِنْسَانَ**][4]، و [**إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**][5]، ولاستغراق خصائص أفراد الجنس وهي التي يخلفها كل مجازا، نحو [**ذَلِكَ الْكِتَابُ**][6]، وأنت الرجل، المراد: أنت الكامل في خصائص الرجال.

{ النكرة والمعرفة}

ثم اعلم أن التعريف نقيض التنكير، وحد النكرة: كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد بعينه[7].

---

(1) سورة المائدة:3.

(2) فهي تفيد تعيين الحقيقة والماهية والطبيعة نفسها دون ما ينطوي تحتها من أفراد، وعلامتها: عدم صحة حلول كل محلها لا حقيقة ولا مجازا. قال ابن هشام:" والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق؛ وذلك لأن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد." المغني ص 73.

(3) سورة الأنبياء:30.

(4) سورة النحل:4، وسورة الأنبياء: 37، وسورة السجدة:7، وسورة الرحمن: 3، 14، وسورة العلق:2.

(5) سورة العصر: 2. وعلامتها أن يصح الاستثناء من مدخولها كهذه الآية، وأن يصح نعته بالجمع، كما في قوله تعالى [أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ] [النور: 31]. انظر: همع الهوامع 310/1.

(6) سورة البقرة: 2.

(7) هذا الحد قريب من حد ابن جني لها قال في اللمع(ص: 98):" فالنكرة مَا لم تخص الْوَاحِد من جنسه نَحْو رجل وَغُلَام، وَتعْتَبر النكرَة بِاللَّامِ وبـ رب نَحْو الرجل والغلام وَرب رجل وَرب غُلَام. وهناك حدود أخرى للنكرة تدور حول هذا المعنى ذكرها أبو حيان. انظر: التذييل 102/2.وذكر ابن مالك أن النكرة تتميز بعد عد المعارف بأن يُقال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من حدها أو تمييزها بدخول (رُبّ) و (الألف واللاّم)؛ لأنَّ من المعارف ما تدخل عليه (الألف واللاّم) كفضل وعبّاس، ومن النّكرات ما لا تدخل عليه (رُبَّ) ولا (الألف واللاّم) كـ (أين) و (كيف) و (عَريب) و (دَيّار) ". شرح التّسهيل 117/1.

وللنّكرة علامات كثير غير التي ذكرها ابن جني وابن مالك منها:وأن تقبل دخول (من) للاستغراق، نحو: (ما جاءني من رجل)، أو (كلّ) للاستغراق، نحو: (كلّ رجل يأتيني فله درْهم)، أو (كم)، نحو: (كم رجل جاءني). أو تكون حالاً، أو تمييزًا،

وحد المعرفة: كل اسم خص به واحد بعينه من جنسه[1].والمعارف ستة ومنهم من جعلها سبعة، وأدخل فيها المنادى [2].

أحدها: أسماء الأعلام، والعلم[3] ينقسم إلى قسمين: شخصي وجنسي /، فالشخصي: ما عين مسماه مطلقا، والجنسي: ما عين مسماه بعين ذي الأداة الجنسية والحضورية، مثل أسامة أجريء من ثعالة[4].

أو اسم (لا) أو خبرها، أو مضافًا إضافة لا ترفع إبهامًا. يُنظر: الأشباه والنّظائر 73/3، وشرح ألفيّة ابن معطٍ 629/1،والفصول الخمسون 225.

([1]) هذا الحد قريب من حد ابن جني في سر صناعة الإعراب ص، واللمع ص 99، وابن الأثير في البديع 4/2. وذكر أبو حيان لها تعريفات أخرى منها: أنها الاسم الموضوع على أن يخص مسماه. ومنها: هو الذي علق في أول أحواله على أن يخص مسماه. التذييل والتكميل 110/2. بينما ذكر ابن مالك أن من تعرض لحد المعرفة لم يسلم من الاستدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا، وعكسه، ومنها ما هو في استعمالهم على وجهين، لهذا: " فإذا ثبت كونُ الاسم بهذه المثابة، فأحسنُ ما يبيّن به ذكر أقسامه مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك فهو نكرة".شرح التّسهيل 115/1، 116.

([2]) النحويون في حصر أنواع المعارف على ثلاثة مذاهب:ـ المذهب الأول: أنها خمسة معارف فقط بإخراج المنادى إذا كان نكرة مقصودة، والموصول. وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين. انظر: والأصول31/2،والإيضاح العضدي ص279، والتبصرة 84/1، والكتاب5/2، واللمع ص99،والمقتضب280/4

والمذهب الثاني: أنها ستة، بإخراج المنادى. وهو قول ابن مالك في الألفية. والمذهب الثالث: أنها سبعة، بإدخال الموصول، والمنادى. وهو قول ابن مالك في التسهيل، وابن هشام، والسيوطي. انظر: أوضح المسالك 98/1، وشرح التسهيل 115/1، والهمع 220/1. ومرجع هذا الخلاف خلافهم في المنادى إذا كان نكرة مقصودة، والموصول بأي شيء تعرفا ؟ فمن رأى أن المنادى متعرف بالنداء، والموصول متعرف بالعهد الذي في الصلة، عدهما من المعارف، ومن رأى أن النكرة المقبل عليها تعرفت بالألف واللام المحذوفة، وناب حرف النداء منابها، وكذا الموصول تعرف بالألف واللام، وما ليس فيه الألف واللام فهو في معنى ما فيه الألف واللام، لم يعدهما من المعارف. انظر: الخلاف في ذلك في: والتذييل 110/2،شرح جمل الزجاجي 89/2.

([3]) عرفه ابن الأثير بأنه ما خص الواحد من جنسه، أو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه. البديع30/2

([4]) هذا المثال لما عين مسماه بعين ذي الأداة الجنسية؛ لأن هذا القول في قوة قولك: الأسد أجرأ من الثعلب، والألف واللام فيه لتعريف الجنس، وأما مثال ما عين مسماه بعين ذي الأداة الحضورية قولك: هذا أسامة مقبلا، فهو في قوة قولك: هذا الأسد مقبلا، والألف واللام فيه لتعريف الحضور. انظر: شرح الشذور ص180.

ولا فرق في الأعلام بين أن تكون مفردة نحو زيد وهند، أو كنية وهي: ما صدرت بأب وأم، نحو أبو الحسن، أو لقبا وهو: ما أشعر برفعة[1] المسمى أو ضعته أو مدحه أو ذمه كملاعب الأسنة[2].

الثاني: المعرفة بآلة التعريف، نحو الرجل. الثالث: المضاف نحو عبد الله. الرابع: اسم الإشارة نحو هذا وما أشبهه.الخامس: الاسم الموصول نحو الذي والتي واللذان واللتان والذين واللائي واللواتي وما أشبهه. السادس المضمر، والضمير: اسم دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، وهو متصل ومنفصل، فالمتصل: هو الذي لا يبدأ به الكلام، ولا يلي إلا في حالة الاختيار[3]، كقول الشاعر:- [من البسيط]

فما نبالي إذا ما كُنتِ جارَتَنا ** ألاّ يُجاوِزنا إلاّكِ دَيَّارِ[4]

وهو على ثلاثة أقسام: مرفوع المحل، ومنصوبه، ومجروره، فالمرفوع المحل اثنا عشر، نحو: نفعتُ، نفعتَ، نفعتِ، نفعتما، نفعتم، نفعتن، نفعت، نفعا، ونفعوا، نفعن [5].

---

(1) في الأصل: برفقة.

(2) فِي حَاشِيَة الصَّحاح: ذكرَ الآمِدِيُّ، فِي كتاب المُؤْتَلِف والمُخْتَلِفِ فِي أَسماءِ الشُّعَرَاءِ: أَنّ مُلاعِبَ الأَسِنّةِ لَقَبُ ثلاثةٍ من الشُّعَرَاءِ: أَحدُهم عامر بن مالك بن جعفر، سمي بذلك يوم السوبان، وقيل: السلان، والذي سماه بذلك ضرار بن عمرو الضبي، قال أوس بن حجر (طويل):-

فَرد أَبُو ليلى طفيل بن مَالك ** بمنعرج السوبان لَو يتقصع

يلاعب أَطْرَاف الأسنة عَامر ** وَصَارَ لَهُ حَظّ الكتيبة أجمع

والثّانِي (عبْدُ اللَّهِ بْنُ الحُصَيْنِ) بْنِ يَزِيدَ (الحَارِثِيُّ. و) الثّالثُ (أَوْسُ بْنُ مالِكٍ الجَرْمِيُّ)، وَهُوَ القائلُ:

إذا نَطَقَتْ فِي بَطْنِ وادٍ حَمَامَةٌ ** دعَتْ ساقَ حُرَ فابْكِيَا فارِس الوَرْد

وقُولاَ فَتَى الفِتْيَانِ أَوْس بن مالِكٍ ** مُلاعب أَطرافِ الأَسِنَّةِ والوَرْدِ

انظر: تاج العروس212/4، وجمهرة اللغة 367/1.

(3) وهذا مذهب الجمهور. ومنع المبرد وقوعه بعد إلا مطلقا، وأنشد " سواك ديار"، وأنكر رواية " إلاك ". وأجازه ابن الأنباري مطلقا. انظر:توضيح المقاصد1/ 361

(4) هو من الشواهد التي لا يعرف قائله،وهو من شواهد ابن عقيل90/1، وأمالي ابن الحاجب105/2، والتصريح253/1، وتوضيح المقاصد359/1، والخصائص308/1، 197/2، والمفصل ص168.

(5) هذه عشرة ضمائر، وبقي عليه ضميران و هما: (فعلنا) لجماعة المتكلمين،

والمنصوب المحل اثنا عشر نحو: نفعني، نفعنا، نفعكَ، نفعكِ، نفعكما، نفعكم، نفعكن، نفعه، نفعها، نفعهما، نفعهم، نفعهن.

والمجرور المحل اثنا / عشر: عملي لي، عملنا لنا، عملك لك، عملك لك، عملكما لكما،عملكم لكم،عملكُنّ لكُنّ، عمله له، عملها لها، عملهما لهما، عملهم لهم، عملهن لهن.

والمنفصل:هو الذي يبدأ به الكلام،وهو على قسمين:مرفوع المحل،ومنصوبه، فالمرفوع المحل اثنا عشر نحو:أنا،نحن،أنتَ،أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن، هو، هي، هما، هم، هن. والمنصوب المحل اثنا عشر:إياي، إيانا، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن.

فهذه ستون ضميرا [1]، وزاد سيبويه[2] الياء في تفعلين[3]، فتصير إحدى وستين ضميرا، ويضبط أوائل أمثلتها ليسهل اختصارها، نحو نفعت فنفعني عملي أنا إياي.

ويعرف الاسم أيضا بالتنوين ولم يذكره، وهو[4] نون ساكنة زائدة لغير توكيد تثبت لفظا لا خطا. وأنواع التنوين الخاصة بالاسم: تنوين التمكين والتنكير والعوض والمقابلة. التمكين هو[5] اللاحق للاسم لدلالة على تمكنه في الاسمية، لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من

و(فعل) للمفرد المذكر الغائب.

([1]) للمرفوع منها أربعة وعشرون ضميرا، وللمنصوب أربعة وعشرون، وللمجرور اثنا عشر. وللمتكلم منها عشرة، وللمخاطب خمسة وعشرون، وللغائب خمسة وعشرون. انظر: البديع 5/2.

([2]) هو إمام النحاة أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب، كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه.انظر: نزهة الألباء54/1،وفيات الأعيان463/3.

([3]) أي ياء المخاطبة، فسيبويه (الكتاب 5/1) يرى أنها اسم، وتبعه الجمهور. وذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف تأنيث، والفاعل ضمير مستتر. انظر في ذلك:التوطئةص 184،والرضي 9/2،وشرح الجمل 20/2،المغني ص 487،والمساعد99/1، والمنصف 156/1.

([4]) انظر: الحدود في علم النحو ص 449.

([5]) انظر: التعريفات للجرجاني ص 67، وشرح الحدود للفاكهي ص 276.

الصرف. وتنوين التنكير هو[1] اللاحق لبعض المبنيات، فرقا بين معرفتها ونكرتها. وتنوين العوض على ثلاثة أقسام: عوض عن حرف، نحو: جوار وغواش [2]. وعوض عن مفرد {وهو اللاحق للفظ كل وبعض إذا قطعا عن الإضافة في قوله [**وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ**][3]وقوله [**فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ**][4]. وعوص عن جملة}[5] وهو اللاحق للفظ (إذ) في قوله تعالى [**فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ *وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ**][6]. وتنوين المقابلة هو[7] / اللاحق لنحو مسلمات في مقابلة النون في مسلمين.

وقد قسم إلى عشرة[8] فليراجع عليه في الشروح المطولات، وإنما نبهت على ذلك؛ لئلا يخلو هذا الشرح الصغير الحجم من فوائد ينتفع بها المبتديء ويتذكر بها المنتهي والله أعلم.

---

(1) انظر: التعريفات للجرجاني ص 67، وشرح الحدود للفاكهي ص 286، 287. وينقاس في باب العلم المختوم بويه نحو نفطويه وسيبويه، ويقتصر فيه على السماع في اسم الأفعال و الأصوات، كـ "صه وإيه". و"غاق" لحكاية صوت الغراب،فإن لم تنونها، كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص، وإذا نونتها، كانت نكرة مبهمة. انظر: التصريح 36/1.

(2) أي من كل جمع معتل على وزن فواعل.

(3) سورة الفرقان: 39.

(4) سورة البقرة: 253.

(5) زيادة يستقيم بها الكلام، لتتم القسمة. انظر: مغني اللبيب ص 445.

(6) سورة الواقعة: 83، 84.

(7) انظر التعريفات للجرجاني ص 67، والحدود في علم النحو (ص: 449)،وشرح الحدود للفاكهي ص 288.

(8) زاد بعض النحويين على الأربعة السابقة: 1- تنوين الترنم هو اللاحق للقوافي المقيدة أي التي في آخرها حرف مد. زاده ابن هشام. 2- تنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المطلقة.زاده الأخفش والعروضيون. 3- تنوين الضرورة فيما لا ينصرف. 4- تنوين الضرورة في المنادى المضموم. 5- التنوين الشاذ كقول بعضهم:هؤلاء قومك، حكاه أبو زيد. 6 - تنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة، فإنك تحكي اللفظ المسمى به. قاله ابن الخباز. وقد جمع بعضهم هذه الأنواع العشرة في قوله:-

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيكَ بِهَا... فَإِنَّ تَحْصِيلَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُـرِزَا

مَكِّنْ وَعَوِّضْ قَابِلْ وَالمُنَكَّرَ زِدْ... رَنِّمْ أَوِ احْكِ اضْطَرِرْ غَالٍ وَمَا هُمِزَا

انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص 24، التصريح 36/1، 37، والجنى الداني ص 144، وشرح ابن عقيل17/1،، والهمع619/2.

{الأسماء التي تعمل عمل الفعل}

(ص)

(19) وَأَمَّا المَصَادِيرُ القِيَامُ وَنَحْوُهَا ** وَأَمَّا الحُرُوف هيّ مِنْ وإلى فاذْرِ

(ش)

هذا البيت فيه إشارة إلى الاسم الذي هو المصدر كالقيام والقعود ونحوها؛لأن سبعة تعمل عمل الفعل[1]: اسم الفعل وهو ثلاثة: ما سمي به الماضي كـ هيهات بمعنى بعد، وما سمي به الأمر كـ صه بمعنى اسكت، وما سمي به المضارع كـ ويّ بمعنى أعجب.

ومنها اسم الفاعل، وهو الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته كمكرم وضارب. ولا يخلو إما أن يكون بأل الموصولة، أو مجردا عنها، فإن كان بـ أل عمل مطلقا سواء كان بلفظ الماضي أو الحال و الاستقبال[2]،وإن كان مجردا عنها عمل بشرطين:أحدها:{أن يكون بمعنى الحال أو}[3]الاستقبال لا بمعنى المضي.الثاني:أن يعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه[4]. ومنها اسم المفعول وهو في العمل كاسم الفاعل، كـ محسن وظريف[5]. ومنها أمثلة

---

(1) ذكر منها ستة، وبقي عليه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد، وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدث، نحو محمد حسن الوجه. وزاد الزمخشري ثامنا هو اسم الآلة، وهو اسم ما يعالج به وينقل. ويجيء على مفعل ومفعلة ومفعال كالمقص والمحلي والمكسحة والمصفاة والمفتاح. انظر: شرح القطر ص 277، والمفصل (ص: 307).

(2) قال ابن هشام:" تَقول جَاءَ الضَّارِب زيدا أمس أَو الْآن أَو غَدا وَذَلِكَ لِأَن أل هَذِه مَوْصُولَة وضارب حَال مَحل ضرب إِن أردْت الْمُضِيّ أَو يضْرب إِن أردْت غَيره وَالْفِعْل يعْمل فِي جَمِيع الْحَالَات فَكَذَا مَا حل مَحَله." شرح القطر (ص: 270)

(3) زيادة يستقيم بها الكلام. وقد خالف في ذلك الْكسَائِي وَهِشَام وَابْن مضاء فأجازوا إعماله إِن كَانَ بِمَعْنى الْمَاضِي، وَاسْتَدَلُّوا بقوله تَعَالَى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)[الكهف: 18]. وأجيب بِأَن ذَلِك على إرادة حِكَايَة الْحَال. انظر: شرح القطر (ص: 271)

(4) أو موصوف. فمثال ما اعتمد على نفي قَوْله * خليلي مَا واف بعهدي أَنْتُمَا * وَمِثَال الِاسْتِفْهَام قَوْله * أقاطن قوم سلمى أم نووا ظَعنا * وَمِثَال اعْتِمَاده على الْمخبر عَنهُ قَوْله تَعَالَى [إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ] [الطلاق: 3] وَمِثَال اعْتِمَاده على الْمَوْصُوف قَوْلك: مَرَرْت بِرَجُل ضَارب زيدا. وَذهب الْأَخْفَش إِلَى أَنه يعْمل وان لم يعْتَمد على شَيْء من ذَلِك وَاسْتدلَّ بقوله:

خَبِير بَنو لَهب فلاتك ملغيا ** مقَالَة لهبي إذا الطير مرت

وخرج على التقديم والتأخير. انظر: شرح القطر ص 280.

(5) وهو الوصف المشتق من الفعل المبني للمجهول لدلالة على من وقع عليه الفعل، كمضروب ومكرم. وفي تمثيل المصنف نظر إذ الأول اسم فاعل من فعل لازم،

المبالغة[1] كـ فَعَّال ومِفْعَال وفَعِيل وفَعِل.

ومنها اسم التفضيل وهو/ الصفة الدالة على المشاركة والزيادة مثل أفضل وأكرم[2].

ومنها المصدر يعمل عمل الفعل بثمانية شروط[3] فليراجع من المطولات.

والثاني صفة مشبهة، واسم المفعول لا يصاغ إلا من فعل متعد، وكان الأولى به أن يمثل لاسم المفعول إذ الحديث عنه. وحكمه في العمل حكم اسم الفاعل، إلا في صورة واحدة وهي أن اسم المفعول يجوز اضافته إلى ما هو مرفوع، نحو الورع محمود المقاصد، بخلاف اسم الفاعل فلا يجوز فيه ذلك. انظر: شرح ابن عقيل 122/3.

(1) هِيَ عِبارَة عَن الأوزان الْخَمْسَة الْمَذْكُورَة محولة عَن صِيغَة فَاعل لقصد إفادة الْمُبَالَغَة والتكثير. ذكر منها المصنف أربعة والخامس: فعول. وحكمها في العمل حكم اسم الفاعل. وإعمالها مذهب سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع، ومن ذلك قولهم: أما العسل فأنا شراب. ومنع الكوفيون إعمال شيء منها؛ لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فعل. قال في الهمع (3/ 75):" أنكر أَكثر الْبَصرِيين الْأَخِيرين أي فعيل وَفعل لقلتهما، و أنكر الْجرْمِي فعل دون فعيل؛ لِأَنَّهُ أقل وروداً حَتَّى إِنَّه لم يسمع إعماله فِي نثر، وَقَالَ أَبُو عَمْرو يعْمل فعل بِضعْف. و قَالَ أَبُو حَيَّان لَا يتَعَدَّى فيهمَا السماع، بل يقْتَصر عَلَيْهِ بِخِلَاف الثَّلَاثَة الْأَخَر فيقاس فِيهَا." و انظر: التصريح 68/2، وشرح الشذور ص: 503، وشرح القطر ص176.

(2) وأشار بالمثالين أفضل وأكرم إلى أنه يبنى من القاصر والمتعدي انظر:شرح القطرص280.واسم التفضيل يرفع ضميرا مستترا باتفاق نحو: الحرية أغلى قيم الحياة، وأما رفعه الضمير البارز، نحو ما أخلص أنت من جارك، بل أنتما مخلصان، والاسم الظاهر، نحو ذكاء الإنسان أدنى منه ذكاء كل المخلوقات، فوصفه ابن هشام بأنه لغة ضعيفة. وقد استثنى النحاة من ذلك مسألة الكحل، فإنه يصح رفع الاسم الظاهر فيها بعد اسم التفضيل قياسا مطردا بلا ضعف. وضابط هذه المسألة: أن يتقدم على اسم التفضيل نفي بعده اسم نكرة موصوف باسم التفضيل، بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين، ما رأيتُ فتاةً أحسنَ في عينها الكحلُ منه في عين هند، و قوله (ص):" ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة". وينصب تميزا نحو قوله تعالى [أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا] [الكهف: 34]، وحالا نحو محمد أحسن الناس مبتسما، ولا يعمل في مصدر ولا في مفعول به. انظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص 196، شرح الشذور ص 531، مغني اللبيب ص 581، همع الهوامع 92/3.

(3) المصدر هو الاسم الدال على الحدث الجاري على فعله. ويعمل عمل فعله بشروط ثمانية وهي: 1- أن يصح أن يحل محله أن والفعل أو ما والفعل، نحو يعجبني إكرامك محمدا، ويعجبني إكرامك محمدا الآن. 2- أن لا يكون مصغرا، فلا يجوز أعجبني ضريبك عمرا. 3- أن لا يكون مضمرا، فلا يجوز ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح. 4- أن لا يكون محدودا، فلا تقول: أعجبني ضربتك زيدا. 5- أن لا يكون موصوفا قبل العمل، فلا يقال: أعجبني ضربك الشديد زيدا. 6- أن لا يكون محذوفا. 7 - أن لا يكون مفصولا عن معموله. 8- أن لا يكون مؤخرا عن معموله. انظر: شرح القطر ص266، وشرح الكافية الشافية 1015/2.

{المنصوبات من الأسماء}

والمصدر من أحد المنصوبات، فإن المنصوبات خمسة عشر[1] منها المصدر، وتقدم حده قريبا. ومنها المفعول به [2]وسيأتي بيانه في القصيدة. ومنها المنادى[3] وسيأتي. ومنها ظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والمفعول لأجله، والمفعول معه.

فأما ظرف الزمان المنصوب بتقدير في، نحو: الليلة، واليوم[4]، وسحرا[5]، وغدا، وبكرة وعشية [6]،وصباحا، ومساء[7]، وأبدا، وأمدا [8]، وحينا، وما أشبه ذلك [9].

([1]) أي من الأسماء، وتقدم ذكره لنواصب الأفعال، و ذكر منها ثلاثة عشر، والرابع عشر: التابع للمنصوب وهو أربعة أشباء: النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان. والخامس عشر: المنصوب بنزع الخافض نحو قوله تعالى [وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا] [الأعراف: 155]. انظر: حاشية الآجرومية ص 94، وشرح الشذور ص 301.

([2]) ويشمل المنصوب بفعل ظاهر، نحو أكرمت عليا، أو مضمر، سواء كان الإضمار جائزا نحو قوله تعالى [قَالُوا خَيْرًا] [النحل: 30]، أو واجبا كما في أبواب: الاشتغال، والاختصاص، والإغراء، والتحذير. انظر: شرح الشذور ص 278.

([3]) هذا على القول بأن ناصبه هو حرف النداء وهو قول ابن جني، ونسبه بعضهم إلى المبرد، أما من ذهب إلى أن ناصبه فعل مضمر تقديره أدعو، وهو سيبويه وجمهور النحويين، فلا يكون قسما برأسه وإنما يندرج تحت المفعول به.

([4]) تقول: اعتكفت الليلة، أو ليلة القدر، أوليلا، وصمت اليوم، أويوما، أو يوم الخميس.

([5]) السحر اسم لآخر الليل، قد يكون مصروفاً، وقد يكون ممنوعاً من الصرف، يكون مصروفاً إذا لم يُرد به سحر يوم معين، نحو: جئتك سحراً بالتنوين لأنه نكرة، وأما إذا أريد به معين، نحو جئتك يومَ الجمعةِ سحرَ، فيكون ممنوعاً من الصرف للعلمية والعدل عن السحر. انظر: ابن عقيل335/3، التصريح 342/2، والهمع 103/1

([6]) غداً بالتنوين دائما ينون مع عدم أل والإضافة، وهو اسم لليوم الذي بعد يومك، نحو: أزورك غداً. وَبُكْرَةً بالتنوين وتركه كسحر، في كونها تمنع من الصرف مع التعريف، وتصرف مع التنكير، نحو: أزورك بكرةً، ووقتها أول النهار من الفجر.والعشيّة: آخرُ النّهار، وقيل: من زوال الشّمس إلى طلوع الفجر؛ وقيل: من صلاة الفجر إلى العَتَمة (واللّسان (عشا) 60/15).

([7]) المساء يطلق في اللغة من الزوال إلى آخر النهار، المشهور أنه آخر النهار، نحو: آتيك مساء أو مساء الجمعة. والصَبَاحَ وهو أول النهار من الفجر إلى الزوال، نحو آتيك صباحا أو صباح يوم الخميس.

([8]) أبدا ظرف للزمان لمستقبل الذي لا غاية لمنتهاه، تقول: لا أكذب أبدا، وأمد: ظرف للزمان المستقبل، تقول: لا أصاحب الخائن أمدا. وحينا: للزمن المبهم، تقول: ذاكرت حينا.

([9]) أي من أسماء الزمان المبهمة نحو ساغة ووقت، والمختصة نحو ضحوة؛ لأن

وأما ظرف المكان فهو اسم المكان المنصوب بتقدير في أيضا، نحو أمام، ووراء، وتحت، وعند، ومع، وإذاء، وحذاء[1]، وما أشبهه [2].

وأما الحال[3] فهو اسم فضلة نكرة مفسر لما أبهم من الهيئات[4]،

جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، لا فرق في ذلك بين المختص منها والمبهم، والمتصرف منها وغير المتصرف، ففي الأمثة التي ذكرها منها: ما هو ثابت التصرف والانصراف، كيوم وليلة، ومنفيهما،كسحر، إذا أردت به سحر يوم بعينه، وثابت التصرف منفي الانصراف، كغدوة، وبكرة، وثابت الانصراف منفي التصرف كمساء. انظر: التصريح 341/1، وحاشية الأجرومية ص 101.

(1) أمام اسم للجهة التي تكون أمام الشيء، تقول: وقفت أمام المسجد، ووراء، بالمد، وتقصر في الضرورة، وهو اسم للجهة التي تكون خلف الشيء، فهو ضد الأمام، نحو: وقفت وراءك، تحت ضدج فوق، اسم للمكان الأسفل، نحو: جلست تحت الشجرة، وعند: اسم لما قرب من المكان، تقول: جلست عند محمد، أي في مكان قريب منه، وهي تحتمل الزمانية والمكانية، فإن أضيفت إلى زمان فهي ظرف زمان، نحو جئتك عند صلاة الظهر، أي عند وقت صلاة الظهر، وإن أضيفت إلى مكان فهي ظرف مكان، نحو جلست عند المسجد، أي في مكان قريب منه، ومع، تحتمل أن تكون اسما لمكان الاجتماع أو زمانه، وذلك بحسب ما تضاف إليه، نحو جلست: جلست مع محمد، أي مصاحب له إما في المكان، وإما في الزمان، فإن جاءت مفردة فالأكثر فيها أن تكون حالا، نحو: جئنا معا، أي مجتمعين، وقد تقع في موضع الخير، نحو محمد وخالد معا. إزاء بمعنى مقابل، تقول: جلست إزاء محمد. وحذاء بمعنى: قريبا، تقول: وقفت حذاء القصر. انظر:فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ص 522.

(2) أي من الأسماء المبهمة كيمنة ويسرة، وفرسخ وميل، فإن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية بتقدير في إلا نوعان:ـ أحدهما: الاسم المبهم، وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه، كأسماء الجهات الست نحو أمام ووراء وفوق وتحت ويمين وشمال، وأسماء المقادير نحوبريد وميل وفرسخ. والثاني: ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل، واتحدت مادته ومادة عامله، نحو: قعت مقعد عمرو، ورميت مرمى خالد. انظر: التصريح 341/1، وشرح القطرص320.

(3) لفظ الحال يذكر ويؤنث، يقال: حال حسن، وحال حسنة، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة، قال الشاعر:

على حَالَة لَو أَن فِي الْقَوْم حاتما... على جوده لضن بِالْمَاءِ حَاتِم

انظر شرح شذور الذهب (ص: 317)

(4) هذا الضابط قريب من ضابط ابن عصفور فإنه قال في تعريف الحال (المقرب 145/1):" هو كل اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً، أو نية، مفسر لما انبهم من الهيئات، أو موكد لما انطوى عليه الكلام، فالمفسر، قولك: جاء زيد ضاحكا، والمؤكد: تبسم زيد ضاحكا ,". وقيل هي التي تصلح جوابا لكيف. (شرط القطر ص 234) قال في الهمع(2/ 294):" وَلَا يقْدَح فِي جعله فضلَة عدم الِاسْتِغْنَاء عَنهُ فِي بعض الْمَوَاضِع نَحْو [وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ بطشتم جَبَّارِينَ] [الشُّعَرَاء: 130] لِأَنَّهُ عَارض كَمَا لَا يقْدَح فِي الْعُمْدَة عرُوض الِاسْتِغْنَاء عَنهُ وَاخْتلفُوا من أَي بَاب نصب الْحَال فَقيل نصب الْمَفْعُول بِهِ وَقيل نصب الشبيه بالمفعول بِهِ وَهُوَ الْأَرْجَح وَقيل نصب الظروف لِأَن الْحَال يَقع فِيهِ الْفِعْل إِذْ الْمَجِيء فِي وَقت الضحك أَو الِاسْرَاع مثلا فَأَشْبَهت ظرف الزَّمَان ورد بِأَن الظَّرْف أَجْنَبِي من الِاسْم وَالْحَال هِيَ الِاسْم الأول ."

نحو قولك: جاء الأمير راكبا، فـ راكبا منصوب على الحال. ولا بد في الحال أن يكون له عامل، وصاحب حال معرفة، فالعامل فيه يكون فعلا[1]صريحا، مثل جاء وأقبل، أو ما فيه معنى الفعل[2] كالظرف، والجار والمجرور، وحروف التنبيه[3]، واسم الإشارة، نحو: ذا زيد قائما، أو واقفا، قال الله تعالى [**وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا**][4].

وأما التمييز فهو اسم / فضلة نكرة مفسرة لما أبهم من الذوات[5]، نحو: اشتريت عشرين عبدا، فـ عبدا منصوب على التمييز.

وأما المستثنى نحو قام القوم إلا زيدا، فـ زيدا منصوب على الاستثناء؛ لأنه موجب تام[6]، وليس في الموجب التام إلا النصب، وكذا المنقطع[7]

---

(1) انظر: ابن يعيش 56/2، والإقليد 92/1، وهمع الهوامع 310/2.

(2) ويعنى به: الجامد المتضمن معنى الفعل دون حروفه، ويسمى: العامل المعنوى، ومنها بالإضافة إلى الأشياء التي ذكرها: حرف التمني والترجي، نحو: ليت المواطن مثقفا يساعد غير المثقفين، لعلك مدعيا على الحق، وأدوات الاستفهام، نحو: ما شأنك واقفا ؟ وحروف التشبيه، نحو: كأن محمدا خطيبا يأخذ بالألباب، ومثال الجار والمجرور: محمد في الدار قائما، ومثال الظرف: محمد عندك مكرما، ومثال حرف التنبيه: ها هو ذا البدر طالعا . انظر: التصريح 591/1، وجامع الدروس العربية 87/3.

(3) في الأصل: التثنية.

(4) سورة هود: 72. و هذه الآية يحتمل أن يكون العامل في الحال هو حرف التنبيه(ها)، لأنه في معنى: انتبه، ويحتمل أن يكون اسم الإشارة لأنه في معنى أشير. قال الزمخشري { الكشاف281/2} :" سئلت بمكة ـ حرسها الله ـ عن ناصب الحال في قوله تعالى [وهذا بعلي شيخا] فقلت: ما في حرف التنبيه، أو في اسم الإشارة من معنى الفعل. فقيل لي: أما استقر من أصولهم أن العامل في الحال وذيها يجب أن يكون واحدا، وقد اختلف العامل هنا حيث جعلته في الحال المعنى الذي ذكرته قبل ذيها، وفي ذيها معنى الابتداء. فقلن تحقيق الكلام فيه أن التقدير: هذا بعلي أنبه عليه شيخا أشير إليه شيخا، فالضمير هو ذو الحال، والعامل فيه وفي الحال واحد كما ترى." وانظر: الإقليد 521/1.

(5) هذا ضابط ابن هشام للتمييز، وإن كان المصنف أسقط منه ربما سهوا لفظ (جامد). يقول ابن هشام (شرح القطر ص 237):" التمييز اسم نكرة فضلة جامد مفسر لما انبهم من الذوات "

(6) الاستثناء التام ما كان المستثنى فيه مذكور. والموجب: الذي لم يتقدمه في جملته نفي أو نهي أو استفهام.

(7) المستثنى المنقطع وهو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه، كالمثال الذي ذكره المصنف. وكونه واجب النصب هو مذهب الحجازيين، ومنه قراءة السبعة [مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ] [النساء: 157] بنصب اتباع على الاستثناء، أما بنو تميم فيرجحون النصب ويجيزون الإتباع، يقرؤون {إلا اتباع الظن} بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لأن ما قبله معرفة موجبة، و"من" الزائدة لا تعمل فيها. انظر: أوضح المسالك 229/2، شرح ابن الناظم ص 216، وشرح التسهيل286/2، الكتاب 323/2، المقتضب413/4.

كقولك: رآني القوم إلا حمارا. وأما غيرهما فلا يخلو: إما أن يكون مفرغا[1]، وهو الذي تفرغ أن يعمل فيه[2]ما قبله، نحو: ما قام **إلا زيد،** فهو بحسب العامل. وإما أن يكون منفيا تام، نحو: ما قام أحد إلا زيدا، بالنصب على الاستثناء، وبالرفع على أنه بدل[3]. ولا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه نحو[4] إلا زيد قام القوم[5].

والاستثناء: إخراج ما لولاه لدخل غيره في الكلام [6]. وأدوات

---

(1) وهو الاستثناء الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، وتقدمه نفي أو شبهه، فهو غير تام وغير موجب.

(2) في الأصل: فيما. والصواب ما أبته؛ لأن ما قبل إلا هو الذي يتفرغ للعمل فيما بعدها. قال ابن هشام:" سموهُ اسْتِثْنَاء مفرغا لِأَن مَا قبلَهَا قد تفرغ للْعَمَل فِيمَا بعْدهَا وَلم يشْغلهُ عَنهُ شَيْء." شرح الشذور (ص: 342)

(3) أي بغض من كل هذا عن البصريين، أما الكوفيون فيعربونه عطف نسق. وإتباع المستثنى المستثنى منه في هذا الحالة هو المذهب الراجح، أما النصب على أصل الاستثناء فذكر النحويون أنه عربي جيد، ومنه قراءة ابن عامر [مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ] [النساء: 66] بالنصب. ابظر: المفصل ص 98، والهمع 253/2.

(4) في الأصل: ينظر إلا زيدا قام القوم.

(5) هذا إذا وقع المستثنى أول الكلام كالمثال الذي ذكره. قال السيوطي (الهمع 260/2):" الْجُمْهُور على منع تَقْدِيم المستثنى أول الْكَلَام مُوجبا كَانَ أَو منفيا، فَلَا يُقَال: إِلَّا زيدا قَامَ الْقَوْم، وَلَا: إِلَّا زيدا مَا أكل أحد طَعَاما، وَلَا: مَا إِلَّا زيدا قَامَ الْقَوْم؛ لِأَنَّهُ لم يسمع من كَلَامهم؛ وَلِأَن إِلَّا مشبهة بِـ (لَا) العاطفة وواو (مَعَ) وهما لَا يتقدمان، وَجوز الكوفية والزجاج تَقْدِيمه وَاسْتَدَلُّوا بقوله:

خلا اللهَ لَا أَرْجُو سِوَاك وإنّما... أَعُدُّ عِيالِي شُعْبةً من عِيالِكَا ."

أما تقديم المستثنى على المستثنى منه مع تقدم العامل في المستثنى منه، أو بعض جملته فغير ممتنع بإجماع النحاة، ولا يجلو: إما أن يكون الكلام موجبا، نحو (قام إلا زيدا القوم) فهذا واجب النصب باتفاق. وإما أن يكون الكلام غير موجب، نحو (ما قام إلا زيدا القوم). وهذا واجب النصب أيضا، وجوز فيه بعضهم تفريغ العامل له، وجعل المستثنى منه بدلا، قال سيبويه (2/ 337) : " وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحدا بدلا كما قالوا: ما مررتُ بمثله أحد، فجعلوه بدلا. وإن شئت قلت: ما لي إلا أبوك صديقا، كأنك قلت: لي أبوك صديقا، كما قلت: مَن لي إلا أبوك صديقا حين جعلتَه مثلَ: ما مررتُ بأحدٍ إلا أبيك خيراً منه. " وانظر: التصريح 354/1، وشرح القطر ص 246.

(6) على هذا الحد يدخل جميع المخرجات أي المخصصات، كالمخرج بإلا أو احدى أخواتها نحو قام القوم إلا محمدا، وبالبدل نحو: أكلت الرغيف ثلثه، وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة، وبالشرط نحو اقتل الذمي إن حارب، وبالغاية نحو قوله تعالى [أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ] [البقرة: 187]، وكان عليه أن ينص في الحد على أدوات الاستثناء ليفصل المستثنى عن غيره، ولعله سقط سهوا، بدليل الضمير في قوله (لولاه) أي لولا هذه الأداة لدخل ما بعدها في الكلام السابق. وقد عرفه ابن مالك في شرح التسهيل بقوله (264/2):" الْمخْرج بِإِلَّا أَو إِحْدَى أخواتها تَحْقِيقا أَو تَقْديرا من مَذْكُور أَو مَتْرُوك بِشَرْط الْفَائِدَة. وقد اعترض أبو حيان على تعريف النحاة للاستثناء بأنه إخراج كذا، وقال عنه: إنه ليس بجيد أصلا، ولا يجوز، فإن المستثنى ما دخل قط تحت الاسم الأول، ولا تحت حكمه، فيوصف بالإخراج؛ إذ لو دخل ما صح إخراجه

الاستثناء ثمانية[1]منها: ما هو حرف بلا خلاف وهو (إلا) فقط. ومنها:ما هو اسم بلا خلاف وهو (غير وسوى) على اختلاف فيها[2]. ولا يأتي المستثنى بعد هؤلاء إلا مجرورا[3]. ومنها: ما هو فعل مختلف فيه وهو (حاشا وخلا وعدا)[4].

وقد ذكر ذلك في حروف الجر فراجعه[5].

وأما اسم (لا) إذا كانت نافية للجنس[6] فتعمل عمل (إن) بثلاث شروط[7]:

أحدها: أن تكون نافية للجنس. الثانية: أن يكون معمولاها نكرتين. الثالث: أن يتقدم اسمها على خبرها.

فإذا انتفى الشرط الأول، فأدخلت على فعل مضارع جزمته[8] نحو

البتة، وإصلاح ذلك أن يقال: المستثنى هو المنسوب إليه بعد الأداة مخالفة المنسوب إليه قبلها. انظر: تمهيد القواعد 2117/5.

(1) انظر: أوضح المسالك220/2، التصريح 347/1، شرح الكافية للرضي 122/2.

(2) أي في سوى فقد ورد فيها أربع لغات:فتح السين وكسرها مع القصر،وهما المشهورتان، وكسر الأول مع المد، وضمه مع القصر. انظر: شرح الرضي 2/ 122

(3) ووجب خفضه بعد هذه الأسماء لكونه مضافا إليه، والمضاف إليه يكون أبدا مخفوضا.

(4) أما حاشا فمذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرف جر. وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا، وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا. وذهب الكوفيون إلى أنها فعل متعد متصرف ينصب ما بعده، ولا تكون حرف جر لتصرفها، وإذا ورد ما بعدها مجرورا، فيكون على تقدير حرف جر، حذف وبقي عمله. وأما خلا فهي ما لم يتقدم عليها ما المصدرية مترددة بين الحرفية والفعلية عند جميع النحويين. وأما عدا فهي عند غير سيبويه مترددة أيضا بين الحرفية والفعلية ما لم يتقدم عليها ما المصدرية، أما سيبويه فلم يحفظ فيها إلا الفعلية. وبقي عليه من التقسيم ما هو فعل بلا خلاف وهما ليس ولا يكون. انظر: التصريح 346/1، والهمع278/2.

(5) انظر ص 37 .

(6) والمراد: نفي عن الجنس كله على سبيل الاستغراق والشمول، ولهذا لا يصح أن يعطف عليه ببل، فلا يجوز: لا رجل في الدار بل رجلان؛ لأن هذا يكون تناقضا، بخلاف لا التي لنفي الوحدة والتي تعمل عمل ليس، فإنها ليست نصا في نفي الجنس بل تحتمل نفي الواحد، ونفي الجنس.

(7) وزاد في التصريح 235/1: أن يكون نفي الجنس نصا، وألا تقع بين عامل ومعمول، نحو جئت بلا زاد.

(8) لأنها تكون حينئذ ناهية. تأتي لا على أربعة أقسام: للنهي وتختص بالمضارع وتعمل فيه الجزم كما مثل المصنف، وللدعاء نحو: لا عذب الله محمدا، وزائدة نحو

[**لَا تَحْزَنْ**][1]، وإلا فهي زائدة. أو كانت نافية / للوحدة عملت عمل ليس بأربعة شروط [2]: أن يتقدم اسمها، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن لا يقترن خبرها بـ (إلا)، وإن ذلك[3] في الشعر لا في النثر، كقول الشاعر: { الطويل }

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض بَاقِيَا ** ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ وَاقِيَا [4]

وأما خبر كان وأخواتها فهو منصوب وتقدم ذكره في نواصب الأفعال فراجعه [5].

وأما المفعول من أجله، ويسمى المفعول له، فهو الاسم المنصوب

[مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ] [الأعراف: 12]، ونافية، فتنفي الفعل، ولا عمل لها فيه، وتدخل على الاسم فيجوز أن تهمل، ويجوز أن تعمل، وإذا أعملت فتارة تعمل عمل إن بالشروط التي ذكرها، وتارة تعمل عمل ليس بالشروط التي سيذكرها. انظر: التذييل 221/5.

(1) سورة التوبة: 40.

(2) انظر: التذييل 285/4،

(3) أي إعمالها عمل ليس لم يرد إلا في الشعر، وللنحويين في إعمال لا عمل ليس مذاهب: أحدها: أنها تعمل عمل ليس إذا توافرت فيها الشروط، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وذلك في النثر وفي الشعر، واستدلوا على مجيئه نثرا بما حكاه سيبويه: لا أحد أفضل منك. والثاني: أنها لا تعمل شيئا، والرفع بعدها على الابتداء، والنصب على إضمار فعل. وهذا مذهب الأخفش. والثالث: يجوز فيها الإعمال وعدمه إذا توافرت الشروط. وهذا مذهب الزجاج وابن السراج وابن خروف. الرابع: أنها تعمل في الاسم خاصة، ثم هي واسمها في موضع مبتدأ. وذكر أبو حيان: أن الصحيح أنها لا تعمل، وعبارته:" ولو ذهب ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل لا هذا العمل لذهب مذهبا حسنا؛ إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلا، ولا في نظم إلا في ذينك البيتين النادرين ـ يريد البيت الأول الذي ذكره المصنف، والبيت الثاني هو: نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل ** فبوئت حصنا بالكماة حصينا

ولا يجوز أن تبنى القواعد على ذلك، وليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن إعمالها عمل ليس مسموع من العرب لا قليلا ولا كثيرا، فيكون مقيسا مطردا، بل قال سيبويه:" وزعموا أن بعضهم قرأ [ولات حين مناص]، وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك:ـ من صد عن نيرانها ** فأنا ابن قيس لا براح

فجعلها بمنزلة ليس " انتهى كلام سيبويه ثم قال: ومن وقفنا على كلامه ممن ذكر أن لا تعمل عمل ليس لم ينص على أن ذلك بالنسبة إلى لغة مخصوصة، إلا في كتاب المغرب لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي الخوازمي، فإنه ذكر فيه ما نصه:" ما ولا بمعنى ليس ترفعان الاسم، وتنصبان الخبر، نحو: ما زيد منطلقا، ولا رجل أفضل منك، وعند بني تميم لا تعملان." فظاهر هذا أن غير تميم يعملونها. " التذييل 284/4، 285. وانظر: المقاصد الشافية 244/1.

(4) هو من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وهو من شواهد أوضح المسالك275/1، وابن عقيل 313/1، وتخليص الشواهد ص294، والتصريح268/1، وتوضيح المقاصد510/1، وشرح الشذور ص256.

(5) انظر: ص 43 .

الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل[1].

ويشترط فيه أن يكون مصدرا، غير أن العامل فيه يكون فعلا من {غير}[2]لفظه. ومن شرطه أن يرى جواب لم فعلت ؟[3]، نحو قولك: قام زيد إجلالا لعمرو.

وأما المفعول معه فهو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية[4]، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه، كسرت والنيل، وأنا سائر والنيل. فهذه المنصوبات فليعلم ذلك.

---

(1) انظر: حاشية الأجرومية ص155. وقد حده ابن مالك في التسهيل بقوله:" هو المصدر المعلل من حدث شاركه في الوقت ظاهرا أو مقدرا، والفاعل، تحقيقا أو تقديرا." انظر شرح التسهيل196/2.

(2) زيادة يستقيم بها الكلام؛ أثبتها من اللمع فقد جاء فيه ما نصه ص 85:" اعْلَم أَن الْمَفْعُول لَهُ لَا يكون إِلَّا مصدرا وَيكون الْعَامِل فِيهِ فعلا من غير لَفظه وَإِنَّمَا يذكر الْمَفْعُول لَهُ لِأَنَّهُ عذرٌ وعلةٌ لوُقُوع الْفِعْل تَقول زرتك طَمَعا فِي بِرّك وقصدتك ابْتِغَاء لمرضاتك أَي زرتك للطمع وقصدتك للابتغاء. انظر: تمهيد القواعد ص1887. وله شروط أخرى ذكرها النحاة: منها: أن يكون المصدر مشاركا للفعل المعلل في الوقت والفاعل. ذكر ذلك الأعلم ومنها: أن يقع بعد فعل لا يتعدى، أو قد انتهى في تعديه. قال ناظر الجيش: وليس بشيء لجواز: أعطيتك إكراما لزيد. ومنها أن يكون من أفعال النفس الباطنة، ولا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: جاء زيد جزعا ورغبة، بخلاف نحو: جاء زيد قراءة للعلم. ذكر ذلك السهيلي في نتائج الفكر ص395. وقال ناظر الجيش: والظاهر عدم اشتراطه. انظر: تمهيد القواعد ص 1887، والتوطئة ص 362، والمطالع السعيدة ص 305، والمفصل ص 87.

(3) أي يصلح المصدر أن يكون علة لحصول الفعل، بحيث يصح أن يقع جوابا لقولك: م فعلت ؟ فقولك: إجلالا بمنزلة جواب لقول قائل:لم قام زيد ؟ فإن لم يذكر بيانا لعلة حدوث الفعل لم يكن مفعولا لأجله، بل يكون كما يطلبه العامل. قال سيبويه (1/ 369):" وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا " وكذا ". فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له، كأَنه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا " وكذا " فقال: لكذا " وكذا "، ولكنَّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله." وانظر: الأصول 206/1.

(4) وذلك إذا لم يصح عطفه على ما قبله. هذا ضابط ابن هشام في شرح القطر ص 231. ويفهم من هذا التعريف أن المفعول معه ينبغي أن تتوافر له الصفات الآتية: أن يكون اسما، وأن يكون فضلة، وأن يكون هذا الاسم واقعا بعد واو بمعنى مع، وأن يتقدم على هذه الواو والاسم فعل أو شبهه، وألا يصح عطف هذا الاسم على ما قبله.

{الفاعل والمفعول به}

(ص)

(20) وَيَرْفَعُ أَهْلُ النّحْوِ مَا كَانَ فَاعِلاً ** كَقَوْلِكَ قَدْ نَادَى الْمُؤَذِّنُ لِلظُّهْرِ
(21) وَيُنْتَصِبُ الْمَفْعُولُ بِالْفِعْلِ عِنْدَنا ** كَقَوْلِكَ زَيْداً فَقَدْ جَـــاءَ بِالْعُذْرِ

(ش) هذان البيتان يشتملان على الفاعل والمفعول،وهو الذي أشرنا إليه في المنصوبات بأنه مذكور في القصيدة،وحده كما قال ابن الحاجب[1]:هو ما وقع عليه فعل الفاعل[2].هذا مشكل بقولك:ما ضربت زيدا،ولا تضرب زيدا[3].وأجيب[4]بأن/المراد بالوقوع تعليقه بما لا يعقل إلا به؛ألا ترى أن

([1]) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيه مالكي، من كبار المعلماء بالعربية. مؤلف الكافية والشافية في النحو والصرف، ومات 646 هـ. انظر: الأعلام للزركلي (4/ 211)

([2]) هذا حد الزمخشري للمفعول به في المفصل (ص58)وفيه (يقع) بدلا من (وقع)، وعنه أخذ ابن الحاجب، وهو الذي فسر معنى وقوع الفعل عليه بالتعلق قال في الإيضاح على شرح المفصل 244/1:" أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول، لا الأمر الحسي؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا، كقولك: علمت زيدا، وأردته، وشافهته، وخاطبته، وما أشبه ذلك. والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع، فوجب حمله عليه، كما قال ـ أي الزمخشري ـ : وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، وذلك أن الفعل المتعدي هو الذي له متعلق تتوقف عقليته عليه، فما كان متعديا إلا باعتبار هذا المتعلق، وهو الذي يسمى مفعولا به، كان كذلك وجب أن يكون هو الفارق بين المتعدي وغير المتعدي." وقد أورد الرضي على هذا التفسير أمرين ولكنه لم يجب عنهما:ـ الأول: أنه ينبغي أن تكون المجرورات في: مررت بزيد، وقربت من عمرو، وبعدت من بكر، وسرت من البصرة إلى الكوفة: مفعولا بها، ولا شك أنه يقال إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم، وكلامنا في المطلق. الثاني:ـ أنه يقتضي أن يكون عمرو من قولك اشترك زيد وعمرو، مفعولا به، فان معنى اشترك في قولهم: اشترك زيد وعمرو، لا يفهم بعد إسنادك إياه إلى زيد إلا بشئ آخر وهو عمرو، أو غيره، وليس بمفعول في الاصطلاح. ثم قال: " والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا."شرح الرضي1/ 334 .

([3]) في الأصل:ولا يضرب زيد. والصواب ما أثبته لأن هذا الحد اسشتكل عليه بالفعل المنفي، والفعل المنهي عنه، فكلاها لم يقع أصلا، فكيف نقول: زيدا في المثالين مفعول به وقع عليه فعل الفاعل.

([4]) الذي أجاب هو ابن الحاجب كما تقدم ي الحاشية السابقة، ثم تبعه بعد ذلك النحويون.

زيدا في المثالين متعلق بـ ضربت،وأن ضربت يتوقف فهمه عليه{أو على ما قام مقامه}[1]من المتعلقات،وجعل لي. قال الحريري: كل اسم تعدى الفعل إليه، وجعل إعرابه النصب؛ ليفصل بينه وبين الفاعل.[2]

والعجب من الشيخ كونه ذكر المفعول، ولم يذكر الفاعل[3]، والمفعول كلمة منفصلة عن الفعل فضلة بخلاف الفاعل فإنه جزء من الفعل، ولعله اكتفى بالنائب عن الفاعل، كما سيأتي، ولعله أدخله في الفعل؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، مضمرا كان أو ظاهرا؛ ولهذا يعيب على المعرب أن يذكر الفعل ولا يذكر له فاعلا، أو يذكر الظرف أو الجار والمجرور، ولا يذكر لهما متعلقا. وحد الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله[4]،نحو:قام زيد،فزيد مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره

{نائب الفاعل}

(ص)

(22) وَإِنْ جِيءَ بِالْمَفْعُولِ مِنْ غَيْرِ فاعِلٍ ** فَإِعْرَابُهُ بِالضَّمِّ عِنْدَ ذَوِي الْحِجْرِ
(23) كَقَوْلِكَ لَمْ يُضْـــــرَبْ غُلامُ مُحَمَّدٍ ** وَلَمْ يُعْطَ زَيْدٌ حَقَّهُ مِنْ أَبِي عَمْرِو

(ش) هذان البيتان يشير فيهما إلى النائب عن الفاعل، وذلك أن الفاعل يحذف إما للجهل به[5]، أو لغرض لفظي أو معنوي. أما مثال الأول: سُرِق المتاعُ. الثاني السجعة: من طابت سريرته حُمِدت سيرته، فإنه لو قيل: حمد الناس سيرته، لاختلفت السجعة. و{الثالث}[6]منه قوله [**إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ**] [7]الآية، وعليه قول الشاعر:-[8] { الطويل }

---

(1) زيادة من شرح القطر لابن هشام ص 201 يستقيم بها الكلام.
(2) انظر: شرح الملحة للحريري ص 92. ولرفع الفاعل ونصب المفعول أسباب أخرى أنظرها في علل النحو ص 296.
(3) والحق أنه أشار إليه في البيت الأول، ولم يغفله كما ذر المصنف.
(4) هذا حد ابن أجروم. انظر: الأجرومية ص 11.
(5) انظر:التصريح 421/1، و الهمع 583/1.
(6) زيادة يستقيم بها الكلام، فالآية القرآنية والبيت مثالان لما حذف فاعله لغرض معنوي.والنص منقول عن شرح القطر ص 178، 188.
(7) سورة المجادلة: 11.
(8) هو للشنفري في ديوانه ص 59، وانظره في: إعراب لامية الشنفري ص 67، ابن عقيل 310/1، والتصريح273/1، وتوضيح المقاصد509/1، وشرح

وإنْ مُدّت الأَيْدِي إلَى الزّاد لم أَكُنْ/ ** بأعْجَلِهم إذْ أَجْشَعُ الْقَوْم أعْجَلُ

فـ (مدت) فعل ماض مبني لما { لم }[1] يسم فاعله، و(التاء) علامة التأنيث، و(الأيدي) نائب عن الفاعل، وهو مفعول قبل البناء؛ لأنه إذا حذف الفاعل تقيم المفعول مقام الفاعل، وتعطيه أحكامه المذكورة في بابه، فتصيّره مرفوعا بعد أن كان منصوبا، وعمدة بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثا، ويُذكَّر إن كان مذكرا، تقول في: ضربت هند عمرا: ضُرِب عمروٌ، {وفي: ضرب عمرو}[2]هندا: ضُرِبتْ هند.

والتأنيث قسمين[3]: حقيقي كتأنيث المرأة والناقة، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والبشرى، والحقيقي أقوى فلذلك امتنع أن تقول: جاءني هند، فإن فصل بينهما بفاصل جاز. وغير الحقيقي يجوز تذكير الفعل له وتأنيثه، كقوله: طلع الشمس، هذا محله إذا أسند الفعل إلى ظاهر، فإن أسند إلى ضمير تعين إلحاق علامة التأنيث نحو: الشمس طلعت.[4]

وإنما أقيم المفعول مقام الفاعل؛ لئلا يبقى الفعل غير محدّث عنه، وهو مفعول في المعنى[5]. وقيل:أقيم مقامه مجازا[6]؛ولهذا قال

الأشموني260/1، والهمع464/1.

(1) زيادة لإصلاح اللفظ .

(2) زيادة لإصلاح اللفظ. في الأصل يسمى.

(3) قال ابن السراج:" والتأنيث تأنيثان: تأنيث حقيقي فهو لازم, وتأنيث غير حقيقي فهو غير لازم؛ فالتأنيث اللازم مثل امرأة وما أشبه ذلك، والتأنيث الذي هو غير لازم مثل دار وذراع، فإنما هذا تأنيث لفظ، فلهذا كان تذكير أفعال المؤنث في غير الآدميين أحسن منه في الآدميين." الأصول في النحو (2/ 102)

(4) انظر: شرح ابن عقيل 88/2،

(5) قال أبو البركات الأنباري:" فإن قيل: فلم إذا حذف الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامه ؟ قيل: لأن الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير محدث عنه، فلما حذف الفاعل ههنا، وجب أن يقام اسم آخر مقامه، ليكون الفعل حديثا عنه، وهو المفعول. فإن قيل: كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضده في المعنى ؟ قيل: هذا غريب في الاستعمال، فإنه إذا جاز أن يقال: مات زيد، وسمى زيد فاعلا، ولم يحدث بنفسه الموت، وهو مفعول في المعنى، جاز أن يقام المفعول ههنا مقام الفاعل، وإن كان مفعولا في المعنى." (أسرار العربية ص 98، 90.

(6) هذا إذا لم يكن المفعول به موجودا حقيقة، فإن غيره مما ينوب مناب الفاعل كالمصدر، و الظرف، والجار والمجرور، إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا.

فيه:(فإعرابه بالضم عند ذوي الحجر) بكسر الحاء أي العقل.

وما ذكرناه من أن المفعول يُعطَى حكم الفاعل محله بعد تغيير صيغة الفعل، وبنائه لما لم يسم فاعله، فإن كان ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره[1]، محله إذا كان عين الفعل / صحيحا، فإن كان معتلا فله حكم عند البصريين[2].

وفهم من أمثلة الشيخ في البيت الثاني تغيير صيغة الفعل المضارع بقوله (لم يضرب علام محمد ولم يعط)، وكان ينبغي أن يمثل للفعل الماضي، وفيه إشارة أيضا إلى أن الفعل يتعدى إلى مفعول واحد وهو (ضرب) مفهوم من مثاله، ويتعدى إلى مفعولين، وهي أعطى وكسا وما أشبه ذلك[3]، فقوله (ولم يعط زيد حقه) فـ (يعطى) فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وهو مبني للمفعول، (زيد) نائب عن الفاعل، (وحقه) مفعول ثان. وبقي الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو أعلم وأرى وأنبأ ونبأ وأخبر وخبر، وما أشبه ذلك، ولم يذكره في القصيدة، فحكمه أن ترفع المفعول الأول إذا بنيت الفعل {لما}[4] لم يسم فاعله، وتبقي المفعول الثاني والثالث على النصب. والله أعلم.

انظر: التصريح 429/1.

([1]) بقي عليه الفعل المبدوء بتاء المطاوعة فإنه يضم أوله وثانيه تقول في تدحرج: تدحرج، والفعل المبدوء بهمزة وصل فإنه يضم أوله وثالثة، تقول في استخرج: استخرج. انظر: شرح ابن عقيل 114/2.

([2]) إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين فقد سمع في فائه ثلاثة أوجه: إخلاص ضم الفاء نحو قول وبوع. إخلاص كسر الفاء نحو قيل وبيع. الإشمام وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط. وتجري اللغات الثلاث في وزن انفعل وافتعل من الأجوف المعتل، نحو انقيد واختير وانقود واختور وانقيد واختير. انظر: الأشموني على الألفية 415/1، شرح ابن عقيل114/2، شرح التسهيل لابن مالك 131/2، المقتضب 106/1، الهمع 3/ 314.

([3]) أي مما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. وذكر ابن مالك أنه يجوز إنابة أي المفعولين شئت إلا إذا حصل لبس بإقامة الثاني تعين إنابة الأول، نحو أعطي زيد عمرا، لا يجوز إقامة الثاني حينئذ لئلا يحصل لبس، لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذا، بخلاف الأول. أما الكوفيون فأوجبوا إقامة الأول إذا كان معرفة والثاني نكرة. انظر: شرح ابن عقيل (2/ 124)

([4]) زيادة لإصلاح اللفظ.

{الإضافة}

(ص)

(24) وَمَهْمَا أَضَفْتَ اسْماً إلى اسْمٍ خَفَضْتُهُ ** كَذَا قَالَ أَهْلُ النّحْوِ في الكُتُبِ الزَّهْرِ
(25) كَقَوْلِكَ هَذا عَبْدُ زَيْدٍ فَبِعْ لَهُ ** وَيُعْطِيكَ دِينَاراً إلى آخِرِ الشَّهْرِ

(ش)

اعلم أن الاسم يجر بأحد شيئين: إما بحرف من حروف الجر، وقد تقدم ذكره في أول القصيدة، وإما بالإضافة فهذا موضعها. فالإضافة[1]ضم اسم إلى اسم، يسمى الأول مضاف والثاني مضاف إليه، فيصيران بالإضافة كالاسم الواحد؛ ولهذا لم ينون الأول، يقول الشاعر:-[2] {الطويل}

كَأَنِّيَ تنوينٌ وأنتَ إضافة ** فحيث تراني لا تحلُّ مكاني

ولا يجتمع مع الإضافة آلة التعريف[3] / لأنه {لا}[4] يجتمع في الاسم تعريفان، وكذا لا يجتمع نون التثنية أو الجمع مع الإضافة، كما أيضا لا

---

(1) هذا تعريفها في اصطلاح النحويين، قال ابن هشام في شرح الشذور ص 420 " اسناد اسْم الى غَيره على تَنْزِيل الثَّانِي من الأول منزلَة تنوينه أَو مَا يقوم مقَام تنوينه وَلِهَذَا وَجب تَجْرِيد الْمُضَاف من التَّنْوِين فِي نَحْو غُلَام زيد وَمن النُّون فِي نَحْو غلامي زيد وضاربي عَمْرو." وعرفها السيوطي بقوله:" نِسْبَة تقييدية بَين اسْمَيْنِ توجب لثانيهما الْجَرّ ." الهمع (2/ 500) أما في اللغة فهي بمعنى الإمالة، يقال: ضافت الشمس للغروب أي مالت، وأضفت ظهري إلى الحائط، أي أملته إليه.

(2) لم أعثر عليه فيما لدي من مصادر .

(3) هذا إذا كانت الإضافة محضة أو معنوية، وهي التي تفيد المضاف تعريفا أو تخصيصا، ووهي التي يكون المضاف فيها وصفا والمضاف إليه معمولا له. وأجاز الكوفيون دخول "أل" على المضاف إذا كان اسم عدد مضاف إلى معدود فيه "أل" نحو: قرأت الثلاثة الكتب في الأربعة الأيام. أما إذا كانت الإضافة لفظية أي غير محضة، فقد اغتفر ذلك فيها في خمسة مسائل:- إحداها: أن يكون المضاف إليه مقترنا بأل، نحو الجعد الشعر. الثانية: أن يكون المضاف إليه مضافا لما فيه أل، نحو محمد الكاتب مقدمة الكتاب. الثالثة: أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير ما فيه أل، نحو قول الشاعر:- الود أنت المستحقة صفوه ** مني وإن لم أرج منك نوالا
الرابعة: أن يكون الوصف المضاف مثنى، نحو قول الشاعر:- إن يغنيا عني المستوطنا عدن ** فإنني لست يوما عنهما بغني
انظر: أوضح المسالك 79/3، شرح القطر ص 255.

(4) زيادة يستقيم بها الكلام.

يجتمع تأنيثان.

ثم المضاف تارة يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، مثال ذلك: جاء غلام زيد، ورأيت غلام زيد، ومررت بغلام زيد، فـ (غلام) في الأول مرفوع، والثاني منصوب، والثالث مجرور، فيختلف بحسب العوامل، بخلاف المضاف إليه فإنه لا يكون إلا مجرورا أبدا؛ ولهذا قال في القصيدة (ومها أضفت اسما إلى اسم خفضته).

والإضافة [1]على قسمين: بمعنى (اللام)، وبمعنى (من)، واللام للاستحقاق أو للملك، مثال ذلك: غلام زيد، تقديره: غلام لزيد، فاللام للملك، وإذا قلت: باب الدار، وسرج الفرس، فاللام في المثالين للاستحقاق، وأما قولك[2]: ثوب خز، فهو الذي يقد فيه (من).

ثم من الأسماء أسماء ملازمة للإضافة وهي سبحان[3]، وعند، ومع، وعوض[4]، وكل وبعض، والجهات الستة، وما أشبه ذلك[1].

([1]) أي المحضة، وقد تبع المصنف في تقسيمها إلى قسمين فقط أبو علي الفارسي (الإيضاح ص210)، و ابن جني (اللمع ص 80)، والزمخشري (المفصل ص113) وزاد الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك قسما ثالثا وهو مجيئها بمعنى (في)، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف، نحو قَوْلِه تعالى: [وهو أَلد الْخِصَام] [الْبَقَرَة: 204] [مكر اللَّيْل وَالنَّهَار] [سبأ: 33] [تربص أَرْبَعَة أشهر] [الْبَقَرَة: 226] [يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ][يوسف: 39، 41]. وضابط التي تأتي بمعنى من أن يكون المضاف إليه كلا للمضاف، ويصح الإخبار به عنه كباب الدار، وخاتم حديد. وتأتي بمعنى اللام في غير النوعين السابقين. انظر: شرح الكافية للرضي 206/2، شرح التسهيل 221/3، والهمع 502/2.

([2]) في الأصل وأما قولك وأما قولك.

([3]) مصدر لا فعل له وهو ملازم النصب على المصدرية، ومعناه: براءة الله من السوء، وهو لازم الإضافة إلى لفظ الجلالة سبحانه وتعالى، وقد يأتي مفردا منونا، كقول الشاعر:- سُبْحَانَهُ ثمَّ سبحانا نَعُوذ بِهِ ** وَقَبلنَا سبح الجودى والجمد

([4]) عوض بِفَتْح أَوله وَسُكُون ثَانِيهِ َهُوَ ظرف لاستغراق مَا يسْتَقْبل من الزَّمَان غَالِبا وَيُسمى الزَّمَان عوضا لِأَنَّهُ كلما ذهبت مُدَّة عوضتها مُدَّة أُخْرَى أَو لِأَنَّهُ أَي الزَّمَان يعوض مَا سلب فِي زعمهم الْفَاسِد واعتقادهم الْبَاطِل

وَهُوَ ملازم للنَّفْي تَقول أَنْت هَذَا الشَّيْء لَا أَفعلهُ عوض أَي لَا يصدر مني فعله فِي جَمِيع أزمنة الْمُسْتَقْبل.

وَهُوَ مَبْنِيّ، فَإِن أضفته أعربته ونصبته على الظَّرْفِيَّة، فَقلت: لَا أَفعلهُ عوض العائضين، كَمَا تَقول دهر الداهرين. انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (ص:

{العـطـف}

(ص)

(26) وَمَهْمَا عَطَفْتَ اسْماً عَلى اسْمٍ عَرَبْتَهُ ** فَإعْرَابُهُ بِالــرَفْعِ وَالنّصْبِ وَالْجَـرّ

(27) كَقَـــولِكَ أَكْــرِمْ خَالِـــداً وَمُحَمَّـــداً ** وَأَحْسِنْ إلى زَيْدٍ وَعَمْرٍو مَدَى الدَّهْرِ

(28) فَقَدْ جَـاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَجَعْفَرٌ ** رُكُوبـــــاً عَلى خَيْلٍ مُحَمَّلَةٍ غـري

(ش)

ذكر الشيخ في هذه الأبيات العطف، والعطف في اللغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. وهو ضربان: عطف بيان / ولم يذكره، وعطف النسق، وهو المراد هنا. فعطف البيان[2]: هو تابع، موضح أو مخصص، جامد، غير مؤول.

فقوله: (تابع) جنس يشمل التوابع الخمس. وقوله: (موضح أو مخصص) مخرج التأكيد، كـ جاء {زيد}[3] نفسه، وعطف النسق، كـ جاء زيد وعمرو، والبدل كقولك: أكلت الرغيف ثلثه. وقوله: (جامد) يخرج النعت، فإنه وإن كان موضحا في نحو: جاء زيد التاجر، مخصصا في: جاءني رجل تاجر، لكنه مشتق. وقوله: (غير مؤول) مخرج لما وقع من النعوت {جامدا}[4]، نحو مررت بزيد {هذا، وبقاع عرفج، فإنه في تأويل المشتق؛ ألا ترى أن المعنى: مررت بزيد}(7) المشار إليه، وبقاع خشن. مثاله:[5] { الرجز} **أقسمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ**

---

92)، وهمع الهوامع 215/2.

(1) الجهات الست هي: قدام وخلف وفوق وتحت ويمنة ويسرة، وما يجري مجراها مثل: يمين وشمال وأعلى وأسفل وأمام ووراء. انظر: شرح ملحة الإعراب للحريري ص 72.

(2) هذا ضابط ابن هشام في شرح القطر ص297.

(3) زيادة من شرح القطر.

(4) زيادة من شرح القطر.

(5) هذا بيت من الرجز المشطور قاله أعرابي لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، حين قال له: إن ناقتي دبراء عجفاء فاحملني. فامتنع عمر من ذلك فقال هذا البيت وبعده: ما مَسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ ** فاغفِرْ له اللَّهم إن كان فَجَرْ

وذكر ابن حجر (الإصابة 71/3) أن هذا الأعرابي اسمه: عبد الله بن كبيسة. انظره في: أوضح المسالك 135/1، والتصريح134/1، وشرح ابن عقيل219/3، وشرح الأشموني111/1، والمفصل ص 158.

فـ (أقسم): فعل ماض، و(أبو حفص): فاعل ومضاف إليه، و(عمر) عطف بيان، ويجوز أن يكون بدلا [1].

وصفة عطف النسق [2]وهو أن يكون بأحد الحروف التسعة، وهي: الواو، والفاء، وأم، وأو، وبل، ولكن، ولا، وثم، وحتى في بعض الواضع. فـ (الواو) تقتضي الجمع والاشتراك لا لترتيب، كقولك: جاءني زيد وعمرو[3].

و(الفاء) معناها: الترتيب والتعقيب كقولك: جاءني زيد فعمرو[4].

---

(1) لأن كل اسم صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلا، طالما جاز أن يحل البدل محل المبدل منه، فإذا لم يصلح امتنعت البدلية، لأن البدل على نية تكرار العامل، وقد حصر النحاة ذلك في مسألتين. انظرهما في: المفصل ص 159، وشرح شذور الذهب ص 560، العيني 115/4، الخزانة 154/5.

(2) قال ابن هشام في شرح القطر ص 301 : " فأما النسق فهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها، ولم أحده بحد لوضوحه ".

(3) فهذا المثال يحتمل ثلاثة أوجه: الأول: أن يكونا جاءا معا، في وقت واحد. والثاني: أن يكون (زيد) جاء أولا. والثالث: أن يكون (عمرو) جاء أولا. قال سيبويه: "وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء بعد شيء." وهذا مذهب جمهور النحاة واللغويين ونقل السيرافي فيه الإجماع، وليس كذلك فقد ذهب قوم إلى أنها للترتيب. وهو منقول عن قطرب، وثعلب، وأبي عمرو الزاهد غلام ثعلب، والربعي، وهشام، وأبي جعفر الدينوري. قال المرادي (الجنى الداني ص159):" قال هشام والدينوري: إن الواو لها معنيان: معنى اجتماع، فلا تبالي بأيتهما بدأت، نحو: اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، إذا اتحد زمان رؤيتهما. ومعنى اقتران، بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر. وعن الفراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع. ونقل السيرافي أنها لا تأتي للترتيب بإجماع النحاة فقال:" أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب." وانظر: شرح القطر ص 302 ، نتائج الفكر ص 196، الهمع 186/3.

(4) ومعنى الترتيب: إن المعطوف عليه يقع أولا، والمعطوف يقع بعده. وهو نوعان: تريب معنوي وهو أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخرا عنه في المعطوف عليه، من الخير الانصات فالسماع فمحاولة الفهم. وتريب ذكري وهو قوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما، وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل. أما التعقيب فمعناه: أن الثاني يقع بعد الأول مباشرة بلا مهلة .قال ابن هشام(المغني ص214):" وهو في كل شيء بحسبه؛ ألا أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وغن كانت متطاولة، ودخلت البصرة فالكوفة، إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين." وللفاء معنى أخر وهو التسبب، وذلك غالب في عطف الجمل، نحو قولك: سها فسجد،

و(أم) تأتي للاستفهام الموضع فإذا قلت " أزيد[1] عندك أم عمرو، فتقدير الكلام: أيهما عندك ؟

و(أو) تأتي لأحد ستة معان: للتقسيم، وللشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والتقريب[2]، كقولك: ما أدري أسلّم أو ودّع، بدخول أو فيها لتقريب الزمان ما بين السلام والوداع.

وأما (بل) ومعناها الإضراب[3] / عن الأول والإثبات للثاني، كقولك: ما رأيت زيدا بل عمرا. وأما (لكن) بتخفيف النون فمعناها الاستدراك[4].

وزنى فرجم، وقوله تعالى [فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ] [البقرة: 37]. انظر: التصريح 160/2، الجنى الداني ص 61، المغني ص 215.

([1]) في الأصل زيد بدون همزة، والصواب إثباتها. لأن أم تكون لطلب التعيين بعد همزة الاستفهام الداخلة على أحد المستويين، وتكون في معنى أي. قال ابن هشام (شرح قطر: 306):" وَأم لطلب التَّعْيِين بعد همزَة دَاخِلَة على أحد المستويين، تَقول أَزِيد عنْدك أم عَمْرو إِذا كنت قَاطعا بِأَن أَحدهمَا عِنْده، وَلَكِنَّك شَككت فِي عينه، وَلِهَذَا يكون الْجَواب بِالتَّعْيِينِ لَا بـ نعم وَلَا بـ لَا، وَتسَمى أم هَذِه معادلة؛ لِأَنَّهَا عادلت الهمزة فِي الِاسْتِفْهَام بهَا؛ أَلا ترى أَنَّك أدخلت الْهمزَة على أحد الاسمين اللَّذين اسْتَوَى الحكم فِي ظَنك بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا، وأدخلت أم على الآخر، ووسطت بَينهمَا مَا لَا تشك فِيهِ وَهُوَ قَوْلك عنْدك. وَتسَمى أَيْضا مُتَّصِلَة؛ لِأَن مَا قبلهَا وَمَا بعْدهَا لَا يسْتَغْنى بِأَحَدِهِمَا عَن الآخر." وانظر: الأصول 213/2، واللمع ص94، والمقتضب219/3.

([2]) وهذا المعنى ذكره الحريري. قال ابن هشام: وهو بين الفساد؛ لأن التقريب إنما استفيد من إثبات اشتباه السلام بالتوديع (الهمع 206/3). ومثالها للتقسيم: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، ومثالها للشك قوله تعالى [لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ] [المؤمنون: 113] ، ومثالها للإبهام قوله تعالى [وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ] [سبأ: 24]، والفرق بين الشك والإبهام أن الشك من جهة المتكلم، والإبهام على السامع، ومثالها للتخيير قولك: تزوج فاطمة أو أختها، ومثالها للإباحة قولك: جالس العلماء أو الزهاد، والفرق بينهما جواز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الإباحة، وعدم جوازه في التخيير. ولـ أو معان أخرى ذكرها ابن هشام وغيره. انظر: المغني ص 87، 228، والهمع205/3.

([3]) وتكون عاطفة إذا وليها مفرد، ولا تخلو إما أن يتقدمها أمر أو إيجاب أو يتقدمها نفي أو نهي، فإن تقدمها أمر أو إيجاب، نحو أكرم محمدا بل خالدا، وأكرمت محمدا بل خالدا، جعلت ما قبلها كالمسكوت عليه، لا يجكم عليه بشيء، وأثبتت الحكم لما بعدها. وإن تقدمها نفي أو نهي كالمثال الذي ذكره المصنف، فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعده. فإن تلتها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح. انظر: المغني ص 152.

([4]) تكون عاطفة إذا وليها مفرد أيضا بشرطين: الأول: أن يتقدمها نفي أو نهي، نحو

وأما (لا) فتكون عاطفة بعد الإثبات[1]، فتحقق المعنى الأول، وتنفيه عن الثاني، كقولك: قام زيد لا عمرو. و(ثم) ومعناها الترتيب والتراخي، كقولك: سافرت إلى البصرة ثم الكوفة. وأما (حتى) فتأتي بمعنى الواو إلا أن من شرط ما بعدها أن يكون جزءا من الذي قبلها[2]، وتكون مذكورة لتعظيم[3] أو تحقير، فالتعظيم كقولك: جاءني الناس حتى الأمير، والتحقير: استضافني الناس حتى الحارس. ولـ (حتى) ثلاث معان أخرى تقدم ذكرها في حروف الجر فراجعه [4].

فإن عطفت بأحد هذه الحروف على مرفوع رفعت كما في القصيدة (فقد جاءني زيد وعمرو وجعفر)، أو على منصوب نصبت {كقولك}[5]: أكرم خالدا ومحمدا، أو على مخفوض خفضت كقولك: وأحسن إلى زيد وعمرو؛ ولهذا قال في القصيدة (فإعرابه بالرفع والنصب والجر) وإن عطفت على مجزوم جزمت، ولم يذكره؛ وذلك لأن الجزم لا يدخل على

ما قام محمد لكن علي، ولا تضرب محمدا لكن عليا. والثاني: ألا تقترن بالواو. قاله الفارسي وأكثر النحويين. انظر: مغني اللبيب ص 385.

(1) هذا أحد ثلاثة شروط لا العاطفة وهو أن يتقدمها إثبات كما مثل أو أمر نحو اضرب زيدا لا عمرا. والشرط الشرط الثاني: ألا تقترن بعاطف، فإذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو، فالعاطف بل، ولا رد لما قبلها، وليست عاطفة. والشرط الثالث: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز جاءني رجل لا زيد؛ لأنه يصدق على زيد اسم رجل. انظر: المغني ص 318.

(2) قال ابن هشام: حَتَّى تكون عاطفة بِمَنْزِلَة الْوَاو إِلَّا أَن بَينهمَا فرقا من ثَلَاثَة أوجه : أَحدهَا: أَن لمعطوف حَتَّى ثَلَاثَة شُرُوط: أَحدهَا: أَن يكون ظَاهرا لَا مضمرا. وَالثَّانِي: أَن يكون إِمَّا بَعْضًا من جمع قبلهَا كـ قدم الْحَاج حَتَّى المشاة، أَو جُزْءا من كل، نَحْو أكلت السَّمَكَة حَتَّى رَأسهَا، أَو كجزء نَحْو أعجبتني الْجَارِيَة حَتَّى حَدِيثهَا. وَالثَّالِث: أَن يكون غَايَة لما قبلهَا إِمَّا فِي زِيَادَة أَو نقص فَالْأول نَحْو مَاتَ النَّاس حَتَّى الْأَنْبِيَاء، وَالثَّانِي نَحْو زارك النَّاس حَتَّى الحجامون . الْفرق الثَّانِي: أَنَّهَا لَا تعطف الْجمل وَذَلِكَ لِأَن شَرط معطوفها أَن يكون جُزْءا مِمَّا قبلهَا أَو كجزء مِنْهُ كما تقدم. الثَّالِث: أَنَّهَا إِذا عطفت على مجرور أُعِيد الْخَافِض فرقا بَينهَا وَبَين الجارة فَتَقول مَرَرْت بالقوم حَتَّى بزيد ذكر ذَلِك ابْن الخباز وَأَطْلقهُ وَقَيده ابْن مَالك بِأَن لَا يتَعَيَّن كَونهَا للْعَطْف نَحْو عجبت من الْقَوْم حَتَّى بنيهم . مغني اللبيب 171، 172 (بتصرف)

(3) في الأصل:للتعظيم.

(4) انظر ص 37 .

(5) زيادة يستقيم بها الكلام.

الأسماء، وقد تقدم ذكره لك في الإعراب[1].

ويجوز عطف النكرة على المعرفة، نحو قام زيد ورجل، وعطف المعرفة على النكرة، نحو قام رجل وزيد، وعطف النكرة على النكرة، نحو قام رجل ورجل.

وقوله (ركوبا) منصوب / على الحال والله أعلم.

{التوابع}

(ص)

(29) كَذَا النَّعْتُ وَالتَّوْكِيدُوَالْبَدَلُ أَجْرِهِمْ ** بِإِجْراء مجْرى الْعَطْفِ واصْحبْ ذَوي الحِجْرِ

(ش)

ذكر في هذا البيت النعت والتوكيد {والبدل}[2] وشبههم بالعطف؛ فإنه قال (كذا)، وأن تجريهم مجرى العطف. فتشبيهه له محل من وجه دون ووجه؛ لأن العطف لا يشترط فيه الموافقة ـ كما تقدم من أنه يجوز عطف المعرفة على النكرة وعكسه ـ بخلاف النعت فإنه يشترط فيه الموافقة لمنعوته في التعريف والتنكير كما سيأتي.

وحد النعت هو تابع مشتق أو مؤول{ به}[3] يقتضي تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو الترحم عليه. وحكمه إن جرى على من هو له [4]أن تتبعه في أربعة من عشرة، والعشرة: رفع ونصب وجر، وتعريف وتنكير، وتذكير وتأنيث، وجمع وتثنية وإفراد، نحو قولك: جاء زيد العاقل، فـ (العاقل) صفة فتتبعه في واحد من الرفع والنصب

---

(1) انظر ص 35 .

(2) زيادة يستقيم بها الكلام..

(3) زيادة يستقيم بها الحد. وهذا ضابط ابن هشام في شرح الشذور ص 555. ومثال النعت المشتق: مررت برجل ضارب أو مضروب أو حسن الوجه أو خير من عمرو، ومثال المؤول به: مررت برجل أسد أي شجاع، ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى [فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ] [النساء: 92]، ومثال ما يفيد مدحه قوله تعالى [الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ] [الفاتحة: 2]، ومثال ما يفيد ذمه: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ومثال ما يفيد الترحم عليه: اللهم أنا عبدك المسكين.

(4) ويسمى بالنعت الحقيقي، وهو ما كان بالنسبة للمنعوت صفة حقيقية له من حيث اللفظ والمعنى .

والجر، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع.

وإن جرى على غير من هي له[1] أن تتبعه في {اثنين من}[2] خمسة، والخمسة: رفع ونصب وجر، وتعريف وتنكير نحو: مررت برجل قائمة امرأته، إلا أن الصفة إذا وقعت جمعا جاز فيها الإفراد[3]، نحو: مررت برجل قاعد غلمانه.

وأما التوكيد فعلى قسمين: لفظي وهو إعادة اللفظ من غير زيادة، كقوله تعالى [وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا][4]. ومعنوي يكون بالعين والنفس وكل وأجمع / وأجمعين وأكتع وأبتع وأبصع وما أشبه ذلك[5]، فتقول: جاء زيد نفسه، فـ (نفسه) مرفوع وهو توكيد تابع لما قبله في الرفع والنصب

([1]) ويسمى بالنعت السببي وهو الذي يبين صفة من صفات ما له تعلق بمتبوعه وارتباط به.

([2]) زيادة يستقيم بها الكلام.

([3]) أي لا يلزم كما هو حكمه، وإنما يجوز فيه الإفراد والجمع، تقول: مررت برجل قاعد أو قعود غلمانه. قال الشيخ خالد (التصريح 110/2):" و لكنهم خالفوا حكم الفعل إذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعًا، فأجازوا تكسير الوصف، ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى: جمع التكسير في الوصف أفصح من الإفراد كـ: قيام آباؤهم. وقال الأبدي والشلوبين وطائفة: إفراد الوصف أفصح من تكسيره.وفصل آخرون فقالوا: إن كان النعت تابعًا لجمع كـ: مررت برجال قيام آباؤهم، فالتكسير أفصح، وإن كان لمفرد أو مثنى كـ: مررت برجل قاعد غلمانه، وبرجلين قاعد غلمانهما، فالإفراد، أفصح. واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة."

([4]) سورة الفجر: 22. وذكر ابن هشام أن الاسم الثاني في هذه الآية ليس توكيدا للأول بل المراد به التكرير، قال في شرح القطر ص 292:" وَلَيْسَ من تَأْكِيد الِاسْم قَوْله تَعَالَى كلا إِذا دكت الأَرْض دكا دكا وَجَاء رَبك والملك صفا صفا خلافًا لكثير من النَّحْوِيين لِأَنَّهُ جَاءَ فِي التَّفْسِير أَن مَعْنَاهُ دكا بعد دك وَأَن الدك كرر عَلَيْهَا حَتَّى صَارَت هباء منبثا وَأَن معنى صفا صفا أَنه تنزل مَلَائِكَة كل سَمَاء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن وَالْإِنْس وعَلى هَذَا فَلَيْسَ الثَّانِي فِيهِ تَأْكِيدًا للْأولِ بل المُرَاد بِهِ التكرير كَمَا يُقَال عَلمته الْحساب بَابا بَابا ." والفرق بين التوكيد اللفظي والتكرير: هو كما عرفه المصنف إعادة اللفظ الأول بعينه أي بلفظه ومعناه، نحو: دخل إلى المدرج طالب طالب. والتكرير: هو إعادة اللفظ بنطقه وبما يشبه معناه لا بمعناه نفسه، نحو دخل الطلاب المدرج طالبا طالبا. انظر: النحو المصفى ص 589.

([5]) أكتع مأخوذ من تكتع الجلد أي تقبض، وأبتع مأخوذ من البتع وهو طول العنق، وأبصع من البصع وهو العرق المجتمع، وهذه الثلاثة لا يؤكد بها إلا بعد التوكيد بأجمع.انظر: ارتشاف الضرب 611/2.

والجر، لكن لا يكون[1] نكرة بخلاف النعت.

وأما البدل[2] فهو التابع المقصود بلا واسطة بينه وبين متبوعه، وعلامته: أن يحل محل الأول مع بقاء المعنى الأصلي من غير طرح الأول، ويكون في الأسماء والأفعال كالنسق.

وهو على أربعة أقسام: بدل كل من كل نحو قوله تعالى [**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ**][3]، وبدل بعض من كل، نحو قوله تعالى [**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**][4]، وبدل اشتمال[5]: أعجبني زيد حسنه، وبدل إضراب كقوله: اشتريت لحما خبزا، فإن كان الأول مقصودا ثم رجع عنه سمي غلطا[6]، وهو تابع لما قبله؛ ولهذا قال: (أجره بإجراء مجرى العطف واصحب ذوي الحجر) بكسر الحاء المهملة وتسكين الجيم المعجمة: أي العقل.

---

(1) أي المتبوع. ألفاظ التوكيد تخالف النعت في أمرين: الأول: أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت، فلا يقال: جاء زيد نفسه وعينه، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون؛ لأنها بمعنى واحد، والشيء لا يعطف على نفسه، بخلاف النعوت فإن معانيها مختلفة. والثاني: أنها لا تتبع نكرة، لا يقال: جاء رجل نفسه؛ لأن ألفاظ التوكيد معارف، فلا تجري على النكرات. انظر: شرح القطر ص 296.

(2) في الأصل تقديم وتأخير، ذكر الحد قبل ذكر المحدود. قال: وهو التابع المقصود بلا واسطة بينه وبين متبوعه... إلى قوله وأما البدل فهو ". انظر: التصريح 155/2،شرح اللحمة البدرية 294/2، والهمع186/3.

(3) سورة الفاتحة: 6، 7.

(4) سورة آل عمرآن: 97.

(5) هو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال، كالمثال الذي ذكره.

(6) انظر: شرح الأشموني 3/3.

{المنادى}

(ص)

(30) وَكُـلُّ مُنَـادَى عِنْــدَنَا النّصْــبُ حُكْمُــهُ ** سِوَى الْمُفْرَدِ المَعْرُوفِ فاصْغِ إلى ذِكْرِي

(31) كَقَوْلِــكَ يَــا غَــادِيِ بَلِّــغْ أَمَــاتَتِي ** ويـا يُوسـفُ اكْـتُمْ مَـا لَـدَيْكَ مِـنَ السِّـرّ

(32) وحُكْـمُ المُنَـادَى المُنكـر النصـب مثلـه[1] ** كَقَوْلِـكَ يَـا عَبْـدَ الكَرِيــمِ امْتثـلْ أمْـرِي

(33) وَحُكـمُ المُنَـادى المُنكـر بالنّصْـبِ مثلـه ** لَقَـدْ فُـزْتَ يَـا وَاعــي كلامــي بالــدُّرِ

(ش)

هذه الأبيات تشتمل على معرفة المنادى، والمنادى خمسة أقسام: أحدها: مفرد علم نحو: يا يوسف. والثاني: النكرة المقصودة نحو: يا رجل، إذا قصدت رجلا بعينه. الثالث: نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي. الرابع: {المضاف نحو: يا عبد الكريم. والخامس: المشبه بالمضاف / نحو يا طالعا جبلا وما أشبه ذلك}[2]. فالأول والثاني مبنيان على الضم، والثلاثة الباقية منصوبات. وذكر في القصيدة من هؤلاء ثلاثة وهي: المفرد العلم، والنكرة غير المقصودة، والمضاف.

ويجوز حذف ياء النداء من كل منادى إلا من نوعين[3]: أحدها: أسماء[4] الإشارة، نحو هذا. والثاني: النكرة المبهمة؛ لأن هذين النوعين يقعان صفة لـ (أي) في نحو: يا أيها الرجل، ويا أي هذا، وما عدا ذلك

([1]) هكذا في الأصل. والأصل أن يشير هنا إلى المنادى المضاف، حيث أشار إلى المنادى المنكر في البيت الذي يليه.

([2]) في الأصل: "الرابع: المشبه بالمضاف نحو يا طالعا جبلا وما أشبه ذلك والمشبه بالمضاف نحو يا عبد الكريم". والشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، وقد يكون مرفوعا نحو يا محمودا فعله، ومنصوبا كالمثال الذي ذكره، ومخفوضا بخافض متعلق به نحو يا رفيقا بالعباد. انظر: شرح القطر ص 203.

([3]) هذا مذهب البصريين. وذهب طائفة منهم ابن مالك إلى جواز حذفه معهما، لحديث " ثوبي حجر"، و" اشتدي أزمة تنفرجي"، وقوله تعالى [ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ] [البقرة: 85]. وحمل البصريون ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر. ومن الصور التي لا يجوز فيها الحذف أيضا : اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم نحو يا الله، والمستغاث نحو يا لزيد، والمتعجب منه نحو يا للماء، والمندوب نحو يا زيداه، والنكرة غير المقصودة نحو قول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي. انظر: اللمع ص 840، والمفصل ص 68، والهمع 42/2.

([4]) في الأصل: الأسماء.

فيجوز نحو قوله تعالى [**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**][1] تقديره والله أعلم: يا يوسف، ونحو قوله تعالى [**رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا**][2] تقديره: يا رب.

والمنادى [3]هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا. وحرف النداء: يا وأيا وهيا وأي والهمزة[4]، فـ (يا) تستعمل للقريب والبعيد[5]، و(أيا) و(هيا) للبعيد [6]، و(أي)[7] للمتوسط، والهمزة للقريب [8].

ومن خصائص النداء الترخيم[9]ـ ولم يذكره ـ فشرطه: أن يكون مفردا، علما، وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف[10]، ولحقته الهاء في

([1]) سورة يوسف: 29.
([2]) سورة آل عمرآن: 147، وسورة الحشر: 10.
([3]) وهو لغة: الطلب مطلقا بحرف أو غيره، واصطلاحا كما ذكر المصنف رحمه الله. وهو ضابط ابن الحاجب انظر: شرح الكافية للرضي 345/1.
([4]) أي مقصورتين، وممدودتين، تقول: أزيد، وآزيد، وأي زيد، وآي زيد. ذكر سبعة حروف، وبقي عليه (وا)وهي تستعمل في الندبة خاصة. انظر المفصل ص 413.
([5]) وهذا مذهب الجمهور لأنها أم الباب، ولهذا قال أبو حيان: إنها أعم الحروف، وإنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقا، وأنه الذي يظهر من استقراء كلام العرب. وذهب ابن مالك أنها ينادى بها البعيد أو ما هو في منزلته كالنائم والساهي. انظر في ذلك همع الهوامع 34/2.
([6]) وهاء هيا قيل: إنها أصل. وقيل: هي بدل من همزة أيا، وعليه ابن السكيت، وجزم به ابن هشام في المغني، ومن شواهدهما قول الشاعر:ـ
أيا ظَبية الوَعْسَاءِ بَين جُلاجِلٍ... وَبَين النّقا آأنت أمْ أمُّ سَالمانظر: الهمع (2/ 35)
([7]) أي المقصورة، وما ذكره من أنها للمتوسط أحد الأقوال في معناها. وذهب المبرد وتبعه الجزولي أنها للقريب كالهمزة، وذهب ابن مالك أنها للبعيد. انظر: المقتضب 233/4، والهمع 33/2.
([8]) أي المقصورة، وهذا مذهب الجمهور. قال السيوطي (الهمع 33/2، 34):" وَزعم شيخ ابْن الخباز أَنَّهَا للمتوسط قَالَ ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي: وَهُوَ خرق لإجماعهم، وَذكر فِي شرح التسهيل أَن النداء بهَا قَلِيل فِي كَلَام الْعَرَب، وَتَبعهُ ابْن الصَّائِغ فِي حَوَاشِي الْمُغنِي. وَمَا قَالَاه مَرْدُود فقد وقفت لذَلِك على أَكثر من ثَلَاثمِائَة شَاهد وأفردتها بتأليف." أما الممدودة (آ) فهي للبعيد . انظر: المقرب 175/1.
([9]) في الأصل: "من خصائص الترخيم النداء " بالتقديم والتأخير.
([10]) وزاد الزمخشري شرطا رابعا وهو ألا يكون مندوبا ولا مستغاثا. انظر المفصل ص 71. هذا إن كان المنادي المراد ترخيمه مجردا من تاء التأنيث، فإن كان مقترنا بها جاز ترخيمه مطلقا، سواء أكان مفردا علما كقولنا في "فاطمة، عائشة": "يا فاطمَ ويا عائشَ" أم كان نكرة مقصودة كقولنا في "مُهملة ومُسلمة": "يا مُهملَ ويا مُسلمَ"،

قولهم: يا هبه.

والترخيم[1]: حذف أواخر الكلم، ثم لك فيه مذهبان: أحدهما: أن تبقيه على ما كان عليه قبل الحذف. الثاني: أن تجعل ذلك كلمة برأسها، نحو قولك في ترخيم منصور: يا منص، وما أشبه ذلك.[2]

{المبتدأ والخبر}

(ص)

(34) وَيَرفَعُ أَهْلُ النَّحْوِ الاسْمَ ** كَقَوْلِكَ زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ مُقْرِي بالابْتِدا

(35) وَإنْ كَانَ خَبراً مَبْدأ الاسْمِ رفْعه ** تَفَهَّمْ ولا تَسْأَم مِن الدَّرْسِ والشُّكْرِ

(ش)

المبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد. فالاسم / جنس يشمل الصريح كـ (زيد)، في نحو قولك: زيد قائم، والمؤول[3] نحو (أن تصوموا) في قوله تعالى [**وَأَنْ تَصُومُوا**] [4] فإنه مبتدأ و مخبر عنه[5]. وخرج بالمجرد نحو (زيد) في: كان زيد عالما[6]؛ فإنه {لم}[1] يتجرد عن

وسواء أكانت التاء واردة بعد ثلاثة أحرف فأكثر كالأمثلة السابقة، أم كانت واردة بعد أقل من ثلاثة أحرف مثل "هِبَة" فتنادى مرخمة "يا هِبَ" . انظر: الهمع 74/2.

(1) جاء في القاموس (رخم): رخُم الكلام ككرم فهو رخيم، لان وسهل كرخَمَ كنَصَر والجارية صارت سهلة المنطق، فهي رخيمة ورخيم، ومنه الترخيم في الأسماء؛ لأنه تسهيل للنطق.

(2) انظر: المفصل في صنعة الإعراب ص: 71)

(3) الاسم المؤول: هو اسم المعنى المأخوذ من حروف المصادر الخمسة وهي: أنّ وأن وكي وما ولو، وما دخلت عليها.

(4) سورة البقرة: 184.

(5) أي بخبر، وهو قوله تعالى [خيرا لكم]. في الأصل: فإنه مبتدأ أو مخبر عنه.والتصويب من شرح القطر ص116.

(6) فسر المصنف العومل اللفظية في المبتدأ تبعا للزمخشري وابن الحاجب وغيرهما بنواسخ المبتدأ، كان، وإن، وظن، وأخواتها، وما، ولا.قال الرضي (224/1):" والأولى أن نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل، ونجيب عن قولهم: بحسبك زيد، وما في الدار من أحد. بزيادة الباء ومن، فكأنهما معدومان وعن قولهم. في نحو: إن زيدا منطلق وعمرو،ان " عمرو " معطوف على محل اسم ان، لكونه مرفوع المحل بالابتداء، أو بجواب قريبمن الأول،

العوامل اللفظية.[2]

والخبر: هو المسند الذي تتم بـه مع[3] المبتدأ فائدة، نحـو قولك: زيد قائم، مبتدأ وخبر تمت به الفائدة، وكل منهـا مرفوع، وعلامـة رفعـه ضم آخره.

وحق المبتدأ أن يكون معرفـة[4]، وقد يجـيء نكرة[5]، {نحـو}[6]: شر أهر ذا ناب[7]. وحق الخبر أن يكون نكرة [1]، وقد يجيئان معرفتين نحو:

وذلك أن لفظة " إن " لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدةالتي لا فائدة فيها إلا التأكيد." وانظر: المفصل ص 43.

(1) زيادة يستقيم بها الكلام.

(2) هذا النص من أول تعريف المبتدأ إلى هنا منقول عن ابن هشام في شرح القطر ص 116. وخرج أيضا بقيد الإسناد الأسماء التي لا تركب مع عاملها، نحو: واحد، اثنان، والخبر، والمبتدأ الثاني. انظر: شرح الكافية للرضي 223/1 .

(3) هذا تعريف ابن هشام في شرح القطر ص 116.

(4) قال ابن هشام (شرح القطر ص 117):" لأن النكرة مجهولة غالبا، والحكم على المجهول لا يفيد."

(5) لم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة، وقد تتبع المتأخرون مواضع تلك الإفادة فكانوا ـ كما قال الأشموني ـ بين مقل مخل، وبين مكثر مورد ما لايصح، أو معدد لأمور متداخلة، حتى أن بعضهم وصل بها إلى نيف وثلاثين موضعا. وأشهر ما ذكر من تلك المواضع :- 1- أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو عندك رجل، وفي الدار رجل. 2- أن يكون المبتدأ نكرة عامة واقعة في سياق النفي أو الاستفهام، نحو: ما رجل في الدار، وقوله تعالى [أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ] [النمل: 60، 61،62،63، 64] . 3- أن تكون النكرة موصوفة، نحو قوله تعالى [وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ] [البقرة: 221]. 4- أن تكون مضافة لنكرة، نحو قوله (ε):"خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة " 5- أن يتعلق بها شيء من تمام معناها نحو " أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة " 6- أن يقصد بها الدعاء أو التعجب، نحو سلام عليكم، وعجب لحالكم. 7- أن تقع في أول الجملة الحالية، نحو سريت ونجم قد أضاء. 8- أن تقع بعد لام الابتداء، نحو " لغدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها ". ينظر: ابن يعيش 86/1، التصريح 169/1،التعليقة304/1، الهمع 381/1.

(6) زيادة يستقيم بها الكلام.

(7) هو مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر، وأصله أن العرب سمعت هرير كلب في وقت لا يهر في مثله إلا لسوء فقالوا ذلك. وهرير الكلب صوته ونباحه. انظر: مجمع الأمثال 370/1، ولسان العرب (هرر). والشاهد فيه: مجيء المبتدأ نكرة، والذي سوغ ذلك وصفه، والتقدير: شر عظيم، ولا فرق في الصفة أن تكون مذكورة أو محذوفة.وقيل: ما فيه من معنى النفي،إذ المعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر. قاله ابن

الله ربنا، ومحمد نبينا [2].

والخبر على ضربين: مفرد نحو: زيد غلامك، وجملة وهو على أربعة أضرب[3]: فعلية نحو زيد ذهب أبوه، واسمية نحو عمرو أخوه ذاهب، وشرطية نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، وظرفية أو جار ومجرور، نحو: خالد أمامك، وبشر من الكرام. ولا بد في الجملة من ضمير يعود إلى المبتدأ إلا إذا كان معلوما[4] نحو: البر الكر بستين درهما.

جني في الخصائص 271/1.

([1]) قال السيوطي (الهمع380/1):" وتنكير الْخَبَر لِأَن نسبته من الْمُبْتَدَأ نِسْبَة الْفِعْل من الْفَاعِل وَالْفِعْل يلْزمه التنكير فرجح تنكير الْخَبَر على تَعْرِيفه فَإِذا اجْتمع معرفَة ونكرة فالمعرفة الْمُبْتَدَأ والنكرة الْخَبَر إِلَّا فِي صُورَتَيْنِ اسْتثْنَاء عِنْد سِيبَوَيْهِ إِحْدَاهمَا نَحْو كم مَالك فَإِن كم مُبْتَدأ وَهِي نكرَة وَمَا بعْدهَا معرفَة لِأَن أَكثر مَا يَقع بعد أَسمَاء الِاسْتِفْهَام النكرَة والجمل والظروف وَيتَعَيَّن إِذْ ذَاك كَون اسْم الِاسْتِفْهَام مُبْتَدأ نَحْو من قَائِم وَمن قَامَ وَمن عنْدك فَحكم على كم بِالِابْتِدَاءِ حملا للأقل على الْأَكْثَر الثَّانِيَة أفعل التَّفْضِيل نَحْو خير مِنْك زيد وتوجيهه مَا تقدم فِي كم وَغير سِيبَوَيْهِ يَجْعَل الْمعرفَة فِي الصُّورَتَيْنِ الْمُبْتَدَأ جَريا على الْقَاعِدَة وَقَالَ هِشَام يتَّجه عِنْدِي جَوَاز الْوَجْهَيْنِ إعمالا للدليلين ."

([2]) وفي تحديد أيهما المبتدأ والخبر أقوال: أنك بالخيار تجعل ما شئت منهما مبتدأ والآخر الخبر. وهذا قول الفارسي، وعليه ظاهر قول سيبويه. الثاني: أن تجعل الأعم هو الخبر، نحو: زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره. أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول هو الخبر. انظر: الهمع 380/1، 381.

([3]) تبع المصنف في هذا التقسيم أبا علي الفارسي، والزمخشري.قال ابن يعيش (88/1) معقبا على تقسيم الزمخشري:" وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، وهو فعل وفاعل."

([4]) وذلك لأن الجملة كلام مستقل قائم بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ لتصير خبرا تتم بها الفائدة وقعت أجنبية من المبتدأ، ولا تكون خبرا عنه، وقد يستغنى عن ذكر الرابط إذا كان معلوما غير ملتبس، كالمثال الذي ذكره المصنف، فالبر مبتدأ، والكر مبتدأ ثان، وبستين خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والعائد محذوف تقدير: الكر منه. والأصل في الرابط الضمير؛ ولهذا يربط به مذكور ومحذوفا، كما تقدم، ويغني عنه أشياء: منها:الإشارة نحو قوله تعالى [وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ] [الأعراف: 26]. ومنها: إعادة المبتدأ بلفظه نحو قوله تعالى [الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ] [الحاقة: 1، 2] ومنها عموم يشمل المبتدأ، نحو: زيد نعم الرجل. انظر: ابن يعيش 89/1، والهمع 372/1.

وقد يقدم الخبر على المبتدأ نحو: منطلق زيد [1]. ويجوز حذف أحدهما عند الدلالة، نحو قوله تعالى [**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**][2].

والمبتدأ مرفوع بالابتداء[3]، ولهذا قال (ويرفع أهل النحو الاسم

([1]) هذا على مذهب البصريين، فإنهم يجيزون تقدم الخبر على المبتدأ مطلقا، أي سواء كان مفردا كمثال المصنف أو جملة، نحو أبوه قائم زيد، فجملة (أبوه قائم) خبر مقدم، وزيد مبتدأ مؤخر، أما الكوفيون فمنعوا ذلك ولم يجيزوه؛ لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهرة. انظر هذا الخلاف في الإنصاف 65/1، ابن يعيش 92/1، والتبيين ص 245. ويكون تقديم الخبر واجبا في المسائل الآتية: 1- أن يكون مما له الصدارة، نحو أين محمد ؟ 2- أن يكون كم الخبرية أو مضافا إليها نحو: كم درهم مالك، وصاحب كم غلام أنت. 3- أن يكون اسم إشارة ظرفا، نحو: ثم محمد، وهنا علي.4- أن يكون تقديمه مصححا للابتداء بالنكرة، وهو الظرف والمجرور كما تقدم. 5- أن يكون دالا على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير نحو: لله درك. 6- أن يكون الخبر مسندا دون أما إلى أن المفتوحة المشددة وصلتها نحو قوله تعالى [وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا] [يس: 41]. 7- أن يكون مسندا إلى مقرون بأداة حصر، نحو ما في الدار إلا زيد، وإنما في الدار زيد، أو إلى مقرون بفاء نحو: أما في الدار فزيد، أو إلى مشتمل على ضمير ملابسه، نحو: في الدار صاحبها؛ إذ لو أخر عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة. انظر: الهمع 387/1، 388.

([2]) سورة يوسف: 18، 83. وهي تحتمل أن يكون المحذوف منها المبتدأ، ويكون التقدير والله أعلم: فصبري أو فشأني صبر جميل، وأن يكون الخبر، ويكون التقدير والله أعلم: صبر جميل أفضل من غيره. انظر: الدر المصون 458/6. قال السيوطي (الهمع 390/1):" وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبرا، فأيهما أولى ؟ قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة. وقال العبدي: الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز في آخر الجملة أسهل، نقل القولين ابن إياز." ولم يشر المصنف رحمه الله إلى مواضع حذف كل منها وجوبا، أما المبتدأ فيحذف وجوبا في المواضع الآتية:- 1- إذا كان مخبرا عنه بنعت مقطوع، نحو مررت بمحمد المسكينُ. 2- إذا أخبر عنه بمصدر، هو بدل من اللفظ بفعله، نحو: سمع وطاعة. 3- إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم، نحو نعم الرجل محمد. 4- إذا أخبر عنه بصريح القسم، نحو: في ذمتي لأفعلن، أي: يميني. 5- قول العرب: من أنت زيد، ي مذكورك زيد. 6- قولهم " لا سواء" أي هذان لا يواء، أو لا هما سواء. 7- قولهم " لا سيما زيد" بالرفع، أي لا سي الذي هو زيد. وأما الخبر فيحذف وجوبا في الواضع الآتية:- 1- إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية نحو لولا محمد لأكرمتك. 2- إذا وقع خبر قسم صريح، نحو: لعمرك، وأيمن الله. 3- إذا وقع بعد واو بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته. 4- إذا كان المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرا عنه، نحو ضربي زيد قائما. انظر: ابن يعيش 95/1، التصريح 176/1، همع الهوامع 390/1، 392.

([3]) هذا مذهب البصريين، نقل عن الكوفيين في ذلك مذهبان: أحدهما: أن المبتدأ

بالابتدا) ولم يتعرض للخبر هل هو مرفوع بالمبتدأ أو بالابتداء ؟ في ذلك خلاف:[1] فذهب بعض النحاة أنه مرفوع بالابتداء أيضا[2]، وذهب بعضهم إلى أنه مرفوع بالمبتدأ، وهو الذي ذهب إليه ابن مالك حيث قال في ألفيته/ :-

وَقَدْ قَالَ أَقْسَامُ الْكَـــــلامِ ثَلاثَةَ ** أَبُو الْقَاسُمِ النّحْوِيُّ فِي أَوَّلِ الشَّعْرِ

ورفعوا مبتدأ بالابتدا ** كذاك رفع الخبر بالمبتدأ

قوله (تفهم ولا تسأم) هو الملال من كثرة الدروس؛ لأنه قيل: من درس راس.وأمرك بالشكر على ما أنعم عليك؛ إذ الشكر لا يكون إلا في مقابلة نعمة، وهو أي الشكر الثناء عليه بإنعامه.

والخبر ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ. الثاني: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر. ولكل من الفريقين حججه وأدلته تنظر في: الإنصاف44/1، ائتلاف النصرة ص 31، وأسرار العربية ص 68، والتبيين 224، 229، والتعليقة 297/1، والهمع 363/1.

([1]) وهذا الخلاف بين البصريين بعضهم البعض، أما الكوفيون فقد تقدم مذهبهم.ينظر في ذلك المصادر السابقة.

([2]) وهذا مذهب الأخفش وابن السراج والرماني. انظر: الهمع 364/1.

{الخاتمة}

(ص)

(36) وَجُدْ بِدُعَاء الْخَيْرِ لابْنِ مُحَمَّدٍ ** كَمَا جَادَ فِي تَعْلِيمِكَ النَّحْوَ بالشِّعْرِ
(37) سَأَلْتُكَ يَا وَهَّابُ هَبْ لِي نَفعاً ** وَحُطَّ بِهِا وِزْرِي وَأَعْظِمْ بِهَا أَجْرِي

(ش)

هذان البيتان يتضمنان الدعاء لمؤلفه (رحمه الله) وهو الإمام العلامة جمال الدين أبو عبد الله يوسف بن محمد النحوي الرشيدي التوزي، كما منحك تعليم النحو بشعره أي في شعره. والنحو: علم يبحث فيه عن أواخر الكلم إعرابا وبناء[1]. والبناء على قسمين معنوي ولفظي، فاللفظي: ما جيء به {لا}(2) لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين [2]. وحده معنى: لزوم آخر الكلمة حركة أو حرفا أو سكونا لغير عامل ولا اعتلال[3].

([1]) وهذا على طريقة المتأخرين من النحاة الذين يفصلون النحو عن التصريف، ويعرفون كلا منهما بتعريف يميزه عن قسيمه، أما طريقة المتقدمين، فإنهم يطلقون النحو على ما يشمل التصريف، ويعرفونه بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب الموصولة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، أو بأنه علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا. انظر: التصريح 12/1، حاشية الصبان 24/1، المقرب 54/1.

([2]) زيادة من التسهيل، فهذا حد ابن مالك فيه قال في الشرح:"شبه الإعراب يعم البناء اللازم والعارض، والوارد بسكون كمن وقم ولم، وبفتحة كأين وذهب وسوف، وبكسرة كأمس وجير، وبضمة كنحن ومنذ، وبنائب عن ضمة كيا زيدون، وبنائب عن فتحة كلا رجلين، وبنائب عن سكون كاخش وافعلا. ويعم الحكاية نحو: من زيد ؟ لقائل: مررت بزيد، ومنون ؟ لقائل: جاء رجال. ويعم الإتباع كـ (الحمدُ لُله) (الفتحة: 1) و (للملائكة اسجدوا) (البقرة: 34) والأولى قراءة زيد بن علي، والثانية قراءة أبي جعفر المدني. والنقل نحو { ألم تعلموا أن الله }(البقرة: 106) وهي قراءة ورش. والتخلص من سكونين (من يشأ الله يضلله) (الأنعام: 39)." شرح التسهيل 53/1، 54.

([3]) انظر: الأشموني 41/1، التصريح 53/1، الحدود ص 450. وقد حده ابن الحاجب بقوله:" ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب " وقال الرضي:" المبني ضربان: إما مبني لفقدان موجب الإعراب الذي هو التركيب، كالأسماء المعددة، كواحد، اثنان، ثلاثة: و: ألف، با، تا، ثا، وزيد، وعمرو، وبكر، وإما مبني لوجود المانع من الإعراب، مع حصول موجبه، وذلك المانع: مشابهة الحرف، أو الماضي،

(ص)

(38) وَلَـمْ أنظِـــمِ اليوســفية أبتغــي ** بها غَيْرَ رِضْوَانِ الإلـه مَـع الْغُفْرِ
(39) وَأَخْـتِمُ قَوْلِي بالصَّلاةِ علـى النّبِـي ** نَبِـيٍ كَـرِيمٍ عَـالِي الْقَدْرِ وَالفَخْــرِ

(ش)

لـم يـنظم الشـيخ الإمـام العـالم العلامـة جمـال الـدين يوسـف النحـوي الرشيدي هذه القصـيدة التـي اشـتملت مـع صـغرها علـى معـاني إلا ابتغـاء رضوان الله، راجيا المغفرة من الله تعالى، نسأل الله تعالى أن يغفر لـه ويهب له تنعما، ويحط عنه وزره / أي ذنبه، وأعظم له الأجر أي الثواب بمنه وكرمه، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأعاذنـا الله من شر حاسد وحسد يسد باب الإنصاف، ويصد عن جميل الأوصاف.

(ص)

(40) وَصَلِّي عَلـى خَيْرِ الأنَـامِ مُحَمَّـدٍ ** نَبِـــيٍ أَتَانَـــا بالصَّـــلاةِ وبالـــذِّكْرِ
(41) وَعِتْرَتِـهِ[1] ثُـمَّ الصَّـحَابَةِ ثُـمَّ مَـنْ ** تَلاهُمْ عَلى الإحْسَانِ بالحَمْدِ والشُّكْرِ

(ش)

خـتم أبيـات هـذه القصـيدة[2] بالصـلاة علـى النبـي محمـد (ε)، وسـمي محمدا؛ لكثرة خصاله المحمودة، ولـه ألـف اسم لكـن هذا أشـرف أسمائه، كما أورد شيخنا العلامة شمس الدين السخاوي (τ) في كتابه القول البديع

أو الأمر، وهي التي سماها: مبني الأصل، أو كونه اسم فعل ." شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (2/ 397)

([1]) في الأصل: عثرته بالثاء. والصواب ما أثبته. قال ابن منظور:" وعِتْرةُ الرَّجُلِ: أَقْرِباؤه مِنْ ولدٍ وغيرِه، وَقِيلَ: هُمْ قومُهُ دِنْياً، وَقِيلَ: هُمْ رَهْطُهُ وَعَشِيرَتُهُ الأَدْنَون مَنْ مَضى مِنْهُمْ ومَن غَبَر؛ وَمِنْهُ قَوْلُ أَبي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَحْنُ عِتْرةُ رسولِ الله، صلى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الَّتِي خَرَجَ مِنْهَا وبَيْضَتُه الَّتِي تَفَقَّأَتْ عَنْهُ، وإِنما جِيبَت العرَبُ عَنَّا كَمَا جِيبَت الرَّحَى عَنْ قُطْبها " قَالَ ابْنُ الأَثير: لأَنهم مِنْ قُرَيْشٍ؛ وَالْعَامَّةُ تَظُنُّ أَنها ولدُ الرَّجُلِ خَاصَّةً وأَن عترة رسولِ الله، صلى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولدُ فَاطِمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ هَذَا قَوْلُ ابْنِ سِيدَهْ، وَقَالَ الأَزهري، رَحِمَهُ اللَّهُ، وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِني تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَين خَلْفي: كتابَ اللَّهِ وعِتْرتي فإِنهما لن يتفرّقا حَتَّى يَرِدا عَلَيَّ الْحَوْضَ." لسان العرب (4/ 538)

([2]) في الأصل: ختم هذه الأبيات القصيدة.

في الصلاة على الشفيع[1]، جاء عنه أن الله يقول:" أما يرضيك أن لا يصلي عليك أحد من أمتك صلاة إلا صليت عليه عشرا،ولا يسلم عليك إلا سلمت عليه عشرا"[2] فإن أي دعاء ليس فيه الصلاة على النبي فهو معلق بين السماء والأرض لا يصعد[3].

والنبي: من أوحي إليه بالعمل دون التبليغ، والرسول: من أوحي إليه بالعمل والتبليغ، فكل رسول نبي من غير عكس [4]. فهو (ε) (أتانا) أي جاءنا (بالصلاة)، وهي في اللغة: الدعاء[5]، وفي الشرع: عبارة عن

([1]) وقد حققه وعلق عليه بشير محمد عيون، وطبع بمكتبة المؤيد، ومكتبة دار البيان. قال السخاوي (ص 111):" وأسماؤه - صلى الله عليه وسلم - قال ابن دحية في تصنيف له مفرد في الأسماء النبوية: قال بعضهم أسماء النبي - صلى الله عليه وسلم - عدد أسماء الله الحسنى تسعة وتسعون اسماً، قال: ولو بحث عنها باحث لبلغت ثلاثمائة اسم، وأفاد مغلطاي أن عدة ما في الكتاب المذكور قريب من ثلاثمائة اسم، وعين ابن دحية في التصنيف المشار إليه أماكنها من القرآن والأخبار، وضبط ألفاظها وشرح معانيها، واستطرد كعادته إلى فوائد كثيرة، وغالب الأسماء التي ذكرها وصف بها - صلى الله عليه وسلم - ولم يرد الكثير منها على سبيل التسمية.وقد نقل ابن العربي في شرح الترمذي له عن بعض الصوفية أن لله ألف اسم ولرسوله ألف اسم. قلت وقد جمعت منها ما وقفت عليه من كلام القاضي عياض وابن العربي وابن سيد لبناس وابن الربيع بن سبع ومغلطاي والشرف البارزي في "توثيق عرى الإيمان" له نقلاً عن أبيه و"البرهان" الحلبي وشيخنا وغيرهم." ثم قام بترتيب هذه الأسماء على حروف المعجم.

([2]) حديث قدسي رواه أبو طلحة الأنصاري (ψ)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه16/3 (915)، وأحمد في مسنده 30/4، الدارمي في سننه رقم (2776)، والحاكم في المستدرك 456/2 (3575)، والنسائي في سننه 44/3(1283)، 50/3 (1295).وانظره في: الأحاديث الصحيحة برقم 829، والقول البديع ص162.

([3]) حديث شريف أخرجه بهذا اللفظ الديلمي، قال السخاوي:" وقد أخرجه الديلمي بلفظ الدعاء يحجب عن السماء ولا يصعد إلى السماء من الدعاء شيء حتى يصلي على النبي (ρ) فإذا صلى على النبي (ρ) صعد إلى السماء ". وهو في الشفا بلفظ: "الدعاء والصلاة معلق بين السماء والأرض، ولا يصعد إلى الله منه شيء حتى يصلي على النبي - صلى الله عليه وسلم " القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ص: 325 .

([4]) انظر: النبوات لابن تيمية ص 690، وروح المعاني للألوسي 449/5، 450.

([5]) قال ابن منظور:" والصلاةُ: الدُّعاءُ والاستغفارُ؛ قَالَ الأَعشى:

وصَهْباءَ طافَ يَهُودِيُّها... وأَبْرَزَها، وَعَلَيْهَا خَتَمْ
وقابَلَها الرِّيحُ فِي دَنِّها،... وَصَلَّى عَلَى دَنِّها وارْتَسَمْ

قَالَ: دَعا لَهَا أَن لَا تَحْمَضَ وَلَا تفسُدَ." لسان العرب (صلا) 14/ 464.

أفعال مخصوصة تشتمل على أركان وأذكار [1]. وجاءنا (بالذكر) " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا فعلوها عصموا منا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله "[2] و(عترته) قيل: أمته. و(الصحابي): من لقي النبي (ε) / مؤمنا به، وكان على الإسلام، ولو تخللت ردة على الأصح[3]. و (تلاهم على الإحسان) مشى على قواعدهم بالحمد و الشكر، فالحمد: هو الثناء على الجميل باللسان، هذا حده لغة، ويكون في مقابلة نعمة وغيرها، فتقول: حمدت فلانا على إحسانه وسخائه وعلى زهده، بخلاف الشكر فإنه لا يكون إلا في مقابلة نعمة، فيجتمعان في مادة ويفترقان في مادة أخرى، ويوجد أحدها بدون الآخر، هذا ما قيل[4]. فإن الحمد يكون بالقول، والشكر يكون بالقول والعمل معا. والله أعلم.

وقد انقضت هذه الأبيات وشرحها بعون الله، فمن رأى فيه شيئا

([1]) انظر: المبسوط للسرخي 5/1، وحاشية البجيرمي على الخطيب 379/1، وحاشية قليوبي وعميرة126/1.

([2]) هذا الحديث أجرجه ابن ماجه في سننه 27/1 (71)، والبخاري في صحيحه 14/1 (باب فإن تابو وأقاموا الصلاة، 87/1 (باب فضل استقبال القبلة)، 105/2 (باب وجوب الزكاة)، 48/4 (باب دعاء النبي)، 15/9 (باب قتل من أبى قبول الفرائض)، 93/9 (باب الاقتداء بسنن رسول الله)، ومسلم في صحيحه 51/1 (باب الأمر بقتال الناس).

([3]) هذا تعريف ابن حجر للصحابي، قال: هذا التعريف مبني على الأصح المختار عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوال أخرى شاذة. " الإصابة 7/1.

([4]) قال العسكري في الفروق اللغوية (ص: 50):" الْحَمد لَا يكون إِلَّا على إِحْسَان وَالله حَامِد لنَفسِهِ على إحسانه إِلَى خلقه فَالْحَمْد مضمن بِالْفِعْلِ والمدح يكون بِالْفِعْلِ وَالصّفة وَذَلِكَ مثل أَن يمدح الرجل بإحسانته إِلَى نَفسه وَإِلَى غَيره وَأَن يمدحه بِحسن وجهة وَطول قامته ويمدحة بضفات التَّعْظِيم من نَحْو قَادر وعالم وَحَكِيم وَلَا يجوز أَن يحمده على ذَلِك وَإِنَّمَا يحمده على إحسان يَقع مِنْهُ فَقَط." وفي لسان العرب 155/3(حمد):" قَالَ ثَعْلَبٌ: الْحَمْدُ يَكُونُ عَنْ يَدٍ وَعَنْ غَيْرِ يَدٍ، وَالشُّكْرُ لَا يَكُونُ إِلا عَنْ يَدٍ.. وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: الْحَمْدُ الشُّكْرُ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا. الأَخفش: الْحَمْدُ لِلَّهِ الشُّكْرُ لِلَّهِ، قَالَ: وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الثَّنَاءُ. قَالَ الأَزهري: الشُّكْرُ لَا يَكُونُ إِلا ثَنَاءً لِيَدٍ أَوليتها، وَالْحَمْدُ قَدْ يَكُونُ شُكْرًا لِلصَّنِيعَةِ وَيَكُونُ ابْتِدَاءً لِلثَّنَاءِ عَلَى الرَّجُلِ، فحمدُ اللَّهِ الثناءُ عَلَيْهِ وَيَكُونُ شُكْرًا لِنِعَمِهِ الَّتِي شَمِلَتِ الْكُلَّ، وَالْحَمْدُ أَعم مِنَ الشُّكْرِ."، وانظر: التعريفات للجرجاني ص 128، وتفسير النسفي 29/2، والسراج المنير للخطيب الشربيني 7/1، وشرح اللؤلؤة في علم العربية ص 5. تح د أمين سالم .

خارجا من القصيدة فليقل لا بأس؛ فإنها لم توضع إلا للمبتديء من الناس، نسأل الله أن يحرسنا من الخناس الذي يوسوس في صدور الناس، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

قال مؤلفه (τ) هذا ما يسر الله به عليّ الفقير إلى الله تعالى عمر بن محمد بن أبي بكر المبيض الصيداوي، لطف الله به وبالمسلمين، وغفر له ولوالديه وللمسلمين، والحمد الله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ من نسخ هذا الشرح المبارك في اليوم الحادي عشر خلت من ربيع الثاني الواقع في سنة 1255 هـ خمس وخمسين ومائتين وألف، بقلم العبد الفقير إليه سبحانه وتعالى السيد خليل بن السيد الشيخ أحمد أفندي الغر، مفتي مدينة بيروت حالا. غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين.

الخاتمة

الحمد الله وكفي، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، سيدنا محمد، وعلى عترته الأبرار، وارض اللهم على أصحابه وأتباعه، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين .

أما بعد

فبعد هذه المعايشة والمصاحبة المباركة لهذين العلمين ابن النحوي، وابن المبيض، من خلال عملهما النحوي: القصيدة اليوسفية لابن النحوي، وشرحها لابن المبيض، والذي سماه بالدرة المضية في شرح القصيدة اليوسفية في الإعراب، أمكن أن نخرج بتوفيق من الله إلى جملة من النتائج أذكر منها :-

- أن النظم والشرح هما العمل النحوي الوحيد - فيما أعلم - لهذين العلمين .
- بدا تأثر ابن النحوي الواضح بمعاصره محمد بن القاسم الحريري في منهجه، حيث ابتدأ نظمه بحروف الجر على غير عادة النحاة المتقدمين والمتأخرين .
- كان أبو بكر الصيداوي بصري المذهب، وقد بدا ذلك في مسائله وقضاياه التي تناولها، ومصطلحاته التي كان يستخدمها، ولم يمنعه ذلك في بعض الأحيان أن يشير إلى مذهب الكوفيين وأن يستخدم بعض مصطلحاتهم .
- كان من مآخذ الصيداوي على ابن النحوي تقديمه حروف الجر على أقسام الكلام، وإغفاله لبعض الموضوعات والأبواب النحوية، كان يرى أنه لا غنى لمبتدأ عن معرفتها
- أن الصيداوي قد وضع شرحه للمبتدئين، وقد صرح بذلك في نهاية شرحه، وهذا ما جعله يختار الألفاظ السهلة والمعاني القريبة، ويكتفى بعرض القضايا الكلية، ويبتعد عن تناول الجزئيات والخلافات المذهبية، وقد طلب من قاريء كتابه إن رأى شيئا خارجا عن القصيدة فليقل لا بأس، ومن باب الأمانة

العلمية أعرض لبعض المآخذ على الشيخ رحمه الله تعالى :-

منها:تمثيله للوزن الخاص الذي يمنع الاسم من الصرف مع العلمية بأحمد، والوزن في أحمد غالب وليس خاصا؛ لأنه يوجد في الأسماء والأفعال،والمختص هو الذي لا يوجد إلا في الأفعال. ومنها : أنه لم يذكر فوك في الأسماء الستة، ولهذا عدها خمسة، ولا خلاف بين النحويين أنها من الأسماء الستة، وإنما الخلاف بينهم في الهن .

ومنها : أنه جعل حمامات واصبطلاب من الألفاظ الملحقة بجمع المؤنث السالم، وليسا من الملحق به، بل يجمعان عليه جمعا قياسيا . وقد بينت كل ذلك في موضعه .

وفي الختام أسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا السداد في القول والعمل، وأن يجعل هذا العمل خالصل لوجهه الكريم، فهو حسبي ونعم الوكيل .

متن القصيدة اليوسفية

{ المقدمة}

(1) أَيَـا طَالِـبَ الإعْـرَابِ دُونَـكَ جُمْلَـة ** مِـنْ أَحْـرُفٍ أَلَّفْتُهَـا لَـكَ فِـي شِـعْرِ

(2) تُعَلِّمُـكَ الإعْـرَابِ وَهِـيَ قَـــرِيبَة ** مُنَظَّمَــة يَسَّـرْتُهَا أيّ مَـــا يُسْـــرِ

(3) ثَلَاثُـونَ بَيْتـاً فَـــرْعُهَا وَثَمَانِيـة ** تُعَلِّـمُ يَوْمـاً مَـــا يُعَلَّـمُ فِـي شَهْـرِ

{حروف الجر}

(4) فَمِنْ وَإِلَى حَرْفَانِ مِنْ أَحْرُفِ الْجَرّ ** كَقَوْلِـكَ: مِـنْ هِنْـد كِتَـــــابٌ إِلَـى بِشْـرِ

(5) وَعَنْ وَعَلى منــها قـولك سِر وإن ** خَطَـرْتَ عَلَـى عَمَّـارٍ فَاسْـأَلّه عَـنْ عَمـرو

(6) وَرُبّ وَوَاوٌ لليميـــــن وتاوْهـــا ** وَكَـافٌ بهـا الّتشْبيه تـأتي مـــدى الدّهْرِ

(7) وَمُنْـذ وفـي والبـا والـلام فاجْتهـد ** وَإيّـاك والتّقْصيرَ عَـنْ طَلَـــــبِ الخَيْـرِ

(8) وَكُنْ سَائلاً عَمَّـا بَقِـي مِـنْ حُرُوفِـه ** فَـإنّي اقْتَصَرْتُ الْقَوْلَ جَزْمـاً علـى القصر

{نواصب الفعل المضارع}

(9) وَإنْ مِنْ حُرُوفٍ تَنْصِبُ الفِعْلَ عِنْدَنا ** كَقَوْلِـكَ أَرْجُـو أَنْ أَفُـوزَ بِـذِى الخَيْـرِ

(10) وَكَيْلَا وَكَيْ مِنْـهَا كَقَوْلِكَ زُرْنِ كَيْ ** أَفِيـدَكَ عِلـــمْاً لَـنْ يُفِيـدَكُ هُـوَ غَيْـرِ

(11) وَأَنْ وَإِذاً مِنْـــهَا وَحَتَّى وَلَام كَيْ ** وَلَام جُحُـودٍ بَعْـــــدَها أَبَـداً تَجْـرِي

{جوازم الفعل}

(12) {و}أَمَّا حُرُوفُ الْجَـزْمِ فَهِي كَثِيرَةٌ ** أَنبِّيـكَ مِنْهَـا مَـا يَـدُلُّ عَلَـــى الأَثَـرِ

(13) فَلَـمْ وَأَلَـمْ مِنْـــهَا وَلَمَّـا وَمَـنْ وَمـا ** كَقَوْلِكَ لَـمْ يَفْهَمْ كَلَامِـي أَبُـو عَمْـرو /

(14) وَمَهْمَـا مَتَـى مَـــا ثَـمَّ أَيْـنَ وَأَيْنَـــمَا ** وَنَهْـــيٌ وَلَا لِلنَّهْـــي وَالـــلامُ لِلأمـــرِ

(15) وَبَاقِي حُرُوف الجَزْمِ كُنْ عَنْهُ سَائِلاً ** واجْنِـي ثِمَـارَ الْعِلْـمِ وَازْدَدْ مِـنَ الْخَيْـرِ

{ أقسام الكلام }

(16) وَقَدْ قَـالَ أَقْسَـامُ الْكَـــــلامِ ثَلاثَـة ** أَبُـو الْقَاسُمِ النّحْـوِيُّ فِـي أَوَّلِ الشَّـعْرِ

(17) فَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثَـمَّ حَـرْفٌ يَجِـي إلـى ** مَعَـانٍ وَنِعْمَ الْقَـوْلُ مَـا قَالَـهُ الْغَمْـرُ

{علامات الاسم والفعل}

(18) فَقَامَ يَقُومُ الفِعْلُ وَالاسْمُ كُلّ مَا ** لَـهُ ظُلَـلٌ كالـدَّارِ والثَّـوْبِ والحَجَـر

{الأسماء التي تعمل عمل الفعل}

(19) وَأَمَّا المَصَادِيرُ القِيَامُ وَنَحْوُهَا ** وَأَمَّـا الحُـرُوف هـيّ مِـنْ وإلـى فـاذْرِ

{الفـاعل والمفعول به}

(20) وَيَرْفَـعُ أَهْلُ النَّحْـوِ مَـا كَـانَ فَـاعِلاً ** كَقَوْلِـكَ قَـدْ نَـادَى الْمُـؤَذِّنُ لِلظُّهْرِ

(21) وَيُنْتَصِـبُ الْمَفْعُـولُ بِالْفِعْـلِ عِنْـدَنا ** كَقَوْلِـكَ زَيْـداً فَقَـدْ جَـــاءَ بِالْعُذْرِ

{نائب الفاعل}

(22) وَإِنْ جِيءَ بِالْمَفْعُولِ مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ ** فَإِعْرَابُهُ بِالضَّمِّ عِنْدَ ذَوِي الْحِجْرِ

(23) كَقَوْلِكَ لَمْ يُضْـــــرَبْ غُلامُ مُحَمَّدٍ ** وَلَمْ يُعْطَ زَيْدٌ حَقَّهُ مِنْ أَبِي عَمْرِو

{الإضافة}

(24) وَمَهْمَا أَضَفْتَ اسْماً إلى اسْمٍ خَفَضْتُهُ ** كَذَا قَالَ أَهْلُ النَّحْوِ فِي الكُتُبِ الزُّهْرِ

(25) كَقَوْلِـكَ هَـذا عَبْـدُ زَيْـدٍ فَبِـعْ لَـــهُ ** وَيُعْطِيكَ دِينَـاراً إلـى آخِـرِ الشَّـهْرِ

{العـطـــف}

(26) وَمَهْمَا عَطَفْتَ اسْماً عَلى اسْمٍ عَرَبْتَهُ ** فَإِعْرَابُـهُ بِالـــرَفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَـرِّ

(27) كَقَـــولِكَ أَكْـــرِمْ خَالِـــداً وَمُحَمَّـــداً ** وَأَحْسِنْ إلى زَيْدٍ وَعَمْرٍو مَدَى الدَّهْرِ

(28) فَقَـدْ جَـــاءَنِي زَيْـدٌ وَعَمْـرٌو وَجَعْفَـرٌ ** رُكُوبـــــاً عَلى خَيْلٍ مُحَمَّلَـةٍ غُـرِّ

{التوابع}

(29) كَذَا النَّعْتُ وَالتَّوْكِيدُوَالْبَدَلُ أَجْرِهِمْ ** بإجْراء مجْرى الْعَطْفِ واصْحبْ ذَوي الحِجْرِ

{المنادى}

(30) وَكُـلُّ مُنَـادَى عِنْـدَنَا النَّصْـبُ حُكْمُـهُ ** سِوَى الْمُفْرَدِ المَعْرُوفِ فاصْغِ إلى ذِكْرِي

(31) كَقَوْلِـكَ يَـا غَـادِي بَلِّـغْ أَمَـانَتِي ** ويـا يُوسـفُ اكْـتُمْ مَـا لَـدَيْكَ مِـنَ السِّـرِّ

(32) وحُكْمُ المُنَـادَى المُنكر النصب مثلـه[1] ** كَقَوْلِـكَ يَـا عَبْـدَ الكَرِيـمِ امْتَثِـلْ أَمْـرِي

(33) وَحُكـمُ المُنَـادى المُنكـر بالنّصْـبِ مثلـه ** لَقَـدْ فُـزْتَ يَـا وَاعِـي كلامِـي بالـدُّرِ

{المبتدأ والخبر}

(34) وَيَرفَـعُ أَهْـلُ النَّحْـوِ الاسْـمَ ** كَقَـوْلِكَ زَيْدٌ عَالِـــمٌ عَاقِلٌ مُقْرِي بالابْتِدا

(35) وَإِنْ كَانَ خَبراً مَبْدأ الاسْمِ رفْعه ** تَفَهَّمْ ولا تَسْأَم مِن الدَّرْسِ والشَّكْرِ

([1]) هكذا في الأصل. والأصل أن يشير هنا إلى المنادى المضاف، حيث أشار إلى المنادى المنكر في البيت الذي يليه.

{الخاتمة}

(36) وَجُـدْ بِـدُعَاء الْخَيْـرِ لابْـنِ مُحَمَّـدٍ ** كَمَـا جَـادَ فِـي تَعْلِيمِـكَ النّحْـوَ بالشِـعْرِ

(37) سَـأَلْتُكَ يَـا وَهَّـابُ هَـبْ لِـي نَفعـاً ** وَحُـطّ بِهـا وِزْرِي وَأَعْظِمْ بهـا أَجْرِي

(38) وَلَـمْ أنظِـمِ اليوسـفية أبتغـي ** بهـا غَيْـرَ رِضْـوَانِ الإلـه مَـع الْغُفْـرِ

(39) وَأَخْـتِمُ قَـوْلِي بالصَّـلاةِ علـى النّبِـي ** نَبِـيٍ كَـرِيمٍ عَـالِي الْقَـدْرِ وَالفَخْـرِ

(40) وَصَـلّي عَلـى خَيْـرِ الأنَـامِ مُحَمَّـدٍ ** نَبِـيٍ أَتَانَـا بالصَّـلاةِ وبالـذِكْرِ

(41) وَعِتْرَتِـهِ[1] ثُـمَّ الصَّـحَابَةِ ثُـمَّ مَـنْ ** تَلاهُمْ عَلى الإحْسَانِ بالحَمْدِ والشُّكْرِ

([1]) في الأصل: عثرته بالثاء. والصواب ما أثبته. قال ابن منظور:" وعِتْرةُ الرَّجُلِ: أَقْرِباؤه مِنْ ولدٍ وغيرِه، وَقِيلَ: هُمْ قومُهُ دِنْياً، وَقِيلَ: هُمْ رَهْطُهُ وَعَشِيرَتُهُ الأَدْنَون مَنْ مَضى مِنْهُمْ ومَن غَبَر؛ وَمِنْهُ قَوْلُ أَبي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَحْنُ عِتْرةُ رسولِ الله، صلى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الَّتِي خَرَجَ مِنْهَا وبَيْضَتُه الَّتِي تَفَقَّأَتْ عَنْهُ، وإِنما جِيبَت العرَبُ عَنَّا كَمَا جِيبَت الرَّحَى عَنْ قُطْبِها " قَالَ ابْنُ الأَثير: لأَنهم مِنْ قُرَيْشٍ؛ وَالْعَامَّةُ تَظُنُّ أَنها ولدُ الرَّجُلِ خَاصَّةً وأَن عترة رسولِ الله، صلى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولدُ فَاطِمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ هَذَا قَوْلُ ابْنِ سِيدَهْ، وَقَالَ الأَزهري، رَحِمَهُ اللَّهُ، وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِني تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ خَلْفِي: كتابَ اللَّهِ وعتْرتي فإِنهما لن يتفرّقا حَتَّى يَرِدا عَلَيَّ الْحَوْضَ." لسان العرب (4/ 538)

فهرس الآيات القرآنية :

سورة الفاتح اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ	{6، 7}	65
سورة البقرة ذلك الكتاب	{2}	48
فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا	{42}	27
مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ	{106}	43
كن فيكون	{117}	40
إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ	{173}	34
وَأَنْ تَصُومُوا	{184}	67
حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ	{214}	39
فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ	{253}	50
رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا	{286}	43
سورة آل عمرآن كن فيكون	{59}	40
وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ	{97}	65
وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ	{144}	37
رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا	{147}	66
سورة النساء يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ	{73}	41
فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا	{160}	30
إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ	{171}	35

سورة المائدة الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ	{3}	48
إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ	{34}	34
سورة الأعراف فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا	{53}	40
سورة الأنفال وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ	{33}	39
إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ	{69}	34
سورة التوبة إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ	{5}	34
لَا تَحْزَنْ	{40}	43،55
سورة هودوَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا	{72}	54
وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ	{111}	35
سورة يوسف فَصَبْرٌ جَمِيلٌ	{18}	68
يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا	{29}	66
تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ	{85}	32
سورة النحل خَلَقَ الْإِنْسَان	{4}	48
كن فيكون	{40}	40
وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ	{44}	38
سورة طه وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلّ	{81}	40
سورة مريم كن فيكون	{35}	40
سورة الأنبياء وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ	{30}	48

خَلَقَ الْإِنْسَان	{37}	48
سورةالنور إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ	{62}	34
سورة الفرقان ، سورة الروم وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ	{36}	43
سورة السجدة خَلَقَ الْإِنْسَان	{7}	48
وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ	{39}	50
سورة فاطر لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا	{36}	41
سورة يس كن فيكون	{82}	40
سورة الصافات وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ	{138}	30
سورة ص فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ	{3}	37
سورة غافر كن فيكون	{68}	40
لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ	{36}	41
سورة الشورى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ	{11}	31
سورة الزخرف لِيَقْضِ عَلَيْنَا	{77}	42
سورة الرحمن خَلَقَ الْإِنْسَان	{3، 14}	48
سورة الواقعة فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ *وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ	{83، 84}	50
سورة الحديد لِكَيْلَا تَأْسَوْا	{23}	38
سورة المجادلة إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ	{11}	58

سورة الحشر كَيْ لَا يَكُونَ	{7}	38
رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا	{10}	66
سورة الممتحنة إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ	{12}	34
سورة المنافقون لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ	{10}	40
سورة الطلاق لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ	{7}	42
سورة المعارج سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ	{1}	30
سورة المزمل كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا* فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُول	{15، 16}	48
إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ	{20}	34
سورة المدثر كَلَّا وَالْقَمَر	{32}	34
سورة الفجر رَبِّي أَهَانَنِ كَلّا	{16، 17}	34
وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا	{22}	64
سورة العلق خلق الإنسان	{2}	48
كَلَّا لَا تُطِعْهُ	{19}	34
سورة القدر حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ	{5}	32
سورة العصر إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ	{2}	48
سورة الإخلاص لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ	{3}	42

عسى الهـــــم الـــــذي أمسيت فيه ** يكـون وراءه فـــــــرج قريـب
هدبة بن خشرم الوافر 36

ألا يـا اسلمي يـا دار مـــــــي علـى البلا ** ولا زال مـنهلا بجرعائـك القطـر
ذو الرمة الطويل 36

فمـا أبـالي إذا مـــــا كنـت جـــــارتنا ** ألا يجـــــــــاورنا إلاك ديـار
ـــــــــ البسيط 50

أردت لكيـــــما أن تطيـر بقربتـــــــي ** وتتركـــــــــها شنا ببيداء بلقع
هدبة بن خشرم الطويل 38

إذا أنـــت لـــــــم تنفـــع فضـــر فإنمـــا ** يرجـى الفتـى كيـــما يضـر وينفـع
ـــــــــ الطويل 38

يـــا ابـــن الكـــرام ألا تـــدنو فتبصـــر مـــا ** قـد حـدثوك فمـا راء كمـن سـمعا
ـــــــــ البسيط 40

بنـــي غدانـــة مـــا إن أنتـــــم ذهـــــــب ** ولا صريف ولكن أنتـــــم الخزف
ـــــــــ البسيط 37

وإن مـــــــدت الأيـدي إلـى الـزاد لـم ** بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجـــــــل
الشنفري الطويل 58

فأوقدت نـاري كـي ليبصـر ضـوؤها ** وأخرجت كلبـي وهـو فـي البيت داخلـه
حاتم الطائي الطويل 38

فمـــا زالـــت القتلـــى تمـــــــج دماؤهـــا ** بدجلـــة حتـــى مـــاء دجلـــة أشـــكل
جرير الطويل 32

فمثلـــك حبلـــى قـــد طرقـــت ومرضـــع ** فألهيتهـــا عـــن ذي تمـــائم محـــول
امرؤ القيس الطويل 31

رســـــم دار وقفـــــت فـــــي طللـــــه ** كـدت أقضـــي الحيـاة مـن جللـه
جميل بثينة الخفيف 31

لا تنـــه عـــن خلـــق وتـــأتي مثـــــــــله ** عـــار عليـــك إذا فعلـــت عظـــيم
أبو الأسود الدؤلي الكامل 41

صـــاح شـــمر ولا تـــزل ذاكـــر المـــــو ** ت فنســـيانه ضـــــلال مبـــين
ـــــــــ المنسرح 36
كـــــأني تنـــــوين وأنـــــت إضـــــافة ** فحيـــث ترانـــي لاتحـــل مكـــاني
ـــــــــ الطويل 59
تعـــز فـــلا شـــيء علـــى الأرض باقيـــا ** ولا وزر ممـــا قضـــى اللـــه واقيـــا
ـــــــــ الطويل 56
إن أباهـــــــــا وأبـــــــــا أباهـــــــــا ** قـــد بلغـــا فـــي المجـــد غايتاهـــا
أبو النجم أو رؤبة الرجز 25

المصادر والمراجع

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (745) تح د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي القاهرة. ط الأولى 1418 هـ =1998م.

ـ أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (577) تح محمد بهجت البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي. دمشق.

ـ إعراب لامية الشنفري . أبو البقاء العكبري 616هـ . تح محمد أديب عبد الواحد جمران . المكتب الإسلامي . بيروت . الطبعة الأولى 1984م .

ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان 354هـ . تح شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الأولى 1988م .

ـ الأشباه والنظائر في النحو . جلال الدين السيوطي 911هـ . تح د. عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة .

ـ الإصابة في تمييز الصحابة . ابن حجر العسقلاني 852هـ . تح عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى 1415هـ.

ـ الأصول في النحو . ابن السراج 316هـ . تح د.عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة .

ـ الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة . أبو زكريا الأنصاري .

ـ الأعلام لخير الدين الزركلي (1410). دار العلم للملايين. بيروت. ط الخامسة.

ـ الإقليد شرح المفصل لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمرالجندي. تح د محمود أحمد علي أبو كنة الدراويش. وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية 1423 هـ = 2002م.

ـ الإقناع في القراءات السبع . أبو جعفر المعروف بابن الباذش 540هـ . دار الصحابة للتراث.

ـــ أمـــالي ابـــن الحاجـــب تـــح د فخـــر صـــالح ســـليمان قـــدارة.دار الجيل.بيروت.دار عمان1409هـ .

ـ أمالي بن الشجري هبة الله بن علي بن حمزة العلوي (450) تح د/ محمود محمدالطناحي مكتبة الخانجي. القاهرة .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. أبو البركات الأنباري 577هـ. تح د جودة مبروك محمد مبروك. مكتبة الخانجي. القاهرة.

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام الأنصاري 761هـ. تح محمد محيي الدين عبد الحميد. منشورات المكتبة العصرية. بيروت.

ـ الإيضاح في شرح المفصل .ابن الحاجب 646هـ. تح د/ موسى بناي العليلي. وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراق. مطبعة العاني بغداد.

ـ الإيضاح في علل النحو . أبو القاسم الزجاجي 331هـ . تح د. مازن المبارك . دار النفائس. الطبعة الخامسة . 1986م .

ـ الإيضاح للفارسي (377) تح كاظم بحر المرجان. عالم الكتب. ط الثالثة 1416هـ.

ـ البديع في علم العربية . مجد الدين ابن الأثير 606 هـ. تح د/ فتحي أحمد علي الدين. مركز إحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة 1421هـ.

ـ البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان . ابن مريم . مطعبة الثعالبية . الجزائر . 1980م .

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي . ابن أبي الربيع الإشبيلي 688هـ. تح د.عياد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي. ط الأولى 1407هـ.

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . السيوطي 911هـ. تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. ط الثانية 1399 هـ = 1979م.

ـ التبصرة والتذكرة .أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري. تح د/ أحمدمصطفى علي الدين. دار الفكر. دمشق. ط الأولى 1402 هـ =1982م.

ـ التبيين عن مسائل النحويين البصريين والكوفيين . أبو البقاء العكبري 616هـ . تح د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى 2000م .

ـ تاج العروس من جواهر القاموس . المرتضى الزبيدي1205هـ . مجموعة من المحققين . دار الهندية.

ـ تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب . دار الفكر . 1995م .

ـ تحفة القام . أبو عبد الله محمد بن الأبار 658. تح د/إحسان عباس . دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى 1986م .

ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . ابن هشام 761هـ . تح د. عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى 1986م .

ـ تذكرة النحاة. أبو حيان 745هـ. تح د/ عفيفي عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى 1986م .

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي. تح د حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . ط الأولى 1419هـ = 1998 م.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك الأندلسي 672هـ. تح محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد. دار الكتب العلمية. بيروت. ط الأولى 1422 هـ = 2001م.

ـ التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي . ابن الزيات 1220هـ . تح أحمد التوفيق . منشورات كلية الآداب بالرباط . مطبعة النجاح . الطبعة الثانية 1997م .

ـ التصريح بمضمون التوضيح . الشخ خالد الأزهري 905هـ . تح محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى 1421هـ .

ـ تفسير البحر المحيط .أبو حيان الأندلسي. تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض. دارالكتب العلمية. بيروت. ط الأولى 1413 هـ = 1993م.

ـ تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل . أبو البركات النسفي 710هـ . تح يوسف علي بديوي . دار الكلم الطيب . بيروت . الطبعة الأولى 1998م .

ـ توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك . ابن أم قاسم المرادي 749هـ . تح عبد الرحمن علي سليمان . دارالفكر العربي . الطبعة الأولى 2008م .

ـ التوطئة لأبي علي الشلوبين. تح د/ يوسف أحمد المطوع. ط الثانية 1401هـ.

ـ جامع الدروس العربية . مصطفى بن محمد سليم الغلاييني 1364هـ . المكتبة العصرية . صيد . الطبعة الثامنة والعشرون . 1993م .

ـ جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس . أحمد بن القاضي المكناسي1025هـ . دار المنصورة للطباعة والوراقة . الرباط . 1973م .

ـ جمهرة اللغة. أبو بكر بن دريد 321هـ . تح رمزي منير بعلبكي . دار العلم للملايين بيروت .الطبعة الأولى 1987م .

ـ الجنى الداني في حروف المعاني. ابن أم قاسم المرادي. تح د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نبيل الفاضل. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1992 م.

ـ جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس . علي الجزنائي . تح عبد الوهاب بن منصور. المطبعة الملكية . الرباط . الطبعة الثامنة 1991م .

ـ حاشية أبي النجاء على شرح الشيخ خالد على متن الأجرومية . مطبعة الحلبي 1343هـ .

ـ حاشية السجاعي على قطر الندى . مطبعة مصطفى الحلبي . الطبعة الأخيرة .

ـ حاشية الصبان على الأشموني . أبو العرفان الصبان 1206هـ. دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى 1997م .

ـ حاشية العطار على شرح الأزهرية . الشيخ حسن العطار . مطبعة البابي الحلبي .

ـ حاشية يس على التصريح . البابي الحلبي.

ـ حاشيتا قليوبي وعميرة . دار الفكر . بيروت . 1995م .

ـ حجة القراءات . أبوزرعة ابن زنجلة . تح سعيد الأفغاني . دار الرسالة .

ـ الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد . أبو علي ابن عبد الغفار الفارسي (377 هـ). تح بدر الدين قهوجي وآخرون. دار المأمون للتراث.

ـ الحدود في النحو . شهاب الدين الأندلسي860هـ . تح نجاة حسن عبد الله نولي. مجلة الجامعة الإسلامية بالمينة المنورة . العدد 112 . 2001م .

ـ حروف المعاني والصفات . عبد الرحمن النهاوندي الزجاجي 337. تح علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الأولى 1984م.

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر ابن عمر البغدادي1093هـ. تح أ عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي القاهرة.

ـ الخصائص . أبو الفتح عثمان ابن جني 392هـ. الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الرابعة

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون .أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي 756 هـ. تح د/ أحمد محمد الخراط. دار القلم. دمشق.

ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة. ابن حجر العسقلاني. تح محمد عبد المعيد ضان دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد. الهند. 1972م.

ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. أحمد بن الأمين الشنقيطي. تح/ محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية.بيروت. ط الأولى 1419هـ

ـ ديوان أبي النجم العجلي . تح د. محمد أديب عبد الواحد جمران . مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق . 2006م .

ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي . صنعة أبي سعيد السكري 290هـ . تح الشيح محمد حسن آل ياسين. دار مكتبة الهلال . الطبعة الثانية 1998م.

ـ ديوان الشنفري . تح د إميل بديع يعقوب . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الثانية 1996م.

ـ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. تحقيق د نعمان محمد أمين طه. دار المعارف. الطبعة الثالثة.

ـ ديوان جميل بثينة . دار بيروت . 1402هـ ـ 1982م .

ـ ديوان ذي الرمة برواية ثعلب . تح د . عبد القدوس أبو صالح . مؤسسة الإيمان . الطبعة الأولى 1982م .

ـ ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعار العرب . اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد . دار ابن قتيبة الكويت

ـ ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره . صنعة يحى بن مدرك الطائي . رواية هشام بن محمد الكلبي. تح د. عادل سليمان جمال. مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الثانية 1990م.

ـ ديوان قيس بن الخطيم. تح د. ناصر الدين الأسد . دار صادر. بيروت.

ـ ديوان هدبة بن الخشرم العذري.تح د يحيى الجبوري.دار القلم.الكويت. ط الثانية 1986 م.

ـ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة . أبو عبد الله الأوسي المراكشي . تح محمد بن شريفة . دار الثقافة . بيروت .

ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . شهاب الدين الألوسي 1270هـ . تح علي عبد الباري عطية . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى 1415هـ .

ـ الروض المعطار في خبر الأقطار . محمد بن عبد المنعم الحميري . تح د إحسان عباس . مكتبة لبنان . الطبعة الثانية 1984م

ـ السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير . الخطيب الشربيني 977هـ. مطبعة بولاق . 1285هـ .

ـ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان ابن جني (392ه) تح د/ حسن هنداوي. دارالقلم.دمشق. ط الثانية 1413هـ = 1993م.

ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقها وفوائدها . أبو عبد الرحمن الألباني1420هـ . مكتبة المعارف . الرياض .

ـ سنن ابن ماجة 273هـ . تح محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي .

ـ سنن أبي داود. دار الكتاب العربي. بيروت.

ـ سنن الدارمي 255هـ . تح حسين سليم أسد الداراني . دار المغني للنشر والتوزيع . السعودية . الطبعة الأولى 2000م .

ـ سنن النسائي 303هـ . تح عبد الفتاح أبو غدة . مكتب المطبوعات الإسلامية . حلب . الطبعة الثانية 1986م

ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ابن العماد الحنبلي 1089هـ . تح محمود الأرناؤوط .دار ابن كثير دمشق . الطبعة الأولى 1986م .

ـ شرح ابن عقيل على الألفية . ابن عقيل 799هـ . تح محمد محي الدين عبد الحميد . دار التراث . القاهرة . الطبعة الثانية 1980م .

ـ شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (385 هـ). تح د/ محمدالريح هاشم. دار الجيل. بيروت. ط الأولى 1416 هـ = 1996م.

ـ شرح الأشموني على الألفية . الأشموني 900هـ . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى 1998م

ـ شرح الألفية لابن الناظم (686) تح محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية. بيروت ط الأولى 1420هـ.

ـ شرح التسهيل . ابن مالك 672هـ . تح د. عبد الرحمن السيد . هجر.

ـ شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد . ناظر الجيش 778هـ . تح د. على فاخر وآخرون . دار السلام . الطبعة الأولى 2007م .

ـ شرح التسهيل لأبي القاسم المرادي (749 هـ). تح محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد. مكتبة الإيمان. المنصورة. ط الأولى 1427 هـ = 2006م.

ـ شرح الجزولية . أبو الحسن الأبذي 680هـ . السفر الأول . رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية . جامعة أم القرى . إعداد / سعيد حمدان محمد الغامدي .

ـ شرح جمل الزجاجي . ابن خروف 609هـ . تح د. سلوى محمد عرب . جامعة ام القرى . الطبعة الأولى 1418هـ .

ـ شرح جمل الزجاجي . ابن عصفور 669هـ . تح د. صاحب أبو جناح.

ـ شرح الحدود في النحو . الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي 972هـ . تح د المتولي رمضان احمد الدميري. مكتبة وهبة . الطبعة الثانية 1993م .

ـ شرح الدروس في النحو لابن الدهان (569 هـ) تح د/ إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي.مطبعة الأمانة القاهرة. ط الأولى 1411 هـ = 1991م.

ـ شرح الرضي على الكافية.تح يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قاريونس. بنغازي . الطبعة الثانية 1996م

ـ شرح شافية ابن الحاجب.الشيخ رضي الدين الاستراباذي686هـ.تح محمد الحسن وآخرون.المكتبة العلمية. بيروت.

ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.ابن هشام 761هـ.تح عبد الغني الدقر . الشركة المتحدة للتوزيع. سوريا .

ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. ابن مالك. تح رشيد عبد الرحمن العبيدي. نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورة العراقية ط1 1977م.

ـ شرح العوامل المئة النحوعة في أصول العربية . عبد لشيخ خالد الأزهري 905هـ . تح د. البدراوي زهران . دار المعارف . الطبعة الثانية .

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى . ابن هشام 761. تح محمد محي الدين عبد الحميد . القاهرة . الطبعة الحادية عشر 1383هـ .

ـ شرح الكافية الشافية . ابن مالك 672هـ .تح عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى . الطبعة الأولى

ـ شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري. تح د/ هادي نهر.دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان.

ـ شرح المفصل لابن يعيش (643). مكتبة المتنبي. القاهرة .

ـ شرح المقرب المسمى التعليقة لابن النحاس الحلبي. تحقيق د خيري عبد الراضي عبد اللطيف. دار الزمان. الطبعة الأولى 2005م.

ـ شرح ملجة الإعراب . أبو محمد القاسم الحريري 516هـ .تح د. فائز فارس . دار الأمل للنشر والتوزيع . الأردن .الطبعة الأولى 1991م .

ـ شعر منصور النمري. تح الطيب العشاش . دار المعارف . دمشق 1981م .

ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لاسماعيل بن حماد الجوهري. أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين.

ـ صحيح البخاري . تح محمد زهير بن ناصر الناصر . الطبعة الأولى 1422هـ .

ـ صحيح مسلم 261هـ . تح محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي . بيروت .

ـ الصلة في تاريخ أئمة الأندلس . أبو القاسم بن بشكوال 578هـ. تصحيح : السيد عزت العطار الحسني.مكتبة الخانجي 1955م .

ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع . شمس الدين السخاوي 902هـ . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت.

ـ علل النحو . ابن الوراق 381هـ تح محمود جاسم محمد الدرويش . مكتبة الرشد . الرياض . الطبعة الأولى 1420هـ .

ـ العوامل المئة . عبد القاهر الجرجاني 471هـ . تح أنور بن أبي بكر الشيخي الدغستاني . دار المنهاج . الطبعة الأولى 2009م .

ـ غاية النهاية في طبقات القراء . شمس الدين أبو الخير ابن الجزري 833هـ . عني بنشره أول مرة عام 1351هـ . برجستراسر. مكتبة ابن تيمية .

ـ فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية . أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي. مكتبة الأسدي . مكة المكرمة . الطبعة الأولى 2010 م .

ـ الفروق اللغوية . أبو هلال العسكري 395هـ . تح محمد إبراهيم سليم . دار العلم والثقافة . القاهرة .

ـ الفصول الخمسون . ابن معطي . تح محمود محمد الطناحي . عيسى الابي الحلبي .

ـ الفصول المفيدة في الواو المزيدة . صلاح الدين الدمشقي العلائي 761هـ . تح حسن موسى الشاعر . دارالبشير. عمان . الطبعة الأولى 1990م .

ـ القصيدة المنفرجة لابن النحوي التوزري . تح د زهير غازي . مجلة الذخائر . العدد الثامن . 2001م

ـ القول البديع في الصلاة على النبي الشفيع . شمس الدين السخاوي . تح بشير محمد عيون . مكتبة المؤيد دارالبيان .

ـ الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني ت 476. تحقيق أحمد محمود عبد السميع. دارالكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 2000م.

ـ كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . عبد اللطيب بن أبي بكر الشرجي الزبيدي . تح د طارق الجنابي . عالم الكتب . الطبعة الأولى 1987م .

ـ كتاب الأغاني . أبو فرج الأصفهاني . تح د إحسان عباس . دار صادر بيروت . الطبعة الثالثة 2008م.

ـ كتاب التعريفات . الشريف الجرجاني . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى 1983م.

ـ كتاب السبعة في القراءات . أبو بكر بن مجاهد 324هـ . تح د شوقي ضيف . دار المعارف . الطبعة الثانية 1400هـ .

ـ كتاب جمهرة اللغة لابن دريد. مكتبة الثقافة الدينية.

ـ الكتاب .سيبويه 180هـ . تح عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي . الطبعة الثالثة 1988م .

ـ كتاب اللمع في العربية لابن جني.تح د فائز فارس.دار الثقافة العربية.بيروت 1972 م

ـ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني. تح د/ كاظم بحر المرجان. الجمهورية العراقية.وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد 1982م.

ـ كتاب النوادر في اللغة . أبوزيد الأنصاري . تح د. محمد عبد القادر أحمد . دار الشروق . الطبعة الأولى 1981م

ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الثالثة 1407هـ.

ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة. دار إحياء التراث العربي.

ـ اللؤلؤة في علم العربية وشرحها . يوسف بن محمد السرمري . تح د. أمين عبد الله سالم . مطبعة الأمانة. الطبعة الأولى 1992م .

ـ لسان العرب . ابن منظور 711هـ . دار صادر . الطبعة الثالثة 1414هـ .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (416 هـ) تح غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر. بيروت. ط الأولى 1416 هـ = 1995م.

ـ اللمحة في شرح الملحة . ابن الصائغ 720هـ . تح إبراهيم بن سالم الصاعدي . الجامعة الإسلامية . الطبعة الأولى 2004م .

ـ اللمع في العربية . ابن جني 392هـ . تح فائز فارس . دار الكتب الثقافية . الكويت .

ـ المبسوط . محمد بن أحمد السرخسي 483هـ . دار المعرفة . بيروت . 1993م .

ـ مجالس ثعلب (291) تح عبد السلام محمد هارون. دار المعارف. مصر .

ـ مجمع الأمثال. أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني. تح محمد محيي الدين عبد الحميد دار المعرفة. بيروت.

ـ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . ابن جني392هـ . تح علي النجدي ناصف وآخرين . القاهرة . 1994م .

ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع . ابن خالويه . مكتبة المتنبي . القاهرة .

ـ مسائل إذن . أحمد بن محمد القرشي. مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . العدد119 . 1423هـ

ـ المساعد على تسهيل الفوائد . ابن عقيل.تح د/ محمد كامل بركات.دار الفكر.دمشق 1400 هـ

ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل 241هـ تح شعيب الأرنؤوط وآخرون . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى 2001م

ـ المستدرك على الصحيحين . أبو عبد الله المعروف بابن البيع 405هـ . تح مصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى 1990م .

ـ مصطلحات النحو الكوفي تأليف د:عبد الله الخثران. دار هجر. الطبعة الأولى 1990م

ـ مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها . عبد الله الخثران . هجر . الطبعة الأولى 1990م

ـ المطالع السعيدة في شرح الفريدة لجلال الدين السيوطي (911 هـ). تح د/ نبهان ياسين حسين. الجامعة المستنصرية 1977م.

ـ معاني القرآن للفراء (307 هـ). تح محمد علي النجار. دار السرور.

ـ معجم البلدان . ياقوت الحموي 626هـ . دار صادر . بيروت . الطبعة الثانية 1995م .

ـ معجم السفر . أبو طاهر السلفي 576هـ . تح عبد الله عمر البارودي . مكة المكرمة .

ـ معجم القراءات القرآنية الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم.مطبوعات جامعة الكويت. الطبعة الثانية 1988م.

ـ معجم المؤلفين . عمر بن رضا كحالة 1408هـ . مكتبة المتنبي . بيروت .

ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والعصار . شمس الدين ابن قايماز الذهبي 748هـ . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى 1997م .

ـ المعسول . محمد مختار السوسي . المغرب . بدون تاريخ .

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (761هـ) تح د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله. دار الفكر. ط السادسة 1985م .

ـ مفاتيح العلوم .محمد بن أحمد يوسف الخوارزمي387هـ . تح إبراهيم الإبياري . دار الكتاب العربي .

ـ المفصل في صنعة الإعراب . الزمخشري 538هـ.تح علي بو ملحم . مكتبة الهلال . بيروت . الطبعة الأولى 1993م .

ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (790) تح د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مركز إحياء التراث الإسلامي. ط الأولى 1428 هـ =2007م

ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . بدر الدين العيني 855هـ . تح د محمد باس عيون. دارالكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى 2005م .

ـ المقتصد في شرح الإيضاح . عبد القاهر الجرجاني . تح د. كاظم بحر المرجان . دار الرشيد . العراق 1982م .

ـ المقتضب للمبرد 285 هـ. تح محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة.1415هـ

ـ المقدمة الجزولية في النحو . أبو موسى الجزولي 607هـ . تح د. شعبان عبد الوهاب محمد .

ـ المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور 669هـ. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري. الطبعة الأولى 1392 هـ /1972م.

ـ المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني . أبو عثمان ابن جني 392هـ . دار إحياء التراث القديم . الطبعة الأولى 1954م .

ـ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب . الشيخ خالد الأزهري 905هـ . تح عبد الكريم مجاهد . الرسالة . بيروت الطبعة الأولى 1996م .

ـ النبوات . ابن تيمية 728هـ . تح عبد العزيز بن صالح الطوبان . الطبعة الأولى 2000م .

ـ نتائج الفكر في النحو . أبو القاسم السهيلي 581هـ . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى 1992م .

ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء . أبو البركات الأنباري 577هـ . تح إبراهيم السامرائي . مكتبة المنار . الأردن الطبعة الثالثة 1985 م .

ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان . أبو حيان 745هـ . تح د حسين الفتلي .مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى 1985م .

ـ نيل الابتهاج بتطريز الديباج . أحمد بابا التنبكتي1036هـ . تقديم عبد الحميد الله الهرامة . منشورات كلية الدعوة الإسلامية . طرابلس . الطبعة الأولى 1989م .

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين السيوطي 911هـ . تح عبد المنعم هريدي . المكتبة التوفيقية .

ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين . إسماعيل باشا البغدادي 1399هـ . دار إحياء التراث العربي . بيروت . 1951م .

ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . شمس الدين ابن خلكان 681هـ . تح إحسان عباس . دار صادر . بيروت . الطبعة 1900م .